وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة التكوين المتواصل

نيابة رئاسة الجامعة للدراسات والبيداغوجيا

ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

السنة الأولى ليسانس جذع مشترك مالية ومحاسبة

مطبوعة دروس في مقياس:

مدخل لعلم الاجتماع

الأستاذ: حبيب الود

الرتبة: أستاذ محاضر قسم "أ"، بجامعة التكوين المتواصل

السنة الجامعية 2021-2022

مطبوعة دروس في مقياس:

مدخل لعلم الاجتماع

محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس محاسبة ومالية

فهرس المطبوعة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المجلس العلمي
جامعة التكوين المتواصل

المحور	عنوان	الصفحة
-	**فهرس المطبوعة**	
	مقدمة	**03**
01	**الفصل الاول: تعريف علم الاجتماع ونشأته وأهم رواده**	**04**
	تمهيد	05
	أولا) تعريف علم الاجتماع	05
	ثانيا) ظهور كلمة علم الاجتماع (Sociologie)	07
	ثالثا) مجالات علم الاجتماع	08
	رابعا) أهداف علم الاجتماع	09
	خامسا) الموضوعية في علم الاجتماع	10
	سادسا) مكانة علم الاجتماع	11
	سابعا) أهم رواد علم الاجتماع	12
02	**الفصل الثاني: علم الاجتماع والمنهج العلمي**	**21**
	تمهيد	22
	أولا) ركائز علم الاجتماع	22
	ثانيا) تعريف المنهج	23
	ثالثا) حقيقة المنهج العلمي في علم الاجتماع	23
	رابعا) ثلاثة مناهج كبرى في العلم بحسب موريس انجرس	24
	خامسا) علم الاجتماع بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي	26
03	**الفصل الثالث: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى**	**31**
	تمهيد	32
	أولا) علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى	32
	ثانيا) ميادين (فروع) علم الاجتماع	46
04	**الفصل الرابع: الجماعات الاجتماعية**	**51**
	تمهيد	52
	أولا) الجماعات	52
	ثانيا) التنظيم الرسمي وغير الرسمي	56
	ثالثا) المجتمع المحلي والمجتمع.	60

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
03
جامعة التكوين المتواصل

05	**الفصل الخامس: الثقافة والشخصية والتنشئة الاجتماعية**	**63**
	تمهيد	64
	أولا) الثقافة	64
	ثانيا) الشخصية	66
	ثالثا) التنشئة الاجتماعية	67
06	**الفصل السادس: النظم الاجتماعية الأساسية**	**71**
	تمهيد	72
	أولا) تعريف النظام الاجتماعي	72
	ثانيا) عناصر النظام الاجتماعي	73
	ثالثا) خصائص النظام الاجتماعي	75
	رابعا) وظائف النظام الاجتماعي	75
	خامسا) أنواع النظم	75
07	**الفصل السابع: المشكلات الاجتماعية**	**83**
	تمهيد	84
	أولا) المشكلات الاجتماعية: مدخل مفاهيمي	84
	ثانيا) بدايات الاهتمام بدراسة المشكلات الاجتماعية	86
	ثالثا) المشكلات الاجتماعية والمفاهيم الأخرى	87
	رابعا) الدراسة الاجتماعية للسلوك الانحرافي	88
	خامسا) نموذج من المعالجة للجريمة بالجزائر	91
	قائمة المراجع	94

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المجلس العلمي
جامعة التكوين المتواصل

مقدمة:

علم الاجتماع معني بدراسة الحياة الاجتماعية والجماعات والمجتمعات، فموضوعه الأساسي هو سلوكنا ككائنات اجتماعية، ومن هنا فإن نطاق الدراسة الاجتماعية يتسم بالاتساع البالغ، ويتراوح بين تحليل اللقاءات العابرة بين الأفراد في الشارع من جهة، واستقصاء العمليات الاجتماعية العالمية من جهة أخرى.

وحقيقة نجد أن حياتنا تتأثر بقوى اجتماعية وتاريخية، ومن هنا فأن فهم الطرق العميقة والمخفية والمركبة التي يعيش فيها الفرد، إنما يمثل السياقات التي تكتنف تجربتنا الاجتماعية وهي التي تنطلق من النظرة السوسيولوجية.

كما أن دراسة علم الاجتماع ليست مجرد عملية روتينية لاكتساب المعرفة، إذ يفترض في عالم الاجتماع أن يكون قادرا على التحرر من الظروف الشخصية ويضع الأمور في السياق أوسع، معتمدا على رصيد نظري وأطر منهجية تحقق له دراسة الواقع والسلوك الاجتماعي.

ومن هنا جاء هذا المقياس ليتناول علم الاجتماع، لتمكين الطالب من فهم حقيقة هذا العلم وأهم رواده وميادينه، من خلال محاور مقسمة حسب البرنامج السداسي للمقياس المعد في مشروع الليسانس لجامعة التكوين المتواصل.

سعيا منا إلى وضع دروس مبسطة قدر الإمكان والتي نرجو أن نكون وفقنا في ذلك، كما أن هذه المطبوعة لا تغني عن قراءة ومراجعة الكتب المتخصصة في هذا الميدان.

الفصل الأول:

تعريف علم الاجتماع ونشأته وأهم رواده

تمهيد:

يلاحظ المتتبع لموضوعات العلوم أنها مقسمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يتناول كل قسم منها مكون من مكونات الوجود؛ فالفلك والفيزياء يدرسان الوجود المادي، بينما تدرسان البيولوجية والكيمياء الوجود العضوي وتأتي العلوم الاجتماعية ممثلة في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم النفس..الخ، لتناول بالدراسة السلوك الإنساني؛ وعلى هذا التقسيم حاولت الجامعات وضع مختلف التخصصات وصياغة برامج تدرسيها؛ وهنا نجد أنفسنا ملزمين بطرح السؤال الأساسي في هذا المقطع، ألا وهو: ماهو علم الاجتماع؟ وما مكانته بين العلوم الاجتماعية الأخرى؟ ومن هم الرواد الأوائل لهذا العلم؟

أولا) تعريف علم الاجتماع

لا يمكننا في دراسة علم من العلوم أن نغفل عن تحديد تعريف له يسهل للباحث فيه سبل فهمه وطرق تناوله، فكما يقول "أليكس انجلز" في حديثه عن علم الاجتماع بأننا لا يمكن أن نتوقع من دارس مبتدئ أن يدخل إلى ميدان علم جديد لا تعريف له ولا حدود له على الإطلاق، لأنه في تلك الحالة يتوجب عليه أن يتحمل مسؤولية كل شيء في ذلك العلم وبالتالي سيعجز عن فعل أي شيء ولن يجد من حل سوى التخلي عن هذا العلم، لذلك فإن تعيين حدود أي علم من خلال تقديم تعريف له يعتبر أمرا لازما حتى ولو كان هذا التحديد مؤقتا على اعتبار أن العلوم تتطور وتتغير[1].

غير أن محاولة وضع تعريف محدد لعلم الاجتماع يضعنا في حيرة من أمرنا؛ لماذا؟

بسبب الصعوبات التي تواجه الباحثين في وضع تعريف جامع له، نظرا للأسباب التالية:

- اتساع مجال بحثه.
- تعدد موضوعاته.
- تداخل المفاهيم المشكلة له.
- تعدد المدارس التي تدخل ضمن حدوده.[2]

لكن عدم وجود تعريف جامع مانع لهذا العلم لا يقلل من أهميته ولا يسقط عنه وصف العلم، بل على العكس من ذلك، كون هذه الصعوبات ناتجة في حقيقتها عن الطموحات الكبرى التي يسعى علم الاجتماع إلى تحقيقها، والتي يمكن إجمالها في خاصيتين:

1- الخصوصية كعلم: فهو يسعى إلى أن يكون علما قائما بذاته، له تميزه ووجوده المستقل.

---

[1] اليكس انجلز (1983). *مقدمة في علم الاجتماع*، تر: محمد الجوهري وآخرون، القاهرة: دار المعارف، ص 31

[2] خواجه عبد العزيز (2012). *أساسيات في علم الاجتماع*، الجزائر: دار نزهة الألباب، ص 108

2- العمومية كموضوع: من خلال محاولته الجمع بين أحضانه أكبر عدد ممكن من الظواهر المتصلة بالجانب الاجتماعي، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو قانونية أو غيرها[1].

ونتيجة لهذين الخاصيتين وجد علم الاجتماع نفسه يواجه تعقيدات متعلقة بتحديد مجالاته وضبط مفاهيمه، الأمر الذي يدفعنا لتقديم مجموعة من التعريفات لهذا العلم قصد تشكيل رؤية واضحة عنه للطالب.

- تعريف **أوغست كونت:** " العلم الذي يدرس النظم الاجتماعية على الحالة التي بدت فيها [استاتيكا]، والتطورات التي حدثت لها فيما بعد [ديناميكا]"
- تعريف **ماكس فيبر:** " علم دراسة الأفعال الاجتماعية"
- تعريف **دوركايم:** "علم دراسة النظم الاجتماعية" [2]
- وحسب **ابن خلدون:** علم الاجتماع هو علم العمران البشري.
- تعريف **مادلين غرافيتز** : "هو دراسة الواقع الاجتماعي،... وبداية من اللحظة التي يتم فيها رؤية الفعل الاجتماعي بمعزل عن الأحكام القيمية، تولد السوسيولوجيا باعتبارها علما".
- بينما يرى **سوروكين:** أن علم الاجتماع هو دراسة الخصائص العامة المشتركة بين كل أنواع الظواهر الاجتماعية وهو علم عام و خاص في آن واحد.

ويشير "سوروكين" أيضا إلى أن علم الاجتماع يدرس الثقافة الاجتماعية علما أن الحقيقة الاجتماعية لها ثلاثة أبعاد متداخلة هي الشخصية – الثقافة – المجتمع.

- في حين يرى **جونسون:** إن علم الاجتماع هو دراسة الجماعة من حيث صور أو نماذج تنظيمها الداخلي والعمليات التي تميل إلى استمرار أو تغيير هذه الصورة التنظيمية للكل الاجتماعي.

حقيقة نجد الكثير من التعريفات حول علم الاجتماع من عدة باحثين ومن مختلف توجهاتهم الفكرية، إلا أننا يمكن أن نشير إلى مجموعة ملاحظات حول التعريفات المقدمة حول علم الاجتماع:

1- تتفق معظم التعريفات التي وردت لعلم الاجتماع بكونه يدرس الفعل الاجتماعي والسلوك الإنساني والتفاعل الاجتماعي والجماعات والظواهر الاجتماعية والأنساق الاجتماعية والتنظيمات الاجتماعية.

2- التعريفات السابقة وغيرها تتنوع من حيث الضيق والاتساع ونقصد بذلك أن هناك من يحدد موضوعات علم الاجتماع بكونه يدرس الفعل الاجتماعي، وهناك من يرى بأنه يدرس المجتمع

---

[1] المرجع نفسه، ص 109
[2] نفس المرجع، ص 112

ككل؛ وهذا يعكس عدم الاتفاق التام على موضوع هذا العلم، ولعل مرد ذلك هيمنة بعض التوجهات والإيديولوجيات على هذا العلم.

3- نجد أن علم الاجتماع يهدف إلى رصد الظواهر الاجتماعية والكشف عن تكراراتها ووصفها وتحليلها بطريقة علمية بغرض الكشف عن القوانين التي تخضع لها في نشأتها وتطورها، كما يحاول التنبؤ بما سيحدث لها مستقبلا.[1]

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن علم الاجتماع شأنه شان جميع العلوم الأخرى يدرس المادة التي تشكل موضوعه ونقصد بها المجتمع بهدف استخلاص القواعد والقوانين التي يخضع لها، ومحاولة التنبؤ باحتمالات المستقبل في ضوء هذه القوانين وحينما يتوصل إلى هذه القواعد فإنه يضعها أمام المخططين والمسيرين لكي يهتدوا بها في علاج المشكلات التي تطرأ على المجتمع.

ثانيا) ظهور كلمة علم الاجتماع (Sociologie)

ظهرت كلمة "**sociologie**" للمرة الأولى عام 1839، وذلك في سياق فقرة كتبت في الدرس رقم 47 من "دروس في الفلسفة الوضعية" لأوغست كونت التي انطلق في تدريسها منذ سنة 1826، وكان يبلغ حينها من العمر 41 سنة، إلا أن كونت كان يرغب في البداية أن يطلق تسمية "الفيزياء الاجتماعية" على العلم المعني بدراسة المجتمع حيث جاء في كتاب "لاوغست كونت" سنة 1820 قوله: "نحن الآن نملك فيزياء فلكية وفيزياء أرضية وفيزياء آلية أو كيميائية، كما لدينا فيزياء نباتية وفيزياء حيوانية، لكننا مازلنا في حاجة إلى فيزياء أخرى وأخيرة تتعلق بالمجال الاجتماعي، ليكتمل نظام معرفتنا بالطبيعة، وأقصد الفيزياء الاجتماعية، إنها العلم الذي يدرس الظاهرة الاجتماعية بطريقة موضوعية، وبنفس الروح التي ينظر بها لظواهر الفلك أو الفيزياء أو الكيمياء أو الفيسيولوجيا، أي أن نخضع الظواهر الاجتماعية لقوانين ثابتة".[2]

غير أن عالم الرياضيات والفلك البلجيكي "أدولف كيتلي" سبقه لتلك التسمية بأشهر فقط على اختيار "اوغست كونت" لها، حيث سعى "كيتلي" إلى الدراسة الإحصائية للجماعات البشرية، ففي رحلة له إلى باريس اكتشف "كيتلي" الاستخدامات الممكنة للإحصاء من اجل تفسير ظواهر عديدة مثل ظاهرة الإجرام وتحديد تواتره داخل المجتمع، وبناء على التفسيرات رأى أنه يمكن وضع توقعات وبالتالي توجيه القوة العمومية لمواجهة ذلك، حيث فضل "كيتلي" (الذي سيصبح رائد لما يعرف بالديموغرافيا فيما بعد)

---

[1] محمد الجوهري (2007). *المدخل إلى علم الاجتماع*، القاهرة، ص 22

[2] خواجه عبد العزيز، مرجع سابق، ص 110

تعبير الفيزياء الاجتماعية، وراح يستخدمها في كتاباته؛ الأمر الذي دفع "أوغست كونت" إلى البحث عن تسمية جديدة بديلة عن الفيزياء الاجتماعية، وبالتالي قدم اقتراحه بتسمية هذا العلم بـ (علم الاجتماع- Sociologie)

وهي كلمة مؤلفة من جزأين: كلمة لاتينية هي Socius وتعني الرفيق أو الرابطة أو المجتمع وكلمة أخرى يونانية هي Logos وتعني منطق أو دراسة على مستوى عالي؛ وباجتماع الجزأين نحصل على كلمة sociologie "علم الاجتماع" الذي هو علم المجتمع أو علم دراسة المجتمعات الإنسانية.

ثالثا) مجالات علم الاجتماع

يهدف علم الاجتماع إلى تكوين نظرة موضوعية وفهم حقيقي للمجتمع بعيدا عن الرأي المسبق والأحكام القيمية، ومن هنا ظهر نوعان من المجالات العلمية أو الدراسية:

- **النوع الأول:** الاهتمامات التاريخية، وهي التي سيطرت على علم الاجتماع حتى أواخر القرن التاسع عشر.

ونجد من هذه المجالات: دراسة تطور المجتمع والحضارة، دراسة المجتمع في حالة الثبات والتغير، دراسة الأنساق الاجتماعية وتطورها، دراسة حركة التاريخ الاجتماعي، دراسة السلطة ومصادر القوة (أي البحث في فكرة: لماذا يقبل الناس النظام الاجتماعي؟)، انتقال المجتمع من البداوة إلى الحضارة، دراسة تطور الفكر البشري.

- **النوع الثاني:** المجالات الحديثة، وهي التي سيطرت على علم الاجتماع منذ بداية القرن العشرين. (زبيدي، 26)

ونجد من أبرز الاهتمامات المعاصرة ما يلي: التغير الاجتماعي، التخصص الاجتماعي، الحركات الاجتماعية، الأوضاع الاجتماعية المرضية، وما تؤدي إليه من ظواهر كالجريمة المنظمة، الصحة وميادين العمل الصحي، دراسة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية، دراسة الجمعيات والحركات النسوية، الجندر.

والتي يمكن أن نوضحها بالشكل التالي:

مخطط يشمل كل العناصر التي يهتم بها علم الاجتماع

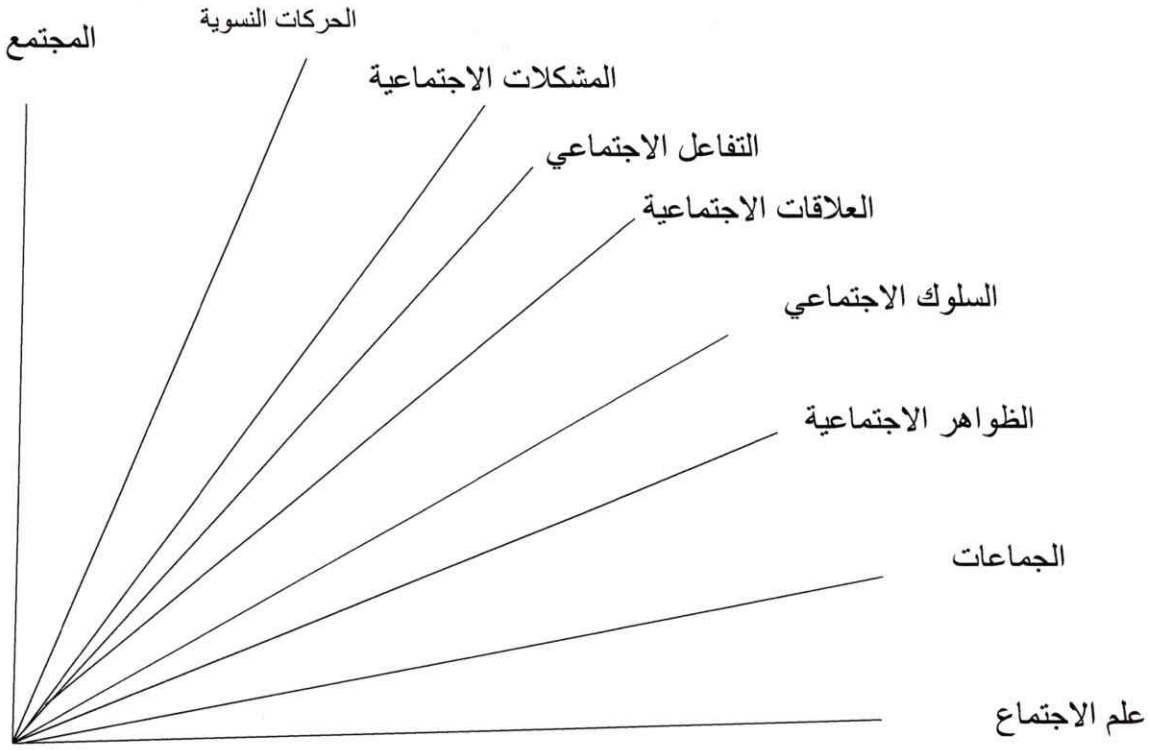

رابعا) أهداف علم الاجتماع

يسعى من خلال دراسته للظواهر الاجتماعية إلى الوصول إلى معرفة القوانين التي تحكم سير الأفراد وكذا الظواهر الاجتماعية لأنها لا تحدث حسب الأهواء والصدف. كما أنه يهدف إلى الكشف عن الظواهر الاجتماعية والعلاقات الموجودة بين المؤسسات الاجتماعية، وعن آليات المجتمع وعن القواعد والمعايير المعمول بها والتي ينتج عنها ما يسمى بالوعي أو الضمير الاجتماعي، وهو يدرس السلوك وكل ما هو واقعي.

وأيضا يهدف علم الاجتماع للتوصل إلى غرض نظري وغرض عملي، أما الغرض النظري فيتمثل في:

- فهم دعائم الحياة الاجتماعية وما تعتمد عليه من معايير ثقافية واجتماعية واقتصادية ودينية.
- التعرف على أشكال المجتمعات المختلفة وتطورها.
- تكوين وعي وفهم كامل للمجتمع، ومشكلاته المختلفة.
- التعرف على وظائف الأنساق الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية داخل المجتمع مثل التكيف والتعاون والصراع وتقسيم العمل.

بينما نجد الغرض العملي لعلم الاجتماع يتمثل في:

- تحليل وتشخيص المشكلات الاجتماعية.
- رسم الخطط لمعالجة المشكلات الاجتماعية.
- ترجمة رغبات المجتمع إلى واقع عملي.
- تقييم الخطط والبرامج الاجتماعية.[1]

خامسا) الموضوعية في علم الاجتماع

إن توفر علم الاجتماع على الشروط التي تجعل منه علما قائما بذاته، يجعله مماثلا للعلوم الطبيعية من خلال اكتشاف وتفسير الجوانب الأساسية والحقائق الجوهرية للسلوك الاجتماعي. تتمثل هذه الشروط في:

- وجود مجموعة من الظواهر هي موضوع الدراسة والبحث.
- الاعتماد على المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية.
- إمكانية الوصول إلى حقائق ونظريات علمية اعتمادا على المنهج العلمي مثل العلوم الأخرى. ويمكن استخدام النتائج التي يتوصل إليها علماء الاجتماع في بناء التعميمات، والنظريات.

يجرنا الحديث إلى مسألة الموضوعية في علم الاجتماع حيث تتطلب دراسة الظواهر الاجتماعية إليها، لكن ما معناها؟

يقصد بها قدرة الباحث على تصور المجتمع بعيدا عن التأثر بخبرته المباشرة، أي دراسة المشاكل والظواهر الاجتماعية كأشياء مستقلة عنه لأنها أساس الروح العلمية التي تتضمن استقلالا فكريا ولا تعترف إلا بسلطة العقل والتجربة والواقع. وهي أيضا التجرد من كل اعتبار عاطفي أو انفعالي أو إقليمي أو ديني والابتعاد عن أي تعصب لنظرية، أو مذهب اجتماعي أو سياسي أو طبقي أو عرفي أو ثقافي.
فعلى عالم الاجتماع أن يقف إزاء الظواهر الاجتماعية كالفيزيائي إزاء ظواهر الطبيعة؛ يقول دوركايم في كتابه قواعد المنهج: " يجب علينا إذن اعتبار الظواهر الاجتماعية بحد ذاتها منفصلة عن الأشخاص الواعين الذين يتصورونها، يجب دراستها من الخارج كالأشياء الخارجية".[2]

تساءل الكثير من علماء الاجتماع عن إمكانية الموضوعية في تناول موضوع علم الاجتماع وتباينت آراؤهم حيث أشار بعضهم إلى أنه يجب على الباحث الاجتماعي أن يتجرد من ميوله الإنسانية قبل أن

---

[1] زبيدي عائشة (2011). *علم الاجتماع العام: النظريات والتحديث الفكري*، جامعة الجزائر، ص 27

[2] جان ميشال برتيلو(1999). *بناء علم الاجتماع*، تر: جورجيت الحداد، لبنان: منشورات عويدات، ص38

يبحث في المجتمع للوصول إلى تحديد أبعاد الحقيقة الاجتماعية، أي أن يتجرد من كل قيمه وتراثه الحضاري وأن يصبح آلة مسجلة.

يعتبر هؤلاء علم الاجتماع نشاطا عقليا، يحاول الوصول إلى الحقيقة دون التأثر أو الانقياد لآراء وأفكار سابقة أو رغبات شخصية أو قيم وتقاليد اجتماعية. تتمثل وجهة نظرهم "الموضوعية المطلقة" أي ملاحظة الوقائع كما هي لا كما يجب أن تكون.

بينما علماء آخرون يرون أن الموضوعية في علم الاجتماع نسبية وليست مطلقة أي استخدام تعميمات نسبية في برهنة المعلومات والحقائق الاجتماعية وعدم الجزم بالشيء.

لتطبيق الموضوعية النسبية كمبدأ أساسي في علم الاجتماع أو البحث الاجتماعي، وضعت بعض الوسائل الوقائية هي:

- ✓ **الدقة:** أي على الباحث أن يتأكد من أن وصفه للأشياء التي يلاحظها مطابق لما هي عليه في الواقع.
- ✓ **التحديد:** مثلا نقول أن 30 % من عمال مؤسسة ما، معرضون لحوادث العمل،
- ✓ **التسجيل الدقيق:** استخدام بعض أجهزة التسجيل لتسجيل ملاحظاتهم بدقة لإمكانية الرجوع إليها ومقارنتها بملاحظات أخرى أو الاعتماد على الذاكرة.
- ✓ الاستفادة من نظريات ونتائج البحوث السابقة.
- ✓ تحديد المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة.

سادسا) مكانة علم الاجتماع

حسب رأي "أوغست كونت" يعتبر علم الاجتماع أعم علم عن المجتمع، فهو يمثل حسبه النظرية والمنهج لباقي العلوم الاجتماعية الأخرى؛ حيث تشكل ميدانا للأبحاث السوسيولوجية كل المسائل المتصلة بالنشاط الإنساني ووضعه في المجتمع وفي جماعة العمل وفي الأسرة، وفي سائر الجماعات الاجتماعية، وكذا البحث في حاجاته وتوجهاته القيمية وبمواقفه المختلفة.

فعلم الاجتماع يمكن تحديده على أنه علم القوانين العامة أي تطور المجتمع، والقوانين الخاصة والتي تمثل سائر مجالات النشاط العملي للمجتمع والتي أنتجت نظريات لمختلف الأهداف الخاصة مثل سوسيولوجية العمل، سوسيولوجية التربية، سوسيولوجية الصحة،...

إذن يمكن القول انه في منظومة العلوم الاجتماعية يشغل علم الاجتماع مكانا خاصا من خلال:

1- يشكل أعم علم عن المجتمع.

2- يحتوي على نظرية علم الاجتماع العامة (نظرية المجتمع) والتي تمثل نظرية لجميع العلوم الاجتماعية الأخرى.

3- جميع العلوم الاجتماعية الأخرى والتي تدرس مختلف نواحي النشاط العملي للمجتمع، تنطوي دائما على ناحية اجتماعية، أي تلك القوانين التي تجري دراستها في ذلك المجال من الحياة الاجتماعية وتطبق من خلال النشاط الإنساني.

4- إن تقنية ومنهجية دراسة النشاط البشري وكذا طرق القياس الاجتماعي التي يضعها علم الاجتماع، تستخدمها جميع العلوم الاجتماعية الأخرى.

5- تكونت منظومة كاملة من البحوث في تماس بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى، أطلق عليها في علم الاجتماع تسمية البحوث الاجتماعية (البحوث الاجتماعية الاقتصادية، البحوث الاجتماعية السياسية،...)[1]

سابعا) أهم رواد علم الاجتماع

لقد أورد سوروكين في مؤلفه "النظريات السوسيولوجية المعاصرة" أكثر من ألف عالم ممن يحض إنتاجهم حول تطور علم الاجتماع باهتمامات الباحثين في علم الاجتماع، كما نجد العديد ممن أرخوا لعلماء الاجتماع ومن ذلك على سبيل المثال التأريخ لهذا العلم الذي نجده في مؤلف "الفكر الاجتماعي من الحكمة إلى العلم" والذي جاء في 1178 صفحة، إلا أننا في وسط هذا الكم الهائل من العلماء والبحث التاريخي في أصول علم الاجتماع، نجد أنفسنا نطرح السؤال التالي: من ذا الذي يستطيع أن يحدد أي من العلماء تمكن من تعريف علم الاجتماع؟ وله الدور الكبير في تأسيسه؟

أولا: التفكير الاجتماعي عند ابن خلدون 1332 -1406

نبذة عن حياته: ولد بتونس – توفي في مصر

- تعلم الفقه واللغة العربية وقواعدها (على والده)
- درس العلوم العقلية من رياضيات – فلك – فلسفة – التاريخ والجغرافيا.
- نشأ ابن خلدون وتربى مولعا بالتحصيل العلمي والترحال في مختلف البلاد العربية، وبقي 25 سنة في بلد المغرب وما حوله.
- تقلد عدة مناصب في الدولة (سياسية / اجتماعية)، وعمل بالتدريس والقضاء.

[1] اوسيبوف (1990). *أصول علم الاجتماع*، تر: سليم توما، موسكو: دار التقدم، ص08

قال فيه ابن الخطيب: هو خاطب للحظ، متقدم في الفنون العقلية والنقلية، سديد البحث، صحيح التصور.

✓ **أهم مؤلفاته:** لديه مجموعة من المؤلفات تتمثل في:

1- كتاب "**العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم البربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** "، شمل 7 مجلدات (أكثر من 1300 صفحة) .

تناول فيه تاريخ العرب منذ بداية الخلافة إلى غاية عهده وكذا الأمم التي عاصرها: الدولة الأموية / العباسية / العلوية / الإسلام في عهد الأتراك بالمغرب العربي والأندلس قبل الإسلام حتى عهده.

2- كتاب: "**شفاء السائل وتهذيب المسائل**"، تحدث فيه عن التصوف في 6 فصول.

3- كتاب "**وصف المغرب العربي**" تناول فيه الخصائص الجغرافية والأحوال الاجتماعية.

4- شرح قصيدة ابن الخطيب حول "**أصول الفقه**".

✓ **أهم أفكاره:**

ابتدع ابن خلدون ما سماه بـ "علم العمران البشري" مشيرا إلى أنه يدرس ما استطاع الإنسان أن ينجزه في البيئة الحضرية من معالم المدينة وباقي الفنون الحياتية التي سهلت أمور حياة الإنسان. كان ابن خلدون يسميه (علم العمران البشري) أيضا الاجتماع البشري مؤكدا على الواقعات أو المظاهر الاجتماعية وكذا أحوال الاجتماع الإنساني.

اهتم هذا المفكر بالمجتمع من خلال دراسة تاريخية انطلاقا فيها من كونه يمر بمراحل متباينة، وأن دراسة الماضي ترشد إلى فهم الحاضر والتنبؤ عن المستقبل، وهذا ما أرجعه إلى موضوع "فلسفة التاريخ" معتمدا في ذلك على تقسيم المجتمعات في العالم تبعا لدرجة تقدمها الحضاري والاقتصادي والفني.

قسم ابن خلدون علم العمران البشري إلى 6 فروع وذلك تبعا لتقسيمه لكتابه إلى 6 أجزاء وهي:

1 – علم العمران البشري عام،

2 – العمران البشري في المجتمعات البدوية،

3 – العمران البشري في المجتمعات الحضرية،

4 – ما يتعلق بالسياسة في العمران البشري،

5 – ما يتعلق بالاقتصاد في العمران البشري،

6 – ما يتعلق بالعلوم كلها في العمران البشري.

كما يمكن القول أن ابن خلدون كان أول من حدد وطبق بعض المبادئ الرئيسية التي ارتكز عليها علم الاجتماع فيما بعد، ومنها:

1- إن الظواهر الاجتماعية تخضع لقوانين وفيها من الثبات ما يسمح للأحداث الاجتماعية أن تتوالى.

2- أن تلك القوانين تفعل فعلها في الجماعات ولا تتأثر بصورة كبيرة بالأفراد، وقياسا على ذلك فإن محاولات المصلحين لإحياء دولة فاسدة قلما تصادف النجاح.

3- اكتشاف تلك القوانين يتطلب جمعا للحقائق، وملاحظة ما يقترن بها أو يليها من أحداث.

4- المجتمعات ليست ساكنة بطبيعتها.[1]

حقيقة لقد أدرك ابن خلدون ماهية هذا العلم وضرورة تخصيص حيز من الفكر البشري لموضوعه، يقول ابن خلدون:" وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا، وكأن هذا علم مستقل بنفسه، فأنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني.."[2]

ثانيا: التفكير الاجتماعي عند هنري دو سان سيمون 1760-1825

✓ **نبذة عن حياته:**

هو من أصل أرستقراطي، لم يتعلم تعلما منظما وإنما كان عصاميا، اتصل بفلاسفة التنوير ومفكريهم.

عايش سان سيمون فترات التطور الحاسمة على المستويين المادي والفكري في أوربا، لذا كان فكره يعكس مرحلة التغيير من المجتمع الإقطاعي إلى البورجوازي.

كانت القومية من بين اهتماماته ومعايير اشتراكه في الثورة الأمريكية حيث حارب الى جانب "لافاييت" وهناك اكتشف الثورة الصناعية القائمة. ومع أنه عاصر الثورة الفرنسية، إلا أنه لم يشارك فيها لأنه اقتنع بحتمية القضاء على النظام القديم لكنه لم يكن ميالا إلى الهدم، وهذا ما ظهر جليا في مذكراته لعام (1808) لكنه سلم شهادة المواطن الصالح مرتين في 1893 وشارك كعضو فعال في الحلقات الثورية المتطرفة في باريس.

✓ **أهم مؤلفاته:** تتمثل في:

- ألف "**رسائل من مقيم بجنيف**"
- كتاب "**المنظم**" l'organisateur.
- إضافة إلى مذكراته.

---

[1] انتوني غيدنز (2005). *علم الاجتماع*، تر: فايز الصياغ، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، ص56

[2] جيل فيريول (2011). معجم مصطلحات علم الاجتماع، تر: انسام محمد الأسعد، بيروت: دار الهلال

✓ **أهم أفكاره:**

تأثر سان سيمون بالمفكر "بونال" وهو ذا نزعة محافظة ويؤكد على أمله في مجتمع يشبه المجتمع في العصور الوسطى.

(كان موقف بونال مضاد للوضع الراهن آنذاك ويطمح في الرجوع إلى المجتمع الإقطاعي واللاهوتي. وكان محافظا رجعيا، على عكس كونت الذي اقتنع بالنظام القائم في الحاضر، وهو ذات فلسفة وضعية وإيجابية).

كان المذهب الفكري لسان سيمون يعكس تردده بين أفكار فلاسفة التنوير وأفكار المحافظين. ولقد سبق كونت في حديثه عن عدة أفكار، أدرجها في إطار الفيسولوجيا الاجتماعية.

ويرى أن هذا العلم يدرس وظائف الظواهر الاجتماعية على نفس النحو الذي تدرس به العلوم الطبيعية وظائف الظواهر الطبيعية من هنا كان تفضيله لتسميته بعلم الفيسولوجيا الاجتماعية.[1]

وكان يرى أن الاستقرار الذي ساد في العصور الوسطى في المجتمع الإقطاعي يعود إلى العقيدة الدينية التي كان يؤمن بها الجميع وهي الكاتوليكية.

كما حرص سان سيمون على تجاوز الدين اعتقادا منه انه العقبة التي تشجع الفراغ.[2]

وقام بتحليل التحولات التاريخية في المجتمع الأوروبي وأرجعها إلى تطور التفكير العلمي والاكتشافات العلمية والبورجوازية الصناعية والتجارية وكذا حركة الإصلاح الديني وظهور المذهب البروتستانتي وفلسفة التنوير.

ناقش فلسفة التنوير، حيث أشار إلى أنها ساهمت في تفكيك وحدة النظام القديم بداية بإثارتها لمبدأ المساواة والحقوق الطبيعية. لذا، على المفكرين تطوير أساس جديد لوحدة المجتمع الجديد وتماسكه وكذلك دراسة السلوك الإنساني. ووصف فلسفة القرن 18 بكونها نقدية وثورية، في حين أن فلسفة القرن 19 هي خلاقة وبناءة.

كان سان سيمون مؤمنا بأن النظام الصناعي الجديد يجب أن تكون فيه صفوة علمية وصناعية مثل النبلاء ورجال الدين في المجتمع القديم، لأن العلم يؤدي نفس وظيفة الدين (صاغ مذهبه " المذهب الصناعي" والذي حاول أن يقدمه فيما بعد كمسيحية جديدة).[3]

---

[1] عبد الهادي محمد والي (2003). *المدخل إلى علم الاجتماع*، مصر، ص 17

[2] زبيدي عائشة، مرجع سابق، ص 75

[3] فيليب كابان، جان دورتيه (2010). *علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الحياة اليومية*، تر: إياس حسن، دمشق: دار الفرقد، ص27

أعجب هذا المفكر بقانون الجاذبية لنيوتن ورأى فيه نموذجا يجب تطبيقه في العلوم الإنسانية، لكنه كان مقتنعا بأنه لا يملك الكفاءة العلمية لوضع مخطط لتطوير العلوم الإنسانية لتصبح علوما وضعية.

وكان يميز بين رجال العلم في المجتمع الجديد وهم الروحيون ورجال القيادة وهم رجال الصناعة و"هم المهمون" لأن مجتمع المستقبل تسلطي وسيحكمه الصفوة العلمية والصناعية.

قسم سان سيمون المجتمع القديم إلى طبقات هي:

- رجال الدين هم المثقفون
- النبلاء والإقطاعيين هم الملاك
- العمال الذين لا يملكون /غير الملاك

ويؤكد سان سيمون بأنه هذه الطبقات ستعيش صراعا، ويكون هذا الصراع بين الملاك وغير الملاك، فيتدخل المثقفون لقيادة الأغلبية منهم.

ويرى سان سيمون بأن العلماء سوف يلقنون المبادئ العلمية لمختلف الطبقات ويحققون التوازن والوحدة في المجتمع، لأنهم ببساطة سوف يستبعدون الثورة ويؤكدون على سيطرة الملاك على غيرهم؛ وذلك راجع لكون سيمون كان معجبا بالوحدة الاجتماعية والروحية المزعومة في العصور الوسطى.

من جهة أخرى، توصل سان سيمون إلى المخطط الأول للعلوم والتي تؤدي إلى توحيد الأمم الأوروبية في مجتمع عالمي لأنه بدون نظام عالمي شامل لا يمكن تحقيق الاستقرار ويكون أساسه العلم بدلا من الدين.

كان له تصور للمجتمع حيث يشمل على طبقتين هما:

- **الطبقة المنتجة** (فيها عمال الصناعة، الإدارة، البنوك، الحرفيين)
- **الطبقة العاطلة** (بقايا الإقطاع الذين يعيشون من ريع ممتلكاتهم وهم دون نشاط).

تربط بين الطبقتين مصالح مشتركة والهدف من الإنتاج هو تحسين ظروف الحياة ويكون ذلك في مجتمع منظم بشكل هرمي اعتمادا على التخطيط العقلي للإنتاج ويكون ذلك **بالاختراع، الاختبار والإدارة.**

حيث يقوم بالاختراع كل من الفنانين والعلماء والمهندسين فهم الذين يعدون المشاريع ويضبطونها. ويقوم بالاختبار العلماء المتخصصين حيث يسهرون على تطبيق المشاريع واحترام التعاليم ومراقبة التعليم (أي الإشراف). أما الإدارة يتكلف بها رجال الصناعة الذين ينفذون المشاريع والمخططات ويراقبون الميزانية.

كما أشار سان سيمون إلى وجوب تأسيس مجتمع جديد قائم على التوحيد بين الفقراء والأغنياء حتى لا يكون هناك تفكك بفعل أنانية الأغنياء، وكذلك تحسين ظروف الفقراء لذلك يجب إقامة الأخلاقيات، وهذا

دور الفن بتشكيله للآراء والمشاعر لتحقيق الوحدة الأخلاقية التي أساسها حاجة كل فئة للفئة الأخرى وهذا يؤدي إلى التعاون بدلا من الصراع، وهنا يبرز جليا إدراك سان سيمون لنهاية المجتمعات الإقطاعية وظهور البورجوازية كأساس للمجتمع الجديد.

يعتبر سان سيمون الثورة الفرنسية تعبير سياسي جديد يلائم مرحلة أو وضعية اجتماعية، تطورت تدريجيا وتبرز فيها القوة البورجوازية ويؤكد أن بذور هذه القوة نمت في رحم المجتمع القديم ذلك أن الصراع بين القوة الاجتماعية والاقتصادية هو الذي أدى إلى ظهور شكل جديد للمجتمع، وهذا يمثل الجانب الراديكالي من أفكاره. ومع ذلك ينتقد سان سيمون الثوريين ويصفهم بالمندفعين وبأنه ليس لديهم دعائم للنظام الجديد.

وأيضا يرى سان سيمون أن المجتمع الصناعي الجديد هو ما يماثل مرحلة التفكير العلمي الوضعي والتي تمثل قمة تطور المعرفة الإنسانية والعقلية ولا توجد فيه صراعات وإنما تسوده وحدة المصالح بين المنتجين بناءا على الأخلاق، وهو مجتمع أبدي. ويضيف بأن الطبقة العاملة ورجال المال والأعمال هم المنتجون ومصالحهم مشتركة.

في نفس السياق، يشير سان سيمون إلى أن العلماء لديهم دراية بقوانين الكون والطبيعة وعليهم القضاء على الصراع الاجتماعي بوضع مذهب أخلاقي وإدارة المجتمع وفقا للمبادئ العلمية. ويعتبر ذلك دورا مختلفا عن دور غيرهم من الأفراد. وعلى هؤلاء أيضا، تسيير الملكية تسييرا ذكيا تبعا للقدرات وتطوير المحبة والأخوة في المجتمع لإبقاء النظام. ويرى سان سيمون أن تطبيق ذلك ليس في بلد واحد ولكن في كل المجتمعات الأوروبية لأنها متجاورة وتشترك في تاريخ اجتماعي واقتصادي وديني، لذلك سيكون التبادل وفقا للحاجة المشتركة إلى الإنتاج، كما أن الحرية في ذلك أمرا يقوي الصداقة بين الأمم أي أن الروح الصناعية هي التي ستوحد الناس وتقضي على المنافسات وعلى الأنانية القومية. ويشير أيضا إلى وجوب إرساء التنظيمات المشتركة على أساس الروح الصناعية وكذا الأخلاقية.

وأخيرا، يمكن القول أن سان سيمون طور أفكاره في آخر أعماله وظهر ذلك جليا، إذ ركز على الدين إلى جانب العلم (هو علماني).

ثالثا: التفكير الاجتماعي عند أوجست كونت 1798 – 1857

✓ **نبذة عن حياته:**

هو فرنسي الأصل، عاش في ق 19، ولد في مون بوليي (جنوب فرنسا)، كاثوليكي، من أسرة متواضعة.

درس أوجست كونت الهندسة بباريس وكان ميالا للاطلاع على الكتب الفلسفية حيث تأثر بأرسطو وأخذ منه فكرة التنظيم الاجتماعي وتوزيع الوظائف. وتأثر بالعديد من المفكرين أمثال كانط لاسيما تصوره للوضعية في المنهج، ودافيد هيوم فيما يتعلق بالحتمية التاريخية ومونتسكيو في القانون في العلوم الاجتماعية. تأثر بفولتير وأفكاره حول الميتافيزيقية؛ وأخذ عن سان سيمون الدعوة إلى علم المجتمع.

ونشير هنا إلى أنه كان سكرتيرا لسان سيمون لمدة 4 سنوات، كما أن سان سيمون اهتم كثيرا بالإصلاح الاجتماعي أكثر من العلمي عكس كونت الذي اعتقد أن الإصلاح العلمي يكون بإنشاء علم جديد يدرس الظواهر الاجتماعية وهو الذي يساعد على فهم المجتمع والقضاء على الفوضى.
إلا انه عاش فقيرا على الاعانات المالية المقررة لتأمين حاجاته، رغم اشتغاله معيدا في مدرسة البوليتيكنيك والتي طرد منها في النهاية.[1]

✓ **مؤلفات أوجست كونت:** أهم ما أنتج ما يلي:

- **"محاضرات في الفلسفة الوضعية"**(1830 – 1846) في 6 مجلدات والذي استخدم فيه كلمة "الوضعية" كمرادف للعلمية أي اكتساب المعرفة باستخدام النظريات والملاحظات الامبريقية.
- **"نظام للسياسة الوضعية"**(1824).
- **"فلسفة الرياضيات"**(1851)
- **علم الاجتماع مؤسس ديانة البشرية.**

✓ **أهم أفكاره:**

رتب أوجست كونت العلوم من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا (بدءا بالرياضيات التي تتميز بالتجريد، والصورية والرمزية ثم الفلكية فعلم الطبيعة ...)

قسم علم الاجتماع إلى الاستاتيكا الاجتماعية، أي ثبات المجتمع واستقراره من خلال دراسة كيفية تداخل أجزاء المجتمع وتفاعلها مع بعضها.[2]

---

[1] جان ميشال برتيلو، مرجع سابق، ص 25

[2] اليكس انكلز، ص35

بينما الديناميكا الاجتماعية تركز على مجتمعات كاملة ويقصد بها تطور المجتمع وتقدمه والذي يشار إليه حاليا بالبناء والتغيير.

ويشير علم الاجتماع -حسب كونت- إلى محاولة دراسة أو الكشف عن القوانين التي تحكم نمو المجتمع وحركيته المستمرة.

ويؤكد في نفس السياق، إلى أن المعرفة الإنسانية وكذلك الفرد قد نما وتطورا تبعا لمجموعة من المراحل، لهذا وضع كونت قانون الحالات الثلاث (او قانون المراحل الثلاث) والذي نوضحه فيما يلي:

1. **المرحلة اللاهويته:** حيث تفسر الظواهر بأسباب أولية، تتشخص في الآلهة، وفي خضوع الفرد الروحانيات أو الخرافات، وفيها يتفوق رجال الدين، كما أن المجتمع ما هو إلا تعبير عن إرادة الله.
2. **المرحلة الميتافيزيقية:** تشير إلى (العصور الوسطى والنهضة) حيث ظهرت فيها الدولة وكذا الروح الصناعية، وهنا بدأ الناس ينظرون الى المجتمع في إطاره الطبيعي، لا باعتباره ناجما عن قوى فوق الطبيعة.[1]
3. **المرحلة الوضعية:** بدأت بالثورة الفرنسية وتقوم على أساس أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى ينجم عن زيادة السكان، ويتجلى في هذه المرحلة تقسيم العمل ويصاحبه تقدم بارز في مظهرين هما:التقدم في الحالة الاجتماعية والتقدم في الطبيعة الإنسانية والتطور نحو الكمال.

ويؤكد كونت بأن دراسة الظواهر الاجتماعية معقدة حيث تستدعي التجربة والتنبؤ عكس الظواهر الطبيعية التي تتميز ببساطتها وخضوعها للقياس والتكميم، وعلم الاجتماع أقل درجة من وضعية العلم الطبيعي.

درس كونت شروط المجتمع حيث يرى أنه يقوم على فكرة التضامن والنظام والاعتماد المتبادل بين الأجزاء أي النظم والقواعد السياسية والقضائية والاقتصادية، وتكون منسقة ومستقرة لفترة من الزمن.

ويرى أن المجتمع لديه 3 مستويات هي:

1 – الفرد: هو عنصر اجتماعي لا يجب دراسته.

2 – الأسرة: هي عنصر أو وحدة اجتماعية.

3 – الاتحادات الاجتماعية.

---

[1] انتوني غيدنز ،ص62

في هذا الصدد، يرى كونت أن القوة الاجتماعية تنبع من تضامن الأفراد واتحادهم ومشاركتهم في العمل وتوزيع الوظائف فيما بينهم وأن الأسرة تتميز بطابع أخلاقي يميزها عن الوحدات الاجتماعية الأخرى. وأكد كونت على خضوع المرأة للرجل لكنها أسمى عاطفيا ووجدانيا وهي ضرورية للاستقرار، وأن الزواج هو استعداد طبيعي وأساس كل مجتمع،أما الطلاق فهو مخل بنظام الحياة الأسرية والمجتمعية. وتنشأ الاتحادات الاجتماعية من تنسيق الأسر، كالطبقات الاجتماعية، المدن، الدولة.

ولقد ميز بين الدولة والمجتمع والأمة والحكومة، حيث اعتبر الدولة نظاما طبيعيا من جهة (لأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يبقى بدون حكومة) وهي نظاما مصطنعا من جهة أخرى.

وتناول كونت فكرة هامة تتمثل في إصلاح ثلاثة نظم اجتماعية هي: التربية والتعليم، الأسرة والنظام السياسي للدولة وذلك حتى يتحقق التضامن الاجتماعي.

الفصل الثاني:

علم الاجتماع والمنهج العلمي

تمهيد:

من المعروف أن علم الاجتماع يعنى بدراسة الظواهر المجتمعية دراسة علمية من جهة، كما يحاول فهم الفعل الإنساني وتأويله داخل بناءه الاجتماعي من جهة أخرى، كل ذلك من خلال رصد مختلف الدلالات والمعاني والمقاصد التي يعبر عنها الفعل أثناء عملية التفاعل والتواصل الاجتماعي، ومن ثم نجد علم الاجتماع يعتمد على ثلاث خطوات منهجية أساسية هي: الفهم، التفسير والتأويل.

وبناء عليه ظهر القائلون بإتباع المنهج التفسيري في علم الاجتماع، ومن يرون ضرورة فهم الإنسان والمعاني التي يقدمه إلى أفعاله وسلوكياته وتأويلها، ومن هنا نجد أنفسنا مدفوعين إلى التساؤل: هل يمكننا دراسة الظواهر المجتمعية في ضوء العلوم الفيزيائية أو التجريبية على أنها أشياء ومواد وموضوعات كما يقول الوضعيون؟ أم ندرسها في ضوء المنهج الفهمي؟

أولا) ركائز علم الاجتماع

ظهرت معرفة "الاجتماع" في القرن التاسع عشر في مواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتراكمت التحقيقات في هذه المواضيع مقدمة خزانا كبيرا من المعلومات للوقائع في تلك الفترة.

غير أن هذه المعرفة حول المجتمع عانت ضعفا ابستمولوجيا أساسيا، فعلاقة الأفكار بالوقائع المسجلة بقيت مرتبطة إلى حد ما بالأحكام القيمية المسبقة، فبالرغم مما قدمه ماركس وتوكفيل مثلا من تحليلات هامة محاولة رسم معالم العمل المعرفي لعلم الاجتماع مستقبلا، إلا أنها لم توضح موضوعه ومنهجه بشكل دقيق.

غير أن حقيقة نشوء علم الاجتماع كمجال علمي لم تتحقق حتى آخر عقد من القرن 19 تقريبا، حيث ظلت معرفة علم الاجتماع متوقفة على "الهواة" حسب ما يسميهم المؤرخون في هذا العلم، فـ "فيليرمي" كان طبيب، و"توكفيل" قاضيا، و"ماركس" صحفيا، و "انجلز" رب عمل و "كونت" مهندسا..، كما أن الأوساط التي كانت تؤيدهم في أعمالهم لم تكن تؤيدهم من منطلق علمي بل بسبب إيديولوجي ونضالي أحيانا.

غير أن انطلاق علم الاجتماع كان بظهور المجلات العلمية في عدة دول بهدف التبادل المعرفي وإعداد القواعد، وكذا ظهور الجمعيات مثل الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع (1895)، وجمعية علم الاجتماع في لندن (1903)؛ إلا أن هذا الظهور الحاسم لعلم الاجتماع اوجد في الوقت نفسه إحدى أكثر خصائصه الابستمولوجية أهمية، فرغم توحده كعلم في تسميته إلا أنه لم يظهر كعلم وحدوي المنهج،

وتوزع منذ نشأته على تيارات مناهج متعددة.[1] والمتأمل في علم الاجتماع بدقة يجد أن هناك منهجان مهيمنان: منهج علمي وضعي يتكأ على التفسير السببي، ومنهج ذاتي تأويلي يقوم على الفهم.

ثانيا) تعريف المنهج.

المنهج هو مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ الهدف، فهو ينبع من موقف فلسفي حول تصورنا للعالم الذي يحيط بنا فمثلا إذا كنا نعتقد أن مصدر المعرفة يأتينا من الأشياء المحسوسة فإننا نكون من أتباع المنهج الاستقرائي، اما إذا انطلقنا من المستوى أقل عمومية وأكثر محسوسية فقد نستعمل المنهج الجدلي، كما أن استعمال المنهج الوظيفي يكون عندما نقوم بتعريف موضوع بحث كموضوع يتكون من ظواهر مندمجة مع بعضها وفقا لأفاق منفعتها المتبادلة.[2]

ينص المنهج على كيفية تصور وتخطيط العمل حول موضوع الدراسة، فهو يتدخل بدرجات متفاوتة في كل مراحل البحث، ويمكن إرجاع كلمة منهج إلى ميدان خاص يتضمن مجموعة من الإجراءات الخاصة بمجال دراسة معين، ومن أمثلة ذلك أن منهج التحليل النفساني يعتمد على إجراءات تقصي خاصة به،كما هو الحال بالنسبة للمنهج التاريخي الذي يتطلب أسلوب معين في تقسيم الوثائق المستعملة.

ثالثا) حقيقة المنهج العلمي في علم الاجتماع

حقيقة إنّ استخدام أيّ نوع من أنواع المناهج المتّبعة في بحث علمي، يتوقف على طبيعة الموضوع المدروس. فالمنهج كما يُعرِّفهُ **جورج ليندبرغ**، "هو الوسيلة التي عن طريقها يكون لدينا قدرة دراسة الظواهر تحت ظروف أو شروط معيّنة تمكّنُنَا من دراستها بصورة علميّة"[3]

هذه القدرة هي في نهاية المطاف ما يمكن الباحث من الوصول لنتائج علمية بأسلوب علمي، من خلال ما توفر له من إمكانات وقدرات، وما توفر له أيضا من ظروف ميدانية لإنجاز دراسته.

كما أن هناك مصطلحات قريبة ومتداخلة أحيانا مع مصطلح المنهج العلمي، يجب علينا هنا التطرق لها للتوضيح؛ إن بعض المصطلحات المستعملة عادة يمكن أن تتقاطع جزئيا مع هذا المعنى لمصطلح منهج ولتبيان هذا التداخل لابد من الحديث عن مصطلح "التناول" (approche)، فنجد مثلا القول "أن الباحث له تناول ماركسي" مما يدل على انه يستلهم من كارل ماركس وأتباعه الذين قاموا من بعده بتطوير

---

[1] جان ميشال برتيلو، مرجع سابق، ص 35

2 موريس أنجرس (2004)، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، تر: بوزيد صحراوي وآخرون الجزائر: دار القصبة للنشر، ص ص 98-99

[3] خالد أحمد فرحان، رائد عبد الخالق العبيدي (2017). *مناهج البحث العلمي*، الأردن: دار الأيام، ص 126

نظريته، وهكذا يصبح تناول الباحث مقرون بالاتجاه النظري الذي ينتسب إليه ومع ذلك فإن القول بإتباع باحث لطرح معين لا يعني بالضرورة إتباعه الحرفي لتلك النظرية بل الأصح أن نقول انه يستقي منها اكتر مما يستقي من غيرها، كما يمكننا الاستلهام من تعاليم شخص ما من خلال أطروحاته دون أن نسعى لأن نكون من أتباعه.

بينما النموذج النظري أو (paradigme) يمكن اعتباره كنموذج أعلى أو مجموعة من المرجعيات النظرية والتطبيقية الخاصة بميدان معين، أو أنه يشترك فيها خلال فترة زمنية معينة الباحثون في ميدان معين، مما يسمح لهم بامتلاك نظرة خاصة حول الواقع والأحداث.[1]

ومنه فان مصطلحات: المناهج، التناول، البراديغم؛ ليست لها حدود محكمة فيمكن لنفس الاتجاه الفكري أن يؤثر في المناهج والتناولات والبراديغم وهو ما حدث للنظرية التطورية التي اعتبرت كنظرية عامة تسلم بالتقدم الحتمي للبشرية .

رابعا) ثلاثة مناهج كبرى في العلم بحسب موريس انجرس

تأتي المناهج الثلاث ونقصد بها المنهج التجريبي، المنهج التاريخي ومنهج البحث الميداني، بأساليب مميزة لكل منها في تناول مواضيع الدراسة وتنظيم البحث، سنحاول هنا التركيز على منهج البحث الميداني، لكننا سنعرج على المنهجين المتبقيين بشكل مختصر:

1- المنهج التجريبي:

يعمل المنهج التجريبي على إقامة العلاقة التي تربط السبب بالنتيجة بين الظواهر، ولإقامة العلاقة بين السبب والنتيجة فإننا نقوم بإجراء التجربة التي من خلالها تتم عملية معالجة متغير أو أكثر بتغيير محتواه عدة مرات، ويسمى هذا المتغير بالمتغير المستقل[2]؛ الذي يعتبر السبب المفترض في تغيرات قيم المتغير التابع؛ والمتغير التابع هو الظاهرة المدروسة بناء على تغيرات أداة التفسير (المتغير المستقل).[3]

إلا أنه يجب التنبيه هنا إلى أن التمييز بين المتغير التابع والمستقل ماهو إلا تمييز تحليلي، ويرتبط فقط بغرض الدراسة؛ فلا تكون المتغيرات التابعة والمستقلة كذلك في العالم الواقعي، كون الباحث هو من

---

[1] موريس انجرس، مرجع سابق، ص 100

[2] المرجع نفسه، ص 102

- [3] Omar Aktouf (1987). *Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations. Une introduction à la démarche classique et une critique.* Montréal : Les Presses de l'Université du Québec. P 34

يقرر كيفية عرضها ويتوقف ذلك على هدف البحث، فالمتغير المستقل في دراسة ما قد يكون تابعا في دراسة أخرى.[1]

غير أن عوامل أخرى، أو متغيرات خارجية يمكن أن تتدخل في التجربة الجارية من طرف الباحث، وتضر من خلال التدخل في آثار المتغير المستقل في التابع، هذه العوامل غير المرغوب فيها ربما تكون من أنواع مختلفة: مادية، وخارجية. أو مرتبطة بالأشخاص المشاركين في التجربة أنفسهم، إذا يجب هنا عزل المتغيرات الخارجية والحفاظ على هذه العوامل ثابتة، لهذا يتطلب المنهج التجريبي أساليب خاصة في تصور البحث والقيام به.[2]

ومن ذلك التجارب المتعددة التي قام بها "التون مايو" في مصنع هاوثورن أثناء قيامه بدراسة عن ظروف العمل لدى العمال بالمصنع.

غير أن المنهج التجريبي حقيقة يبقى محدود الاستعمال في علم الاجتماع ولأسباب متنوعة منها:

أولا: لأن الظواهر الإنسانية لا تحتمل القياس دائما كما يتطلبه تحليل النتائج التجريبية.

ثانيا: لان موضوع الدراسة – الإنسان– لا يمكن إجراء التجارب عليه إراديا، عكس العلوم الطبيعية.

ثالثا: تعقد بعض الظواهر لا يمكن أبدا إرجاعه إلى العلاقة البسيطة الرابطة بين السبب وأثره فقط.

2- المنهج التاريخي:

يصف كونت المنهج التاريخي بأنه : "المنهج الذي يكشف عن القوانين الاساسية التي تحكم التطور الاجتماعي للجنس البشري باعتبار أن هذا الجنس وحدة واحدة تنتقل من مرحلة الى اخرى ارقى منها".

إذن نجد المنهج التاريخي يهدف إلى إعادة بناء الماضي بدراسة الأحداث الماضية، معتمدا في الأساس على الوثائق والأرشيف؛ يتضمن المنهج التاريخي كأي منهج آخر مسعا خاصا به، كما أن المنهج التاريخي ليس عملية بحث عن الوثائق بل يعتبر أيضا إجراءا لإثبات أصلة الوثائق وترميزها والحفاظ عليها. كما يمكن تطبيقه على كل أنواع الوثائق مكتوبة كانت أم سمعية بصرية، والتي تم إنتاجها في ماض قديم أو حديث.[3]

3- منهج البحث الميداني:

---

[1] شاقا فرانكفورت ناشمياز، دافيد ناشمياز (2004). طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، تر: ليلى الطويل، دمشق: بترا للنشر والتوزيع، ص 69

[2] موريس انجرس، مرجع سابق، ص103

[3] المرجع نفسه، ص 105

يتم اللجوء إلى مناهج البحث الميداني عادة لدراسة ظواهر موجودة في الوقت الراهن، يطبق غالبا على مجموعات كبيرة من المجتمع، يستطيع الباحث أن يأخذ منها، بالتقريب كل ما يريد أن يكتشف عنه.

فهذا المنهج يسمح بدراسة طرق العمل والتفكير والسلوك، انطلاقا من تنوع اهتمامات الباحثين، بإمكان الباحث أن يستعمل معظم تقنيات البحث، إن أهداف كل تحقيق علمي هي التي تحدد هل ستكون الدراسة فيما بعد وصفية مثل دراسات سبر الرأي العام، أو تفسيرية مثل الدراسات التي تعتمد على أداة الاستمارة، أو فهمية مثلما تجريه الدراسات التي تتخذ من المقابلة او الملاحظة تقنية لها.[1]

هذا النوع من الدراسات هي الأكثر استعمالا في علم الاجتماع والأقرب إلى التناول لسهولة تطبيقها وإجراء العمليات عليها، ولقدرتها على وصف وفهم وتفسير الظاهرة الاجتماعية، من خلال السير في الخط الكمي أو الكيفي للدراسة.

نضيف إلى ذلك أن أهداف البحث هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه طيلة مسار البحث، بحيث أن السير في المنهج كمي أو كيفي بشكل آلي، لا يمنح الباحث القدرة السوسيولوجية على الفهم أو التفسير للظواهر.

خامسا) علم الاجتماع بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي

للسوسيولوجيا مهمة وصف المجتمع وسير عمله بمنتهى الأمانة، ولقد سعى علماء الاجتماع الاوائل لتوصيف العالم الذي يرونه. كما أن الباحثين في سعي لبلوغ أقصى درجات التحقق في أعمالهم البحثية من خلال اعتمادهم على مناهج محددة تخدم موضوعاتهم، بالإضافة إلى التزامهم بما يتطلبه المنهج من أدوات بحثية وتقنيات ميدانية، فمن يعتقد أن موضوع البحث له أهمية تغني الباحث عن الالتزام بالمنهج أو أدواته فليراجع هذه العبارة "ليس الموضوع الذي يصنع العلم بل المنهج".[2] كما أن العلم إذ تفرع إلى مواضيع مختلفة وميادين متعددة فإن ما يوحده ويجعل له مدخلا واحدا يختلف عن المداخل المعرفية الأخرى فرضياته التي يرتكز عليها، ومنهجيته التي يتبعها.[3]

بالطبع إن وسائل الوصول الى هذه المعرفة بخصوص المجتمع تختلف بحسب المقاربات، الامر الذي سيدفع الى ظهور موقفين متعارضين، موقف يقوم على النزعة الموضوعية ويعتبر نفسه خارجي أي رؤية

---

[1] نفس المرجع، ص 106

[2] مادلين غرافيتز (1993). *مناهج العلوم الاجتماعية*، تر: سام عمار، دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة، ص 40

[3] شاقا فرانكفورت ناشمياز، دافيد ناشمياز، مرجع سابق، ص 35

الوقائع الاجتماعية بمثابة أشياء وكيف يستطيع أن يفسرها، ونجد من ممثلي هذا التيار إميل دوركايم. أما المنهج الآخر فيسعى بدلا من ذلك إلى أن يفهمها من خلال فهم ذاتية الافراد من الداخل عن طريق الحلول محلهم، حيث ينطلق هذا التوجه من فكرة أن ما يصنع المادة الاولية للمجتمع هو فعل الافراد وأننا لا نستطيع فهم هذا الفعل إلا بالوصول الى المعنى الذي يضفيه الاشخاص عليه، ونجد من ممثلي هذا الطرح ماكس فيبر.[1]

واللذين ضلا إلى وقت قريب متعارضين كونهما ينطلقان من خلفيات ابستمولوجية متعارضة، وكذا متباينة كونهما يستعينان بأدوات وتقنيات مختلفة.

الأمر الذي أوجد نقاشا علميا استمر لعقود حول أفضلية أحدهما عن الأخر، ودقة تقنيات أحدهما عن الأخرى، لكن النقاش العلمي الآن أخذ طابعا مرنا بتقبله طروحات جديدة تتعلق بالمنهجين وبالأدوات المستعملة في كل منهما أو كليهما، وأعطى للمنهج بشكل عام دورا جديدا في البحث العلمي.

يتبادر إلى القارئ والمهتم بالمناهج العلمية تساؤل، هل المناهج الكمية والكيفية تختلف عن بعضها البعض من ناحية تقنية فحسب؟ أم أن الأمر يمتد في اختلافه للفلسفة التي تقف وراء كل منهما؟.

لعل هذا التباين بين المنهجين غير منفصل عن الجدل الفلسفي بين المنظور المثالي الذي نجد من أنصاره "فيبر" والمنظور الوضعي الذي يتبناه "دوركايم"، هذا الصراع الذي احتدم مع أواخر القرن التاسع عشر، وهو يستوجب منا التمييز بين مستويات ثلاثة يتباين من خلالها المنهجين وتقنياتهما:

- المستوى الأنطولوجي [أو علم الوجود]: بناء فرضيات حول الواقع.
- المستوى الإبستمولوجي: معرفة الواقع.
- المستوى المنهجي: تحديد الأدوات الخاصّة لمعرفة ذلك الواقع.[2]

1/ المنهج الكمي التفسيري:

في المستوى الأنطولوجي للمنهج الكمي، يتمّ تناول الظواهر على أساس فرضية مؤدّاها أنّ هناك حقيقةً واحدة (استنادًا لما أرساه المنظور الوضعي)، وأنّ الظاهرة لها وجودها المستقلّ عن نمط الإدراك الإنساني لها؛ أما ابستيمولوجيا نجد كتاب قواعد المنهج في علم الاجتماع لـ"دوركايم" قد أسس عملا ابستمولوجيا، يرتكز على تطبيق قانون السببية المتحقق في المجالات العلمية الأخرى على حقل الظواهر الاجتماعية؛

---

[1] فيليب كابان، جان دورتيه، ص 09

[2] وليد عبد الحي (2016). *تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية*، مجلة أوراق: الكتاب الأول، ص 26

إذ تثبت نصوص كتاب قواعد المنهج بالدرجة الأولى خصوصية واستقلالية علم الاجتماع كحقل للمعرفة حيث:

لا يمكن اختصار الظواهر الاجتماعية بالأفكار أو التصورات والمشاعر، إنها خارج الأفراد ومفروضة عليهم مهما بدت هذه الظواهر ذاتية في صورتها المباشرة[1]؛ وهنا أرسى دوركايم مجال علم الاجتماع على مجموعة من القواعد مثل : ملاحظة الظواهر الاجتماعية على أساس أنها أشياء، يقول دوركايم :" إن الظواهر الاجتماعية تشكل أشياء ويجب أن تدرس على أنها أشياء ...، إذا يجب علينا أن ندرس الظواهر الاجتماعية في ذاتها وفي انفصال تام عن الأفراد الواعين الذين يتمثلونها فكريا"[2]

إن هذه القاعدة قد أسست للوضعية في علم الاجتماع، ويقوم التصور الوضعي عند دروكايم على التخلص من الخطاب التأملي الذاتي والفلسفي، وتبني مناهج العلوم الطبيعية المبنية على التجريب والملاحظة الخارجية الدقيقة، حيث تعتمد الوضعية في العلوم الاجتماعية على منهجية إستقرائية تجريبية، وينطلق من مشكلات اجتماعية وفرضيات علمية لها، والاستعانة بالتجريب التكراري والترابطي، واستثمار الإحصاء الرياضي.

لذلك نحن قادرين على فهم أن القاعدة المعرفية التي أوجدت الطريقة الكمية تنص على أن نهج الظواهر الاجتماعية يتم وفقا للإجراءات التجريبية في العلوم الاجتماعية، وبالتالي يجب أن يكون البحث مسلطا على البحث في آليات السببية؛ وللقيام بذلك ، فكل ما قد يقع ضمن نطاق خصوصية المجموعات الاجتماعية، والتي يسميها البعض النسبية الثقافية أي الفوارق الثقافية المميزة للأفراد والمجموعات الاجتماعية يتم تقليلها إلى أبسط حد بفضل السمات المماثلة وكذا وجود قابلة للقياس.[3]

وهكذا فإن بناء موضوع علم الاجتماع يجب أن يتم إخضاعه للقواعد نفسها التي تخضع لها موضوعات العلوم الأخرى، حيث تعطى الأولوية للتحليل السببي على التحليل الوظيفي، وكذا الأولوية للبناء الاختباري للقوانين؛ وبما أن علم الاجتماع لا يمكنه أن يستخدم الاختبار المباشر لكون الظواهر الاجتماعية غير قابلة للتجديد في المختبر، فعليه يستخدم الباحث الاختبار غير المباشر، أي المقارنة، لكن على ماذا ستجرى المقارنات؟

---

[1] جان ميشال برتيلو، مرجع سابق، ص 38

- [2] Emile Durkheim (1894).*Les règles de la méthode sociologiques*. Paris: Les Presses universitaires de France, 16e édition, 1967, Collection: Bibliothèque de philosophie contemporaine.

[3]Kamel Boucherf (2016). *Méthode quantitative vs méthode qualitative?: contribution a un débat*. Alger: les cahiers du cread. N116. P 16

إنها تجرى على التغيرات الحاصلة لمختلف العوامل المدروسة، فإذا تغيرت ظاهرة "س" بتغير ظاهرة "ع" فهذا يعني أن بين "س" و "ع" سببية مباشرة أو غير مباشرة على علم الاجتماع أن يظهرها.[1]

وقد برهن دوركايم بشكل متزامن تقريبا ومن خلال كتابه الانتحار، على مدى وصحة العقلانية الاختبارية المطبقة على علم الاجتماع، حيث كان اختيار الموضوع في حد ذاته ونقصد به الانتحار إشارة واضحة، أليس في المنظور الاجتماعي البسيط أن الانتحار هو الفعل الأكثر ذاتية والأقل اجتماعية؟ حيث يكون فيه الفرد في مواجهة مع ضميره فقط.

ويبدأ "دوركايم" في فك هذا اللبس في كتابه انطلاقا من فكرتين:

- الفكرة الأولى: تتعلق بالانتقال من المعنى المبهم الملازم لكلمة الانتحار إلى تقديم تعريف دقيق له.
- الفكرة الثانية: تتعلق بإبراز صحة المقاربة السوسيولوجية بواسطة الدراسة المفصلة للوائح الانتحار، التي توفرها الإحصاءات الرسمية.

حيث لاحظ أن العدد المطلق لحالات الانتحار ثابت بشكل ملحوظ في مجتمع معين، لكنه يتغير بشكل كبير في حالة الأزمات الاجتماعية، أو بمقارنة نسبة الانتحار من مجتمع إلى آخر.[2] إذن التغييرات الحاصلة حسب البلد أو الدين أو أزمة اجتماعية ما تسمح ببناء تفسيرات خاصة وكذا الخروج بنظرية معينة انطلاقا من ذلك.

يقول دوركايم: "القاعدة التي نبدأ منها لا تفترض أي تصور ميتافيزيقي، ولا تتضمن أي نظر تأملي، إن ما تتطلبه هو أن يضع عالم الاجتماع نفسه في وضع فكري شبيه بالوضع الذي يكون فيه الفيزيائيون والكيمائيون والفيزيولوجيون، حينما يبدؤون في اكتشاف منطقة مجهولة عن ميدانهم العلمي"[3]

إذن يقوم المنهج التفسيري على إبعاد الذاتية، والاحتكام إلى الحتمية الاجتماعية، والبحث عن التعميم، وكذا استعمال التجريب، لكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف يتم التجريب في المنهج الكمي؟

---

[1] جان ميشال برتيلو، مرجع سابق، ص 39

[2] المرجع نفسه، ص 40

[3] Emile Durkheim. Op cit. p 84

كون البحث الكمي يعتمد بدرجة كبيرة على تقنين العمل الميداني، إنه يلجأ للإجابات المحددة مسبقا من طرف الباحث وبخطوات معدة سلفا من خلال الفرضيات التي أوجدها عن موضوع دراسته، وبالتالي فهو يسعى إلى التحقق منها، من خلال أدوات التحليل الكمّي على المستوى المنهجي، والتي تتقيد بمعادلاتٍ ونماذج رياضية أو طرق قياس وتحليل محدّدة (كالإحصاء وبناء النماذج الرياضية مثلا)، وكذا الأداة الميدانية الاستبيان الذي يعده الباحث لهذا الغرض، كما يتم اللجوء للعينة العشوائية، والتي تسحب بعد تحديد الحجم الكلي للعينة الكلية موضوعا وزمانا ومكانا.(عرابي، 85)

2/ المنهج الكيفي الفهمي:

وجد منهج الفهم مع ماكس فيبر، ويتسم هذا التوجه بالطابع الدلالي والفهمي ، من خلال التركيز على الذات بدل الموضوع، فأفعال "الصراع" أو "الاتفاق" مثلا هي تصرفات ذات معنى بالنسبة للفاعلين، ومثل هذه التصرفات لا يمكن استنتاجها من قوانين عامة، (بورتيلو، 46) مثلما يدعي أصحاب التوجه الكمي، حيث يندرج تصور فيبر ضمن النظرة التفاعلية إلى المجتمع، فالأفراد بأفعالهم الهادفة والغائية الواعية يؤثرون في المجتمع. (بورتيلو، 47)

ويذهب فيبر الى أن الفهم يرتكز على حقيقة مفادها أن الكائنات البشرية تكون على وعي بأفعالها، وحين ندرس الجماعات الاجتماعية ندرسها من خلال فهم أفعال ومقاصد الفاعلين الذين يمثلون أعضاء لتلك الجماعات.

أما في العلوم الطبيعية فإننا لا نستطيع أن نفهم بنفس الطريقة حركات الذرات مثلا، وكل ما نستطيع أن نفعله هو أن نلاحظ فقط من الخارج ونستنتج النظام الذي تقوم عليه حركات الذرات؛ ولقد عبر " روبرت ماكيفر" عن التعارض بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية بشكل واضح حين قال: "إن الوقائع الاجتماعية هي في نهاية الأمر وقائع مدركة" فنحن حينما نعرف أسباب سقوط حكومات أو قيام احتجاجات أو حدوث إضرابات فإن معرفتنا هذه ستكون مختلفة عن معرفتنا لأسباب سقوط المطر أو حدوث الزلازل أو شروط تجمد السوائل؛ لأن المعرفة الأولى وهي معرفة اجتماعية تكون من الداخل وحسب وعي الأفراد المكونين لتلك الحوادث، بينما المعرفة الثانية تكون من الخارج.

ونجد ان فيبر في منهجه يرفض الحتمية التي نادى بها دوركايم وماركس من قبله حين يرون ان الانسان يمارس سلوكاته في إطار من الضغوط الاجتماعية التي تجعل من السببية أمر ضروري.

وعليه تسعى المقاربة الفهمية إلى فهم الظاهرة الاجتماعية باستخلاص دلالات أفعال الأفراد واستكشاف معانيها ومقاصدها.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المجلس العلمي
جامعة التكوين المتواصل

الفصل الثالث:

علم الاجتماع وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
03
جامعة التكوين المتواصل

تمهيد:

إن علم الاجتماع كعلم يهتم بكافة العلاقات الإنسانية وهذا ما يجعله مختلفا عن العلوم الأخرى. لأن كل علم يهتم بجانب معين، فمثلا علم الاقتصاد يهتم بالجانب الاقتصادي، وعلم السياسة يهتم بالجانب السياسي.

فالعلوم الاجتماعية إذن تقوم بدراسة زوايا المجتمع المختلفة فإذا كانت زوايا المجتمع متكاملة فإن العلوم الاجتماعية ستكون كذلك ولا يمكن فصل بعضها عن بعض فصلا كاملا، فعلم الانثروبولوجيا الاجتماعية يدرس الإنسان في حد ذاته كما يدرس مؤسساته البنيوية من ناحية أصولها التكوينية وتطورها التاريخي ووظائفها وعلاقاتها ببعضها البعض، في حين علم الاقتصاد يدرس الطريقة التي من خلالها يستطيع الإنسان كسب عيشه وتنظيم حياته المادية، كما يركز على فهم واستيعاب فعاليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. (الزيود، 2010، ص24)

فالعلوم الاجتماعية كلها تهتم بدراسة نفس الظواهر الخارجية التي هي حقائق الحياة الاجتماعية، وتركز على فهم وتحليل نشاطات الإنسان المختلفة، مع محاولة تعليل أسبابها وتشخيص نتائجها ولكنها انقسمت إلى فروع واختصاصات دراسية مختلفة وهذا ما يدفعنا إلى الحديث عن **علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى** من جهة ومن جهة أخرى للحديث أيضا عن أهم **فروع علم الاجتماع.**

أولا) علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى

1/ علاقة علم الاجتماع بالانتروبولوجيا الاجتماعية

يعد هذا العلم أي "الانثروبولوجيا الاجتماعية" فرعا من فروع الانثروبولوجيا أو علم الإنسان بشكل عام، فالانثروبولوجيا الاجتماعية والحضارية تركز أساسا على تطور الحضارة الإنسانية والنظم الاجتماعية أي "تطور الانسان بوصفه صانعا للحضارة والمجتمع وليس بوصفه كائنا بيولوجيا".(عودة، ص41)

لقد نشأت الانثروبولوجيا الاجتماعية لكي تدرس النظم الاجتماعية والحضارية للإنسان وهي بذلك تعد الأقرب إلى علم الاجتماع، وقد مرت هذه الأخيرة بعدة مراحل نذكرها في الآتي:

المرحلة الأولى: (المرحلة التطورية)

في إطار المناخ الذي سيطرت عليه أفكار التطور والتقدم في الفلسفات السياسية والأخلاقية، والنظرية البيولوجية في التطور الإنساني (بصفة خاصة في القرن 19)، اتجه بعض المفكرين إلى البحث في أصول النظم الاجتماعية وتطورها (نظم الأسرة والقرابة، الدين، الملكية، الدولة....الخ)، فتميزت

الكتابات الانثروبولوجية في هذه الفترة بالطابع التطوري، ونذكر منها كتاب "حق الأمومة" لعالم القانون الألماني" باخوفن" (صدر سنة 1861) والذي حاول فيه أن يتقصى نظام الأسرة وأصلها وانتهى فيه إلى فكرة التطور من نظام القرابة والنسب الأموي إلى النظام الأبوي.

استند مفكرو هذه الحقبة على المادة الاثنوجرافية (المادة الوصفية)، أي وصف الشعوب المختلفة عن طريق المعلومات التي جمعها رحالة ومبشرون وهواة بمعنى أناس غير متخصصين، لذلك ارتسمت الدراسات التطورية بالتضارب في نتائجها في أحيان كثيرة لاعتمادها على الظن والتخمين. (عودة، ص 42)

المرحلة الثانية: (المرحلة البنائية- الوظيفية- الدراسات الحقلية لمجتمعات بدائية موجودة)

ارتبطت هذه المرحلة بالاستعمار في القرن 19 والذي تميز بالسيطرة العسكرية المباشرة على مساحات شاسعة من العالم غير أوروبي، حيث تميزت هذه المرحلة باستقرار النظام الرأسمالي وتبلوره، حيث تمت إشاعة مبدأ الثبات والاستقرار والبناء بدلا من مبدأ التغيير والتقدم والتطور كنتيجة للمصالح الرأسمالية المستقرة، وقد كان لهذا التحول الاقتصادي الاجتماعي والسياسي الأثر الكبير على اهتمامات الانثروبولوجيا الاجتماعية، حيث عرفت هذه المرحلة اللبنة الأولى لتقاليد البحث الانثروبولوجي وسيطرة الاتجاه البنائي الوظيفي في الدراسات الأنثرولوجية في ما بعد.

ففي هذه المرحلة وحسب بعض المفكرين فان البحوث الانثروبولوجية قد تطورت في خدمة الاستعمار من خلال:

1- تقديمها لمختلف المعلومات والخصائص التي تتميز بها جل المناطق والشعوب المستعمرة.

2- تمكين الإدارات الاستعمارية من التعامل مع هذه الشعوب من خلال فهم نظامها وعاداتها وتقاليدها.

حيث صار المجال الخاص لدراسة الانثروبولوجية الاجتماعية هو المجتمع البدائي او القبائل البدائية، باعتبارها كل متكامل يتميز بنظام معين وثقافة معينة، وقد تحددت مهمة الانثروبولوجيا الاجتماعية (العلمية) على أساس أن:

- دراسة المجتمع البدائي البسيط في حضارته وتنظيمه الاجتماعي تساعد أساسا على فهم المجتمعات الحديثة المعقدة وهذا يعني أن:

- المجتمع البدائي هو عينة مبسطة يمكن من خلالها دراسة وفهم المشكلات والظواهر والنظم الموجودة في المجتمعات المتحضرة (المعقدة)، أي أن:

"المجتمعات البدائية تمثل طفولة البشرية، بينما المجتمعات المتحضرة تمثل البشرية في نضجها".

وعليه فقد تميزت الأنثروبولوجية الاجتماعية في هذه المرحلة بـ:

1- من حيث الموضوع: لقد تحدد الموضوع النوعي للأنثروبولوجيا الاجتماعية وهو المجتمع البدائي الصغير البسيط الذي يتميز بالانعزال وبالتكامل الاجتماعي والثقافي.

2- من حيث تقاليد البحث: تقاليد البحث الانثروبولوجي لهذا المجتمع تمثلت في:

- ضرورة أن يتعلم الباحث لغة المجتمع أو القبيلة لكي يتمكن من المشاركة في حياتها الاجتماعية وملاحظتها وتسجيل المعلومات والبيانات عنها.
- أن يقضي الباحث على الأقل عاما في هذا المجتمع وذلك لكي يتمكن من الإلمام بكل خصائص هذا المجتمع ويعايش الدورة المتكاملة لاسيما الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.
- أن يقوم بالتحليل الكيفي للمعلومات التي يجمعها من خلال ما يعرف بالملاحظة بالمشاركة أو المعايشة والمشاركة في النشاط الاجتماعي من خلال الاعتماد على المعلومات المستقاة من المشايخ ورؤساء القبائل وكبار السن.

كما عرفت هذه المرحلة التميز بين علم الاجتماع والانثروبولوجيا من حيث أن:

- الانثروبولوجيا يدرس أساسا المجتمع البدائي، بينما علم الاجتماع يدرس المجتمع الحضاري الحديث.
- الانثروبولوجيا تعتمد على أدوات البحث كالمعايشة، الملاحظة بالمشاركة، في حين نجد أن علم الاجتماع يعتمد على المنهج التاريخي، المقارنات، الأساليب الإحصائية (الطرق الكمية) في التحليل عموما، على عكس الطرق الكيفية التي هي من اختصاص الانثروبولوجيا. (عودة، ص ص 42-43)

المرحلة الثالثة: (مرحلة الثورة الاتصالية- حركات التحرر الوطني وإنتهاء عصر الاستعمار القديم)

من خلال التغلغل الاستعماري الاجتماعي، الاقتصادي والحضاري في المجتمعات البدائية، والذي نتج عنه:

- انحلال الجماعات المسماة بالبدائية وانحلال حضارتها.
- تفكيك الأشكال الانتاجية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية المحلية نتيجة للتغلغل الرأسمالي الاستعماري.

- ظهور ما يعرف بثورة الاتصالات التي ساهمت في انهيار الحواجز بين مختلف أنحاء العالم، حيث ظهر الحديث عن ما يعرف بالحضارة العالمية وسوق رأسمالية عالمية.

وكرد فعل على هذه المخرجات، ظهر ما يعرف بالثورات الوطنية أو حركات التحرر الوطني من أجل التحرر من المستعمر وبناء الدولة القومية في كافة إرجاء العالم، ودخول القبائل والعشائر في اتحاد أو كيان واحد هو الدولة القومية، ومنه كان هناك تطور وانتقال من ثقافات وممارسات قبلية عشائرية إلى ثقافات قومية.

وعرفت هذه المرحلة ما يسمى بـ "انحلال وانقراض الموضوع النوعي أو المجال الخاص للأنثروبولوجيا الاجتماعية".

المرحلة الرابعة: (ما بعد انحلال الجماعة البدائية)

وجد علماء الانثروبولوجيا أنفسهم أمام خيارين لا ثالث لهما وهما:

1- إما الإعلان عن انتهاء عصر الأنثروبولوجيا

2- وإما تطوير الانثروبولوجيا الاجتماعية بما يتماشى والتحولات الاجتماعية التي طرأت على موضوع دراستها.

وقد تم اختيار البديل الثاني، وقد كان الفضل في ذلك للأنثروبولوجي الامريكي "روبرت ردفيلد" من مدرسة شيكاغو من خلال مؤلفه الهام المعنون بـ "المجتمع الصغير little community the "، حيث فتح آفاقا جديدة أمام الانثروبولوجيا الاجتماعية من خلال:

- جعل مجال الانثروبولوجيا هو المجتمع الصغير بشكل عام، ومجتمع القرية التقليدية في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا بشكل خاص.
- تعديل بعض التصورات والأفكار النظرية والمنهجية.
- الحفاظ على تقاليد البحث الانثروبولوجي الكيفي القائم على أساس الملاحظة والمشاركة. (عودة، ص 44)

لقد قدم "روبرت ردفيلد" نموذجا لهذه التصور (المجتمع الصغير) في سلسلة من الدراسات الحقلية عن مجموعة من القرى التقليدية الهندية بشكل خاص في المكسيك، وكان لدراسة الأثر على ما اصطلح على تسميته بالعالم الثالث، حيث ظهرت عدة دراسات مجتمعية صغيرة كدراسة "جون إمبري" في القرية اليابانية ودراسات "ديوب" في القرى الهندية.

كما ان تطور الأنتروبولوجيا لم يتوقف عند دراسة هذه الأشكال الجديدة من المجتمعات التقليدية البسيطة، بل أصبحت تنافس علم الاجتماع في دراسة التنظيمات الاجتماعية الأكثر تعقيدا كالمدينة، التنظيمات التجارية، الصناعية والسياسية، اعتمادا على التصورات النظرية للبنائية الوظيفية وبالمحافظة على تقاليد البحث الانثروبولوجي الكيفي.

وعليه، يلاحظ أن أوجه الاختلاف بين الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع أصبحت آخذة في الأفول، حيث يرى المهتمون بها أنها لم تعد أكثر من اتجاه منهجي في علم الاجتماع شأنها شأن الاتجاه التاريخي أو الاتجاه الإحصائي.

كما يلتقيان (الانثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع) حول دراسة نفس الموضوعات، يضاف إلى ذلك تبني علم الاجتماع للاتجاهات الكيفية في البحث.

تجدر الإشارة إلى أن الانثروبولوجيا الاقتصادية وهي فرع من فروع الانثروبولوجيا الاجتماعية، تهتم أساسا بدور الامبريالية في تحطيم أشكال الإنتاج التقليدية قبل الرأسمالية في العالم الثالث من خلال تكامل هذه الأخيرة مع سوق الرأسمالية العالمية، وهو ما أثار عدة دراسات على نطاق العالم الثالث، هدفها ليس فهم الأشكال الاجتماعية التقليدية للإنتاج، بل هدفها محاولة صياغة نظرية في التطور أو النمو الاجتماعي والتخلف الاجتماعي في العالم الثالث، ومن الدراسات التي اهتمت بتحقيق هذا الهدف نجد الدراسات الفرنسية عن غرب إفريقيا، دراسات سمير أمين عن إفريقيا شمال وجنوب الصحراء، وأيضا دراسة مدرسة "بيليفيلد" (ألمانيا) في أمريكا اللاتينية واسيا وإفريقيا. (عودة، ص 47)

2/ علاقة علم الاجتماع بالفلسفة

من البديهي أن كل العلوم نشأت في أحضان الفلسفة وهذا هو حال علم الاجتماع الذي اهتم بدراسة تاريخ الإنسانية والمجتمعات (النشأة، التطور، الانحطاط)، وهذا ما ظهر في نطاق ما يعرف بفلسفة التاريخ التي شكلت مرحلة متميزة في نمو علم الاجتماع.

وعلى الرغم من انتهاج علم الاجتماع لمسار خاص به، إلا أنه لازالت توجد علاقات واضحة بينه وبين الفلسفة.

فإذا كانت الفلسفة هي تلك الدراسة المنسقة للفكر والمعارف الإنسانية، فإن علم الاجتماع يدرس الإنسان نظرة شمولية في إطار واقع اجتماعي له ملامحه الخاصة، ومع ذلك فإنهما يلتقيان في:

- التصورات التي تتشكل لدى الإنسان عن كل ما يحيط به.
- العلاقة بين المادة والوعي.

- العلاقة بين الأمور الذاتية والأمور الموضوعية. (والي، 2002، ص40)

وهذا يعني أن:

- علم الاجتماع شكل لنفسه مجالا خاصا ومنهجا خاصا، مما يعني أنه اتخذ شكل العلم المستقل، ومع ذلك لا يمكنه أن يستغني من ما تقدمه له الفلسفة من قواعد الاستقراء والاستنباط ومصادر الأخلاق والدين وغيرها من الأمور التي تحظى باهتمام علم الاجتماع والفلسفة معا.
- تمكن علم الاجتماع من تقديم تفسيرات علمية لعدد من القضايا الفلسفية كالمعرفة، الأخلاق والوظيفة الاجتماعية للدين، والتي تضيف أبعادا جديدة لدراستها من المنظور الفلسفي، ويظهر هذا الترابط من خلال:

أن دراسي الفلسفة ينطلقون في كثير من دراساتهم من تيارات الفكر اليوناني، ونفس الشيء يقوم به علماء الاجتماع في دراسة النظرية والفروع المختلفة مثل علم الاجتماع السياسي وغيرها. (والي، 2002، ص ص 40-41)

لقد أسهم علم الاجتماع في حل الكثير من المشكلات الفلسفية، كمشكلة المعرفة، القيم، مشكلة الإنسان الأخلاقية والدينية، إلى درجة أن البعض حذر منه فقد رأو فيه استئصالا للمنطق والميتافيزيقا، لأنه يحاول حل المشكلات الكلاسيكية في الفلسفة ومن ثم إنهاء عصر التفكير الفلسفي، وكانت معالجة علم الاجتماع لهذه المشكلات الفلسفية على النحو التالي: (عودة، ص27)

أولا: مشكلة المعرفة: قدم رواد علم الاجتماع إسهامات بارزة حول هذه النقطة بالذات حيث رأى "كارل ماكس" أن الوجود الاجتماعي يحدد الوعي الاجتماعي، ومن ثم فالعقل لا يفرز فكرا بمعزل في علاقة الإنسان وكفاحه في الواقع المادي والاجتماعي الموضوعي.

ثانيا: المشكلات القيمة والأخلاقية والدينية: أسهم علم الاجتماع في حل هذه المشكلات من خلال تفسيرها وفهمها في ضوء أصولها الاجتماعية وتطورها التاريخي، ومن أمثلة ذلك إسهامات "كارل ماركس" في فهم العلاقة بين البنية الأساسية والفوقية في المجتمع، ونظرية "إميل دوركايم" الاجتماعية في الدين والمعتقدات، وإسهامات "ماكس فيبر" في مجال العلاقة بين الأفكار الدينية والأخلاقية والنظم الاقتصادية والتطور الاجتماعي، وحديثا "كلود ليفي شتروس" في معرض تفسيره البنيوي للأسطورة والخرافة. (عودة، ص28).

ومنه يتضح أن ثمة أوجه متعددة للتداخل والتشابك بين علم الاجتماع والفلسفة ولعل هذا ما جعل من الماركسية في صورتها الأولى وفعالياتها في مجال البحث الاجتماعي ترجع إلى حد بعيد إلى حقيقة أنها ليست نظرية سيولوجية فحسب بقدر ما هي نظرة فلسفية للعالم ومذهب ثوري.

3/ علاقة علم الاجتماع بعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي

يقوم علم النفس بدراسة السلوك الإنساني بكافة أنواعه، كما يهتم علماءه بدراسة العمليات العقلية كالإدراك والتصور والتخيل والتفكير والتعلم، كما يركزون على دراسة المشاعر والعواطف والدوافع والحوافز...إلخ، وهذه الدراسات كلها تدرس في إطار الشخصية التي ينظرون إليها على أنها كل متكامل (والي، 2002، ص: 47).

ويعرفه " بوينج " على أنه: " دراسة الأفراد في صلاتهم البيئية المتبادلة، دراسة تهتم بما تحدثه ذه الصلات البيئية من أثار وعلى أفكار الفرد ومشاعره وعاداته وانفعالاته (الزيود، 2010، ص: 34).

يهتم علم النفس الاجتماعي بدراسة الوحدات الصغرى، ويهتم علماءه بتأثير الجماعة على الفرد، ويرون أن تطور الاهتمام قد مرّ من فكرة الجماعة وتقنينها وانتهاء إلى تحليل ردود أفعال الأفراد وتقنينها (الزيود، 2010، ص: 34).

إن مشكلة العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع، ومكانة علم النفس الاجتماعي في علاقته بهما عسيرة ولم تحسم بعد، وهذا ما يفسر وجود اتجاهين متطرفين في هذا الصدد وهما: (الجوهري، 2007، ص: 51).

الاتجاه الأول: يمثله " ميل " الذي اعتقد أنه لا يمكن الزعم بأنه قد أمكن التأسيس لعلم اجتماعي إلا بعد أن تظهر وبوضح أن التعميمات الاستقرائية في هذا العلم تم استنباطها منطقيا من قوانين الفكر.

الاتجاه الثاني: ويمثله "دوركايم"، حيث يقيم تفرقة أساسية بين الظواهر التي يدرسها علم النفس وتلك التي يدرسها علم الاجتماع بصفة خاصة، فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية الخارجة عن عقول الناس، والتي تمارس قهرا عليهم، حيث يقول: "يمكن تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء ظواهر اجتماعية أخرى، لا في ضوء ظواهر نفسية ".

إن بعض علماء النفس، يهتمون بدراسة أثر البيئة أو المناخ على بعض العمليات العقلية كالإدراك والتصور والتخيل.

وهذا يعني إهتمامهم بالمضمون الاجتماعي والثقافي لهذه العمليات وفي هذا الصدد يقول عالم الاجتماع الأمريكي "وليم أوجبرن": "لقد أدرك علم الاجتماع أهمية دراسة الشخصية، كما أدرك علم النفس أهمية دراسة الثقافة، ومن هنا قام الترابط بين هذين العلمين" (والي، 2002، ص: 48).

كما اتجه كثير من علماء الاجتماع الألمان ومن بينهم " ماكس فيبر " إلى تبني الفكرة القائل بأنه بينما يمكن صياغة تفسيرات سوسيولوجية خالصة، إلا أن عالم الاجتماع يصبح أكثر اقتناعا حينما يكون في وسعه " فهم " معنى الأفعال الاجتماعية التي يحاول تفسيرها سببيا، ويمكن إدراك هذا الفهم بوصفه يمثل نوعًا من " علم النفس العلمي" . حتى أن " فيبر " كان يتعاطف مع بعض أفكار " فرويد " (الجوهري، 2007، ص 52).

كما يوجد اتجاه في علم الاجتماع يعرف بـ "اتجاه الفعل الاجتماعي "، وقد اهتم أنصار هذا الاتجاه بتحليل الفعل الاجتماعي إلى مكوناته الأساسية بهدف الوقوف على دوافعه وأبعاده وموجهاته وأثاره على الفرد والجماعة والمجتمع.

ومع ذلك هناك افتراق بين علم الاجتماع وعلم النفس (الاجتماعي) في عدّة ميادين، فعلى سبيل المثال في دراستنا للصراع والحرب توجد تفسيرات سوسيولوجية وأخرى سيكولوجية، وفي دراسات التدرج الاجتماعي يبدو أن المدخل السيكولوجي قدّمن تحليلا مطبقة والمكانة في إطار ذاتي، بحيث يعارض التحليل السيولوجي في ضوء عوامل موضوعية بدلا من الاكتفاء بإجراء بحث منظم للجوانب السيكولوجية لأحد العوامل الهامة في البناء الاجتماعي، وعليه فإن علم النفس وعلم الاجتماع يمثلان مجالين مختلفين من مجالات الاهتمام (الجوهري، 2007، ص: 53).

ومع ذلك، وعلى الرغم من اختلاف مداخل الدراسة في علم النفس عنها في علم الاجتماع، إلا أن مثل هذه الاختلافات تتلاشى عند الممارسة الفعلية، بحيث يصعب التمييز بين ذوي المهارات في التحليل السوسيولوجي وذوي المهارات في التحليل السيكولوجي.

4/ علاقة علم الاجتماع بعلم التاريخ

إذا كان علم الاجتماع يدرس الظاهرة الإنسانية أو التفاعل الإنساني، فإن الموضوع ذاته هو محور اهتمام علم التاريخ، فهناك من يجسد الارتباط بينهما بقوله أن: " علم الاجتماع هو تاريخ الحاضر، بينما علم التاريخ هو علم اجتماع عصور مضت "، هذا الارتباط يتجاهل حقائق أساسية تتمثل في الآتي (عودة، ص: 35).

أولها: هناك اختلافات أساسية في التصورات النظرية والأدوات التحليلية وأساليب الدراسة والبحث بين التاريخ وعلم الاجتماع.

ثانيها: التاريخ يهتم بالحاضر ولكنه يظل تاريخا (التاريخ الحديث والمعاصر) في أسلوب معالجته الأحداث الإنسانية ورصده لها، كما أن علم الاجتماع قد يهتم بدراسة ظواهر ونظم اجتماعية في مراحل تاريخية مضت لكنه يظل علم اجتماع بخصائصه.

وفيه من يجسد العلاقة بينهما بالقول أن: " التاريخ يدرس الأحداث الإنسانية الفردية غير المتكررة المرتبطة بزمان معيّن ومكان معين، بينما يدرس علم الإجماع الأنماط المتكررة أو القابلة للتكرار من الأحداث الإنسانية، فهمها يتناولان الموضوع ذاته، فالاختلاف يكون في هدف الدراسة والزاوية التي ينظر كل منهما للموضوع من خلالها (عودة، ص: 35).

كما أن المؤرخ غالبا ما يقدم مادة يستعين بها عالم الاجتماع، ودائما ما يحتاج المنهج المقارن بينه وعلم الاجتماع التاريخي كلك لبيانات لا يستطيع أن يقدمها سوى المؤرخ، كما أن هذا الأخير يمكن له أن يستفيد أيضا من علم الإجماع.

لقد لاحظ " عبد الرحمان بن خلدون": أن الأخبار التي أوردها المؤرخون قبله اختلطت بالأساطير والروايات بحيث يبدوا مستحيلا التمييز بين الصحيح والباطل من الأخبار التاريخية، وهنا حاول أن يصطنع منهجا علميًا معينًا يمكنه من التمييز، حيث نجده من خلال هذه المحاولة سباقا إلى اكتشاف علم العمران البشري أو الاجتماع الإنساني بلغته أي علم الاجتماع بلغتنا، حيث ذهب إلى أن معرفة القوانين والإنتظامات التي تحكم حركة المجتمع هي الشرط المسبق أو هي المحل الذي نستطيع من خلاله كمؤرخ أن نميز بين الصحيح والباطل من الأخبار. إن هذا المثال التاريخي يعكس إلى حد بعيد العلاقة الوثيقة بين علم الاجتماع والتاريخ (عودة، ص: 37).

لقد كان " إبن خلدون " سباقا في اكتشافه لعلم الاجتماع (رغم أنه لم يسمه بهذا الاسم) من خلال البحث التاريخي لكنه وجد أن التاريخ بدون رؤية اجتماعية أو معرفة بقوانين العمران البشري ناقص، وعليه يمكن أن نستخلص من مثال "ابن خلدون" أن: "علم الاجتماع أو العمران البشري" يمد المؤرخ برؤية اجتماعية ضرورية رصد الأحداث وتحليلها وتقييمها وقياس مدى إمكانية حدوثها في ضوء المرحلة الاجتماعية التي حدثت فيها، وفي ضوء طليعة المجتمع والنظم الاجتماعية والثقافية، فالمؤرخ لا يرصد أحداثا وقعت في فراغ بل في سياق اجتماعي وثقافي، هذه الرؤية الاجتماعية هي التي تمكنه من الحكم

على صحة الخبر وزيفه بحيث يستطيع أن يقول: "أن حدثا معينًا لا يمكن أن يقع في إطار مجتمع له خصائص معينة، ويمكن أن يقع في إطار سياق اجتماعي أخر له خصائص أخرى " (عودة، ص: 38).

إن المنهج التاريخي في علم الاجتماع يعتبر أحد المناهج الرئيسية في البحث الاجتماعي، كما أن معظم الدراسات التي أجريت في مجال علم الاجتماع استعانت إلى حد بعيد بهذا المنهج من ناحية، وبالسلطات التاريخية من ناحية أخرى (والي، 2002، ص: 47).

وعليه يتضح أنه من الصعوبة الفصل تماما بين التاريخ وعلم الاجتماع، فكلاهما يتناولان نفس الموضوع، أي دراسة الإنسان في المجتمع من زوايا مختلفة أحيانا، وأحيانا أخرى من زاوية واحدة، ولكي يتطور العلوم الاجتماعية لابد من وجود علاقة وثيقة بين التاريخ وعلم الاجتماع وأن يفيد كل منهما من الآخر.

5/ علاقة علم الاجتماع بعلم الاقتصاد:

علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة نظم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وقد عرّفه: " آدم سميث " بأنه: " العلم الذي يدرس طبيعة ثروة الأمم ومظاهرها الخارجية ".

فالاقتصاد يهتم بصياغة وتجديد المفهومات المرتبطة بنواحي الإنتاج والتوزيع والاستهلاك مثل مفهومات:

- رأس المال،
- الرأسمالية،
- العرض و الطلب،
- النمو الاقتصادي،
- الربح والدخل،
- الاستثمار والتبادل،
- التكاليف،
- الضريبة الثروة....إلخ (والي، 2002، ص: 41)

إن علم الاقتصاد يدرس الظاهرة الاقتصادية بوصفها ظاهرة تنطوي على أبعاد الإنتاج والتوزيع والتداول، فعالم الاقتصاد حين يدرس الظاهرة الاقتصادية فإنه لا يصنع في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والسياسية والأخلاقية لهذه الظاهرة (عودة، ص: 48).

كما أن هناك مجالات وموضوعات لم تلق الاهتمام الكبير من طرف علماء الاقتصاد، فصارت مجالات خصبا لعلم الاجتماع ومن هذه المجالات دور القيم والمفاضلات في التأثير على فرص عرض العمل، وتأثير العادات والتقاليد على أسعار السلع، والانتماءات الطبقية لفائدة المنظمين والمديرين والعلاقة بين التعليم والتدريس (والي، 2002، ص: 41)

هناك عدة إسهامات سوسيولوجية حديثة استهدفت الكشف على أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون علما مستقلا تماما، وقد تبنى هذا المدخل "لوي" في كتابه" الاقتصاد وعلم الاجتماع" والذي تناول فيه دراسة أهمية الاقتصاد والبحث وجوانب النقض فيه، فأكتشف مبدأين سوسيولوجيين تنهض عليهما القوانين الكلاسيكية للسوق هما: " الإنسان الاقتصادي "، و" المنافسة أو انتقال عوامل الإنتاج "، وقد ذهب " لوي" إلى أبعد من ذلك حينما اقترح مجالات خصبة للتعاون بين الاقتصاد وعلم الاجتماع (الجوهري، 2007، ص: 55).

ويعتبر مؤلف " ماكس فيبر " الاقتصاد والمجتمع " محاولة كلاسيكية لإدخال بعض مفاهيم النظرية الاقتصادية ضمن مجال علم الإجماع العام. كما أن هناك دراسات سوسيولوجية تناولت الملامح العامة للأنساق الاقتصادية، فقد حاول علماء الاجتماع استكشاف بعض جوانب السلوك الاقتصادي التي أهملها علماء الاقتصاد، أو تناولوها بطريقة سطحية،

ومن بين هذه الدراسات " نظرية ماركس " عن رأس المال، ومعظم أعمال المدرسة التاريخية الألمانية مثل دراسة " رومبارت " بعنوان " الرأسمالية الحديثة" و دراسة " بوشر " بعنوان " نشأة الاقتصاد " دراسة " هوبسون " بعنوان " تطور الرأسمالية الحديثة والإمبريالية "(الجوهري 2007،ص: 55) وعليه، على الرغم مما حققه علم الاقتصاد من تقدم في تحديد مفهوماته وموضوعاته ونظرياته إلا أنه (علم الاقتصاد) وحده كعلم نوعي، وعلماء الاقتصاد وحدهم كعلماء متخصصين ليس بإمكانهم التكفل بعمليات التنمية والتطوير الاقتصادي دون الاستعانة بالدراسات التي تجري في مجالات علم الاجتماع، لأن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية مثل: القيم، المعايير، المؤثرات السيكولوجية، العادات والتقاليد...كلها لها دور كبير في تحديد مسارات وإتجاهات العمل الاقتصادي ذاته (والي، 2002، ص: 43).

إذن الارتباط الوثيق بين الاقتصاد وعلم الاجتماع أمر لاشك فيه، فقد استفاد علماء الاقتصاد من المفاهيم والتعميمات السوسيولوجية في دراستهم للمشاكل الاقتصادية، كما أن بعض علماء الاجتماع اهتموا بالنظرية الاقتصادية الحديثة، بصورة تسمح لهم بالتخصص في دراسة الظواهر الاقتصادية ولمالا المساهمة في تطوير نظرية أكثر واقعية.

6/ علاقة علم الاجتماع بعلم السياسة

المعروف عن علم السياسة أنه يدرس الظاهرة السياسية بما تنطوي عليه من شكل معين من أشكال توزيع القوة وممارستها وأجهزتها، وعليه فإن الظاهرة السياسية لا توجد في فراغ فهي توجد في مجتمع تتأثر به وتؤثر فيها وتتبادل مختلف الظواهر السياسية التأثير والتأثر فيما بينها ومع مختلف الظواهر الأخرى الاجتماعية، الاقتصادية، الدينية، الأخلاقية وغيرها.

فلعلم السياسة التقليدي ثلاث جوانب رئيسية هي (الجوهري، 2007، ص: 58).

1- الجانب الوصفي (دراسة التنظيم الرئيسي للحكومة والإدارة المحلية والمركزية)

2- الجانب العملي (دراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات).

3- الجانب الفلسفي (تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية في إطار ما يطلق عليه بالنظرية السياسية). فلا توجد في معظم كتابات علم السياسة إلا محاولات محدودة جدا للتعميم بإستثناء بعض محاولات التصنيف الأولية لنماذج الحكومات في ضوء خصائص رسمية إلى حد بعيد.

ونجد أن الظواهر السياسية ذات تأثير متبادل مع غيرها من الظواهر الاجتماعية ودراسات علم السياسة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تركز على موضوعين أساسيين هما (والي، 2002، ص: 44).

الأوّل: هو النظرية السياسية بما تتضمنه من آراء ونظريات بدءا من "أفلاطون " حتى " ماركس " مرورا بغيرهم من العلماء مثل: " ميكافييلي " و " روسو ".

الثاني: هو الإدارة الحكومية بما تتضمن من بناء ووظائف تقوم بها الأجهزة الحكومية المختلفة.

لكن الفارق بين علم الاجتماع والعلوم السياسية هو أن علم الاجتماع يأخذ بمدخل أكثر شمولا من منظور العلوم السياسية، فهو يهتم بدراسة كافة المتغيرات التي تشكل إطار الحياة الاجتماعي بما في ذلك النظام السياسي، والقوة السياسية، كما يهتم بالعلاقات المتبادلة بين كافة المجتمع بما في ذلك النظام السياسي.

إن لتأثير علم الاجتماع في مجال الدراسات السياسية تأثير شديد الوضوح، فقد بدأ الدارسون في تحويل اهتمامهم من الجوانب الرسمية للأنساق السياسية إلى دراسة السلوك السياسي الذي يمكن استخلاص من تعميمات تصدق عليه، ومن أمثلة ذلك تزايد عدد الدراسات الخاصة بالأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، الانتخابات، السلوك الإداري وغيرها.

كما يمكننا أن نلمس الطابع السوسيولوجي لعلم السياسة المعاصر بصفة خاصة في مجالين هما: *- نمو الدراسات المقارنة.

*- دراسة العلاقة المتبادلة بين السلوك والأنظمة السياسية فيع لاقتها بالنظم الاجتماعية الأخرى (الجوهري، 2007، ص: 58).

ويظهر الاندماج بين علم الاجتماع وعلم السياسة في ظهور فرع حديث من فروع علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي الذي يشارك العلوم السياسية إهتمامها بنفس القضايا خاصة قضية القوة السياسية في المجتمع ومن أهم من إهتم بذلك "ماكس فيبر" و"روبرت ميشلز" وغيرهم. كما يوجد فرع جديد يعرف باسم " السلوك السياسي Political Behaviour" الذي يدرس السلوك الانتخابي السلوك الحزبي، إتجاهات المواطنين وقيمهم نحو بعض المواقف والاتجاهات السياسية داخل المجتمع، والتنظيمات السياسية وعمليات اتخاذ القرار داخل هذه التنظيمات، وقد ساهم هذا الفرع " السلوك السياسي " في إدخال علم الاجتماع إلى نطاق العلوم السلوكية. وقد أصبح الكثير من علماء السياسة يتبنون المنظور السوسيولوجي في معالجة قضايا السياسة، حيث يمكن تصنيف دراستهم ضمن العلوم السلوكية (والي، 2002، ص: 45). وعلى الرغم من هذا التداخل بين العلمين معا أنّ علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي يمكن أن يصبحا علمين مستقلين وأن علم الإجماع السياسي ما هو إلا فرع من فروع علم الاجتماع العام، ومعنى ذلك أن علم السياسة يجب أن يتطور على نحو يحقق صلة منظمة بينه وبين العلوم الفرعية الأخرى من ناحية، وبين علم الاجتماع العام من ناحية أخرى (الجوهري، 2007، ص: 59).

وفي الأخير يبقى المدخل السوسيولوجي التكاملي في علم الاجتماع يعالج قضايا السياسة:

- السلطة.
- الضبط الاجتماعي والسياسي.
- البناء القانوني للمجتمع والتنظيمات السياسية.

هذه هي القضايا كلها يتم ربطها ببناء المجتمع ونظمه الأخرى، من خلالها فهمها في سياقها التاريخي ووظيفتها الاجتماعية داخل هذا المجتمع، ويكون بذلك علماء الاجتماع من خلال هذا المنظور قد قدموا إسهامات قيمة لعلم السياسة.

7/ علاقة علم الاجتماع بالقانون

يعتقد البعض أن علم الاجتماع منفصل تماما عن القانون، لكن الواقع يثبت العكس؛ فإذا كان القانون يهتم بتنظيم العلاقات بين الناس وفقا لقواعد محددة تجعل الكل متساو أمام هذه القواعد القانونية كما يحدد عقوبة كل سلوك انحرافي، فإننا نجد أن هذه القواعد القانونية لم تنشأ من العدم، لأن حقيقة أساسها اجتماعي بالدرجة الأولى ويعود السبب في ذلك إلى:

- نمو العلاقات الاجتماعية وتشعبها.
- تعدد أوجه النشاط الإنساني الذي يؤدي إلى ظهور المنازعات.
- تضارب الآراء والرغبات. (والي، 2002، ص55)

انطلاقا من هذه الأسباب كان لابد من صياغة قانون ينظم حقوق الأفراد وواجباتهم، ونفس الشيء ينطبق على الدول، فتطور العلاقات الإنسانية أدى إلى ظهور وتنوع مظاهر الصراع وكذا الجريمة فكانت الحاجة إلى القانون الجنائي، ولما أحس الناس بضرورة تنظيم الملكية كانت الحاجة إلى إيجاد القانون المدني وهكذا دواليك، وبهذا يمكن القول أن القانون هو " تعبير عن حاجات اجتماعية يفصح عنها الأفراد والجماعات، ويضغط الرأي العام من أجل إشباع هذه الحاجات بشكل ملائم" (والي، 2002، ص56)

وانطلاقا من أن التغير الاجتماعي هو سمة المجتمع وقانونه العام، فإن المشرع كثيرا ما يأخذ في اعتباره حدوث هذا التغير ويحسب حسابه من خلال جعله القاعدة القانونية مرنة تتماشى مع تغيرات هذا المجتمع.

وعليه فإن العلاقة بين علم الاجتماع والقانون علاقة وثيقة لا يمكن تجاهلها، والتمييز بينهما هو فقط لاغراض تحليلية، ومن أمثلة التداخل العلمي بين العلمين نذكر ما يلي:

- ادخال مبادئ القانون كمقرر أساسي على طلاب علم الاجتماع.
- ادخال مبادئ علم الاجتماع كمقرر أساسي على طلاب القانون.
- التقاء علم الاجتماع والقانون في مجالات عدة منها:

أ- الجريمة

ب-السلوك الانحرافي

ت-العلاقات المدنية والعلاقات الدولية

ث-قوانين المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية

مناقشة عامة لعلاقة علم الاجتماع بباقي العلوم الاجتماعية:

حاولنا من خلال التطرق إلى علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى تبيان مدى التداخل بينه وبين العلوم الأخرى ومدى سعة مجال الدراسة في علم الاجتماع مقارنة بالعلوم الاجتماعية الأخرى، كما تبين لنا أن سبب هذا التداخل يتمثل أساسا في:

- وحدة موضوع البحث
- المجتمع الإنساني الذي يتميز بـ:

أ- انه ظاهرة تاريخية

ب-انه ظاهرة بشرية والسلوك الإنساني مشحون بالقيم

ت-السلوك الإنساني محدد بعدة متغيرات : سيكولوجية، اقتصادية، سياسية وغيرها.

وعليه فإن أي محاولة للفصل بين أبعاد السلوك الإنساني صعبة جدا، لأن هذه الأبعاد هي التي تنهض عليها الحياة الاجتماعية، غير أن ضرورات التخصص الأكاديمي هي التي فرضت تعدد المنظورات التي ترى الحياة الاجتماعية من خلالها؛ هذه الضرورات ممثلة في تراكم العلم والبحث بشكل جعل من المستحيل على شخص واحد أن يلم بها جميعا.

كما أن علم الاجتماع إضافة إلى تداخله الواسع مع العلوم الاجتماعية الأخرى وكونه سعى إلى تناول مختلف جوانب الحياة الاجتماعية نجده قد تخطى مرحلة العلم الواحد إلى الانقسام إلى فروع واختصاصات فرعية تتناول كل منها مجال مختلف من الجانب الاجتماعي وهو ما ستناوله في القسم الثاني من هذا المقطع.

ثانيا) ميادين (فروع) علم الاجتماع

كأي علم آخر يقسم علم الاجتماع إلى علم كلي وعلم جزئي لو علم اجتماع عام وعلم اجتماع خاص، حيث يهتم علم الاجتماع العام بالنظرية الاجتماعية عامة وفي أي من تخصصات علم الاجتماع وكذلك في منهجية هذا العلم وتطورها.

بينما علم الاجتماع الخاص فيسمى كل منها باسم الاختصاص الذي يهتم به في المجتمع، كما أن هذا التخصص نتج عن نمو المعرفة وانتشار الحركة الصناعية وتقدم البحث العلمي، ونتج عنه مزيد من التقدم في هذه الفروع كما منحها مزيدا من القدرة على التحليل، حيث تشعبت الفروع وأخذت تتناول كل منها جانب من جوانب الحياة الاجتماعية ، حيث تتحدد الفروع بنوع المتغيرات الاجتماعية المطلوب تحليلها وتفسير الظواهر الاجتماعية المتنوعة والمتداخلة معها.

إلا أنه في المقابل أوجد سلبيات، فقد ترتب عنه عزل هذه الفروع وانفصالها عن بعضها البعض، وكذا تقسيم النشاط الإنساني – الذي في حقيقته هو كل متكامل– إلى فئات ضيقة ومتميزة تستند إلى فكرة عزل الجوانب المتشابكة للحياة الاجتماعية بصورة تعسفية وافتراضية بحتة، بحيث تصور بعضهم وكأن هناك إنسان اجتماعي وآخر اقتصادي أو سياسي دون تأكيد التكامل بين هذه الجوانب.

وقد أصبحت فروع علم الاجتماع تزيد عن ثلاثين فرعا او ميدانا، منها على سبيل المثال : السياسي، الصناعي، الريفي، الحضري، التربوي، الجنائي، الطبي...الخ.

1/ علم الاجتماع التربوي:

يهتم هذا التخصص من علم الاجتماع ببحث الوسائل التربوية التي تؤدي إلى نمو أفضل للشخصية، لأن أساس هذا الميدان هو أن التربية ليست إلا عملية التنشئة الاجتماعية.

لذا فإن علم الاجتماع التربية يبحث في وسائل تطبيع الأفراد بحضارة مجتمعهم؛ والتربية عند "إميل دوركايم" هي ظاهرة اجتماعية يجب أن تدرس في ضوء تأثرها بالظواهر الاجتماعية الأخرى، كما هناك ضرورة تحليل الدور الذي يلعبه النظام التربوي في علاقته بأجزاء البناء الاجتماعي، سواء كانت ديموغرافية أو اقتصادية أو سياسية.

وللمدرسة الفرنسية دور هام في بلورة شكل وأسلوب العمل في علم الاجتماع التربوي مع أنه ازدهر في أمريكا منذ سنة 1918.

وقد انتشرت هذه التسمية بعد عام 1939 في ألمانيا بعد أن تكونت مجموعة من الدراسات ذات الطابع الاجتماعي التربوي، ومن ثم تبلورت المسائل الأساسية لهذا العلم لدى المجتمعات المتقدمة من خلال مجموع الآراء والنظريات التربوية في دراسة علاقة المتغيرات الاجتماعية والبنيان الاجتماعي بصفة خاصة مع النظم التربوية. (زبيدي، 2011، ص163)

2/ علم الاجتماع الصناعي:

يهتم بالبناء الاجتماعي للتنظيمات الصناعية من جهة، وبالعلاقات والتفاعلات الحادثة بين هذه التنظيمات والبناء الاجتماعي الكلي من جهة أخرى، كما يهتم علم الاجتماع الصناعي بكيفية ارتباط نسق اجتماعي صناعي فرعي بالأنساق الفرعية الأخرى، وكذا الكيفية التي يصبح بها الأشخاص مناسبين للأدوار التي يؤدونها.

ويشتمل النسق الاجتماعي في هذه الحالة على حالة الإنسان الاجتماعية الأسرية والدينية والتربوية وغيرها من الأنساق الفرعية الأخرى التي ترتبط بالنسق الاجتماعي الصناعي الفرعي في المجتمع.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف علم الاجتماع الصناعي بأنه العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية في محيط الصناعة وتنظيماتها، وكذا الطبيعة الاجتماعية للعمل والظواهر الاجتماعية المرتبطة به كوقت الفراغ والتقاعد والبطالة، كما يحلل البناء الحرفي والمهني ويبحث في المهن بحثا اجتماعيا شاملا من خلال البحث عن العلاقة بالبناء الاجتماعي العام.

حقيقة نجد أن أول من كتب في هذا المجال هو العالم العربي ابن خلدون، الذي بحث في المعاش والكسب والصنائع وأقر أن الكسب هو قمة الأعمال البشرية. (زبيدي، ص 166)

3/ علم الاجتماع الريفي:

يعتبر علم الاجتماع الريفي من أقدم الفروع في علم الاجتماع حيث نشأ في الولايات المتحدة كفرع لعلم الاجتماع، ويهتم بدراسة وتحليل البيئة الاجتماعية الريفية وعلاقتها بالبيئات الأخرى، والمشكلات الاجتماعية التي تفرزها هذه البيئة، وقد تمت الكثير من الدراسات والمسوح الاجتماعية في الولايات المتحدة في هذا الفرع، استهدفت التعرف على ملامح الحياة الريفية ومشكلاتها والتغيرات التي طرأت على المجتمع الريفي الأمريكي، ويعتبر الجزء الأول من كتاب علم الاجتماع الريفي الذي نشره سوروكين وزملاءه من المصادر العلمية التي كشفت عن هذه الملامح والمشكلات.

ولقد انتشر هذا التخصص في باقي دول العالم وظهرت العديد من الدراسات فيه قام بإجرائها متخصصون في علم الاجتماع. ولعل من المواضيع المحددة التي يدرسها هذه الفرع نجد:

- دراسة البناء الاجتماعي الريفي
- دراسة الفروق الريفية الحضرية
- دراسة الثقافة السياسية للفلاحين
- دراسة الهجرة الريفية الحضرية.
- دراسة أوضاع المرأة الريفية. (التابعي، المكاوي، 219)

4/ علم الاجتماع الطبي:

تذهب الدراسات المعاصرة إلى أن الطب – كمجال تطبيقي– يضطلع بثلاث مهمات رئيسية، تتمثل في:

- فهم كيفية ظهور الأعراض الخاصة لمرض معين يصيب فردا أو جماعة.
- التعرف على كيفية معالجة هذه الأمراض أو على الأقل الحد من مضاعفاتها.

- تعزيز الظروف المعيشية التي تقلل من المخاطر التي تعترض صحة السكان من خلال الوقاية من المرض.

ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم يضع نصب عينيه أهمية العوامل الاجتماعية والنفسية؛ وفي ضوء ذلك فإن علم الاجتماع الطبي يهتم بالمجالات الاجتماعية الأساسية في ذلك منها المشكلات الصحية والمجال الاجتماعي الصحي، من خلال دراسة :

- العوامل الاجتماعية للمرض.
- علاقة الطبيب والفريق العلاجي بالمريض والتي لها دور كبير في تحقيق أقصى درجات الفعالية في العلمية العلاجية للمريض.
- التنظيم الاجتماعي للمستشفى.
- البحث في أصل الأمراض.
- الجوانب الاجتماعية للرعاية الصحية.
- الشيخوخة والوفاة.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المجلس العلمي
جامعة التكوين المتواصل

الفصل الرابع:

الجماعات الاجتماعية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
03
جامعة التكوين المتواصل

تمهيد:

نظرا لان الفرد لا يستطيع أن يعيش منعزلا عن بقية أفراد المجتمع، يرى فرانسوا شانلا أنه لا يمكن أن نعتبر الإنسان إنسان إلا إذا كان هناك اثنان، فالفرد لوحده لا يعبر عن حقيقة المجتمع الإنساني، ولو قدر لأحد من خارج الأرض أن يقوم بملاحظة كوكبنا لاكتشف من الوهلة الأولى أن الناس يشكلون زمرا وحلقات وتجمعات مختلفة ومتنوعة، ونادرا ما يعثر على أفراد منعزلين ذلك أن طبيعة الاجتماع هي طبيعة غريزية في المجتمع البشري وأن هذا الإنسان يستحيل أن يعيش منفردا؛ فالفرد يعيش في مجتمع محلي والذي بدوره يكون نسقا فرعيا من نسق أكبر هو المجتمع.

كما أن الحياة البشرية والثقافة الإنسانية تتسم بوحدة وتنوع، ومن أنواع مختلفة من التجمعات التي يعيش فيها البشر، والثقافة من أكثر الأفكار استخداما في علم الاجتماع غير أن الضبط الدقيق لهذا المفهوم من جهة ومحاولة حصر عناصره لدى الباحثين مازالت موضع نقاش لحد اليوم، إضافة إلى مفهوم الشخصية والذي يتداخل بين علمي النفس والاجتماع وكل يدلي بدلوه في محاولة تعريفه وحصره، ونجد مفهوما آخر لا يقل أهمية وتداولا منهما وهو التنشئة الاجتماعية والتي بدورها قدمت فيها بحوث ونظريات وتم تناولها في أكثر من ميدان، وهذه المفاهيم هي ما سنتناولها في هذا المقطع.

أولا) الجماعات:

1- مفاهيم حول الجماعة:

يصادفنا مفهوم التجمع أو المجموعة، حيث نجد الفرد ينتمي إلى أحد هذه المجموعات لكن انتماءه لا يؤثر في سلوكه وعلاقاته كجماعة المقهى أو النادي أو تجمع الناس أمام حادث في الطريق، فكل هذه التجمعات لا تدخل في إطار الجماعة ولا نستطيع أن ندعي بأنها تمثل جماعات، لأنها طارئة و لا دخل أعضاءها في علاقات و تفاعلات بين بعضهم؛ كون الجماعة تختلف عن مجرد التجمع من عدة نواح، منها أن أعضاء الجماعة تقوم بين بعضهم البعض رابطة وتفاعل متبادل وأن لهم أهداف وحاجات واهتمامات مشتركة، وأنهم في الغالب يمتثلون لمعايير واحدة كما يتعرضون لضغوط واحدة؛ في حين أن التجمع مجرد التقاء بين أفراد لا يرتبطون بروابط واحدة، ولا يدخلون في تفاعلات بين بعضهم. (الجيلاني، 2008، ص14).

إلا انه قد يتحول أي تجمع إلى جماعة اجتماعية عن طريق حدوث التفاعل بين أولئك الأفراد في التجمع.

وهنا يجدر التفرقة بين الجماعة ومصطلحات قريبة منها:

- الشلة: هي جماعة تقوم على المودة والروابط الوثيقة، وتتكون عادة بطريقة تلقائية من الشباب في المناطق الحضرية، وقد يكون هدفها الصداقة أو اللعب أو أنشطة شبانية أخرى.
- الزمرة: هي شديدة التقارب مع مفهوم الجماعة وقد ذهب قاموس علم الاجتماع إلى اعتبار الزمرة جماعة فرعية داخل بناء أكبر، تظهر تلقائيا نتيجة تكرار التفاعل والاتصال والإحساس بشعور الانتماء وتنتهي الزمرة كونها جماعة أولية.
- كما نجد أن هناك تفرقة بين الزمرة والعصبة على أساس أن الأخيرة تشهد بعض الصراعات الداخلية بينما الزمرة جماعة شديدة التماسك. (الجيلاني، ص15)
- وتجدر التفرقة أيضا بين الجماعة الأولية والجماعة الثانوية، ذلك أن الأخيرة تميل إلى أخذ شكل منظم، استجابة لغرض رسمي، كما أنه ليست هناك بالضرورة معرفة وثيقة بين أعضائها، حيث يمكننا القول أن الجماعة الثانوية هي جماعة رسمية تتسم العلاقات بين أعضائها بطابع رسمي إلى حد كبير بعيدا عن العواطف والتلقائية، في حين أن الجماعة غير الرسمية –الأولية– تعتمد على التلقائية والمشاعر والعواطف الإنسانية. (الجيلاني، ص17)

فالجماعة هي تجمع للكائنات البشرية التي تدخل في علاقات اجتماعية متميزة كل مع الآخر، وقد اهتم دارسي علم الاجتماع بدراسة الجماعات الاجتماعية، مثل جماعة الأسرة والمدرسة والجماعات الصغيرة والكبيرة، والتي من خلال دراستها تتكشف العمليات الاجتماعية وهي هامة للإنسان ولفهم الأفعال الإنسانية. (الزيود، 2010، ص79)

وتعتبر الجماعات هي الأساس لكل ما هو في الطبيعة الإنسانية، حيث تمثل الجماعة رابطة أساسية بين الفرد ومجتمعه، ويمكن تحديد مصطلح الجماعة بأنه يشير إلى تجمع كبير أو صغير من الأشخاص وقد يطول ذلك التجمع أو يقصر.

ومن التعريفات للجماعات نجد تعريف كل من كرش وكرتشفيلد بقولهما أن المعيار الذي على أساسه يمكن تقرير ما إذا كانت مجموعة معينة تشكل جماعة نفسية يرتكز على دعامتين:

- أن يمارس الأفراد وجودهم كجماعة في المجال النفسي لكل فرد، بمعنى أن يعملوا ويستجيبوا كجماعة.
- أن يتفاعل مختلف الأفراد مع بعضهم البعض تفاعلا دينامكيا. (الجيلاني، ص19)

أما تشارلز كولي فقد وضع تعريفا للجماعة حدده بخمس خصائص هي:

- تواصل الوجه للوجه

- عدم تخصيص نوع التواصل.
- دوام نسبي.
- قلة عدد الأشخاص المتواصلين.
- الألفة النسبية بينهم.

بينما نجد ميتشيلي ذهب في تعريفه للجماعة بقوله أنها مجموعة من الافراد تنسج بينهم علاقات أثناء وجودهم في موقف أو وضعية وجها لوجه. (الوافي، 2012، ص48)

وقد تكلم "غوستاف لوبون" عن روح الجماعات وحدد خصائص الجماعة في كتابه فيما يلي:

- يشعر أفراد الجماعة ويفكرون ويعملون بطريقة تخالف الطريقة التي يتصرفون بها وهم منفردون.
- الجماعة في الغالب قابلة للاندفاع للعمل دون تفكير في العواقب.
- الجماعة شديدة التأثر بالمؤثرات الخارجية.
- تتميز عواطفها ومشاعرها بمغالاة واضحة.
- تميل الجماعة في الغالب للتعصب لرأيها. (الزيود، ص 80)

2- مراحل نشوء الجماعة:

لابد للفرد من أن يعيش ضمن الجماعة ويسعى باستمرار إلى التكيف ويتنازل عن بعض خصائصه الفردية دون أن يؤثر ذلك سلبا على مفهوم الذات لديه وذلك لضرورة وجوده داخل الجماعة؛ والتي تنحصر أساسا وظيفة الجماعة في البقاء كون الجماعات تلعب دورا مهما في حياة الأفراد، ففي الوقت الذي تقوم به النظم الاجتماعية بتنظيم وظائف الأفراد في المجتمع، تقوم الجماعات بالتأثير على شخصية الأفراد الذين ينتمون إليها كونها هي التي تشكل الإنسان لكي يستطيع العيش في المجتمع، فالفرد حين يولد لا يكون سوى كائن بيولوجي لا تميزه أي حضارة معينة وهو يولد وله فعلا تركيب إنساني من ناحية الجسم لكن إكسابه القيم السائدة وطبعه بصفات حضارته تتولاها الجماعات في مجتمعه. (الزيود، ص85)

وهنا لابد من التكلم عن تكون هذه الجماعات، يذهب بعض المختصين إلى تعداد أربعة مراحل تمر بها الجماعة في تكوينها:

1.2 **ظهور عوامل تستثير التكوين الجماعي:** وهي مرحلة ما قبل الجماعة وفيها تتواجد مجموعة من الظروف التي تثير لدى عدد من الأفراد ، الرغبة في أن يكونوا فيما بينهم جماعة ينتسبون إليها،

كتشابه الأهداف أو وجود خطر يهدد المجموعة ولا يمكن التغلب عليه إلا بتنظيم الأفراد في شكل جماعة.

2.1 **الجماعة في سبيل التكوين:** في هذه المرحلة ونتيجة للاتصال ونمو العلاقات بين الأفراد يبدأ التكوين الجماعي في الظهور وتتصف هذه المرحلة بـ:

- أهداف غير واضحة.
- معرفة الأعضاء غير وثيقة
- الانتظام في الحضور للجماعة يكون ضعيفا.
- تكون علاقة الجماعة بالجماعات الأخرى غير واضحة.
- تكون أنشطة الجماعة غير واضحة بعد. (الجيلاني، 22)

3.2 **الجماعة في دور التنظيم:** وهي مرحلة نمو الجماعة وفيها تنشأ الحقوق والواجبات وتتخذ الحوافز والروادع ويصبح البنيان الجماعي قد أصبح قائما على تنظيم يزيد من تماسك الجماعة.

4.2 **الجماعة الناضجة:** وهي مرحلة الجماعة المتكاملة وتكون أهدافها واضحة، ومتماسكة ومحددة المعالم. (الجيلاني، 22)

3- **نظريات نشوء الجماعة:** حسب ناصر قاسيمي يمكن استخلاص عدة منظورات حول نشوء الجماعة، وقد قدمها في أربع منظورات:

- **نظرية التجاور المكاني:** حيث تتشكل الجماعة بفعل وحدة الزمان والمكان، وتستمر بفعل وحدة أعضائها واستقرارهم النسبي، وتتفاعل هذه العناصر لتشكل أساسية لأي جماعة في طور التشكل، وينجم عن التجاور المكاني عملية الاحتكاك اليومي والاتصال وجها لوجه مما يكون له الأثر الكبير في عواطف ومشاعر الأفراد وفي أنماط تفكيرهم فيما بينهم.
- **المنظور الثاني هو وحدة الخصائص:** وتعني اشتراك الأفراد في قيم اجتماعية وثقافية وإيديولوجية واحدة وهي أساسية في صياغة الوحدة الفكرية للجماعة. بالإضافة إلى الأصول القرابية والمستويات التعليمية المشتركة ووحدة الجنس التي قد يكون لها التأثير كخصائص في تكون الجماعة.
- **المنظور الثالث ممثلا في وحدة المصالح:** لا يمكن أن نتصور جماعة ما بدون مصالح ظاهرة أو باطنة تعمل من أجل تحقيقها، وفي أثناء نشاط الجماعة يحقق الفرد مصالحه من خلال نشاطه داخل الجماعة.

- **المنظور الرابع وهو وحدة الخطر:** إذ يمكن للجماعات أن تتكون بسبب خطر يتهددها أو أنها تتوقع مخاطر معينة فتتحرك لجمع شملها وتوحيد جهود الذين يشعرون بنفس الخطر وبالمصير المشترك. (قاسيمي، 2013، ص 248)

ثانيا) التنظيم الرسمي وغير الرسمي:

1- **التنظيم الرسمي:** نجد التنظيم الرسمي مفهوم مرتبط بالمنظمة عموما، كما أنه يحدد لنا داخل المنظمات البناء الهرمي والذي على ضوءه تتحدد العلاقات التنظيمية الرسمية، الأفقية والعمودية على حد سواء، كما تظهر المواقع الوظيفية وما يرافقها من صلاحيات ومسؤوليات، إضافة إلى تحديد أنواع العلاقات الرسمية السائدة، وهناك أشكال عديدة من التنظيم الرسمي أهمها:

1.1. **التنظيم الرأسي (العمودي):** يعد التنظيم الرأسي من أكثر أشكال التنظيم الرسمي انتشارا أو شيوعا وقد استخدم في التنظيمات العسكرية بوجه خاص، (الشماع، حمود، ص 166)؛ ويعد هذا التنظيم من أبسط أنواع الهياكل التنظيمية، حيث تمارس الصلاحيات من الأعلى إلى الأسفل في السلم الإداري، ويمتلك المدير (الآمر) من خلاله سلطة الإشراف على المرؤوسين، وهو لذلك يجب أن يكون على دارية تامة بمجمل الفعاليات والنشاطات المتعلقة بالأقسام الإدارية التي يرأسها في المنظمة، إلا أنه وبحكم أن الاتصال ذو مسلك واحد من الأعلى إلى الأسفل الأمر الذي يؤدي إلى العديد من المشكلات المتعلقة بانجاز العمل. (الشماع، حمود، ص 167)

شكل يوضح نموذج التنظيم الرأسي

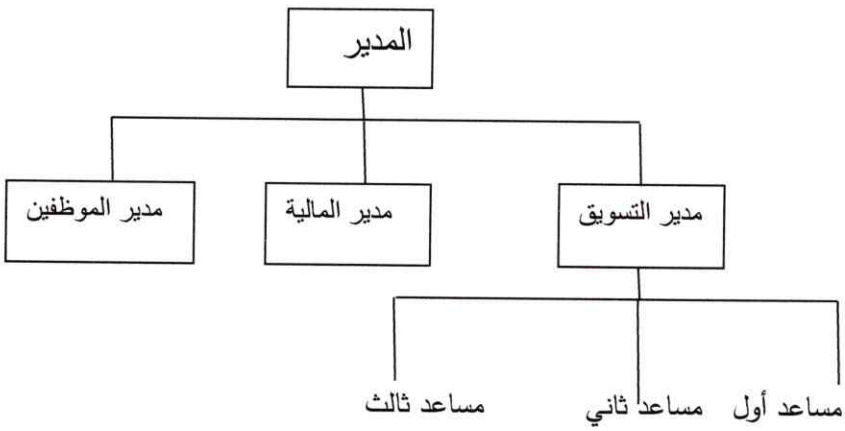

2.1 **التنظيم الوظيفي:** لقد كان فريدريك وانسلو تايلور أول من أسهم في ارساء قواعد البناء التنظيمي على أساس الوظائف، وقد أشار اليه في كتابه "إدارة الورش" الذي نشر علم 1903،

حيث شرع تايلور في اظهار أهمية التنظيم الوظيفي من خلال تجربته عندما كان يعمل رئيسا للعمال بإحدى الشركات الأمريكية، وقد لاحظ بأن الأعباء الوظيفية تتطلب جهودا كبيرة ووقتا أطول في الانجاز، لذلك اقترح التنظيم الوظيفي بديلا عن التنظيم الرأسي (العمودي)، ويقوم التنظيم الوظيفي على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل في مختلف الوحدات الإدارية العاملة في المنظمة؛ وتجسيد مختلف جوانب التفاعل الوظيفي بين مختلف جوانب الأداء الإداري، عن طريق التعاون في مختلف المستويات لتحقيق نجاح التنظيم. (الشماع، حمود، ص168)

شكل يوضح نموذج التنظيم الوظيفي

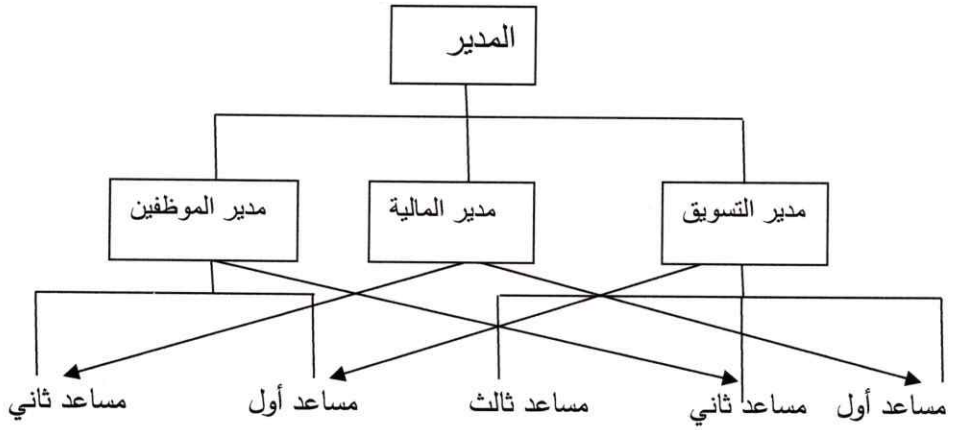

3.1 التنظيم المصفوفي:

أدى التعقيد المتزايد في البيئة وخاصة في الأسواق والتكنولوجيا إلى تطوير شكل خاص وجديد من الهياكل التنظيمية الرسمية، فقد نشأ التنظيم المصفوفي –نجده تاريخيا ظهر في الصناعات الفضائية منذ خمسينيات القرن الماضي ويستند على أساس المشروع– غير أن التنظيم حاليا يستخدم في قطاعات عديدة مثل المقاولاتية والبحث العلمي ودوائر الدولة والصيرفة والمستشفيات؛ ويتضمن هذا التنظيم خروجا عن مفهوم وحدة الأوامر الذي أكدت عليه المدرسة التقليدية؛ حيث نجد بالرغم من كون وجود مدير عام للتنظيم إلا أن مدراء المشاريع يعمل على إدارة تقسيمات مشروعه حسب احتياجاته البشرية والمادية والمالية، وقد يكون احتياجه للبعض منها مؤقتا، ويؤدي مدير كل مشروع وظائفه الاعتيادية مثل التخطيط

والتحفيز والتنظيم والرقابة وكأنه مدير شركة صغيرة داخل الشركة التي يعمل بها، وعندما يكتمل المشروع يعيد جميع الموارد إلى التقسيمات الأساسية التي كانت عليها في المؤسسة.

شكل نموذج التنظيم الرسمي المصفوفي

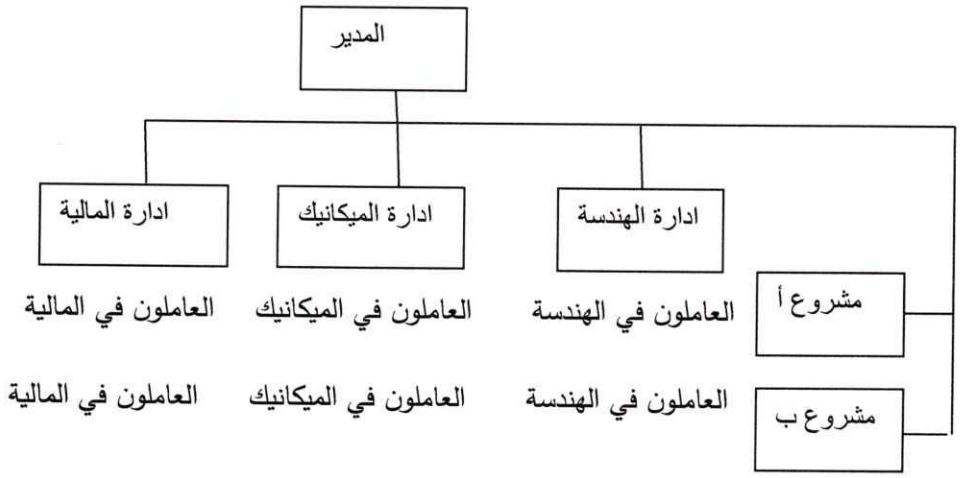

2- التنظيم غير الرسمي:

يتكون في إطار التنظيم الرسمي مجموعة من العلاقات غير الرسمية التي تفرزها حقيقة التفاعلات الاجتماعية السائدة بين الأفراد أو جماعات العمل، فالعلاقات غير الرسمية غالبا ما تنشأ بين الأفراد بسبب وجودهم المادي في ميدان العمل أو عن طريق علاقاتهم السابقة لتواجدهم بالمنظمة (الجيرة مثلا) وتتعمق بين الأفراد تدريجيا هذه العلاقات غير الرسمية بصورة واسعة ومتزايدة، لذلك نجد المنظمات الحديثة تسعى إلى دراسة وتحليل الجماعات الصغيرة ومحاولة الاستفادة منها لغرض زيادة كفاءة التنظيم.

يرى بول آلبو أن الجماعة غير الرسمية تمثل وحدة جماعية حقيقية، يوجد بين أعضائها روابط حقيقية، كما تمثل وحدة جزئية ضمن وحدة كبيرة هي المؤسسة التي تحتوي مجتمعا أكبر. (قاسيمي، 2013، ص244)

أما من ناحية بنية التنظيم غير الرسمي فنجد أنها لا تستند على الهيكل التنظيمي في تشكلها أو تطورها، بل نجدها تتكون من مختلف المستويات المهنية وبذلك تظهر غير متجانسة وأحيانا تكون متجانسة فتضم فئات مهنية معينة دون أخرى، وبالتالي فإن بناءها يتحدد حسب أهدافها ومدى الاشتراك في نفس المصالح التي يعملون من أجلها (راجع نظريات نشوء الجماعات في بداية المقطع). وبذلك نجد بناءها يتميز بالمرونة في الحجم وفي خصائص الأعضاء. (قاسيمي، 2013، ص245)

ومن أشكال التنظيمات غير الرسمية شائعة الانتشار في المنظمات نجد ما يلي:

1.2 **النموذج الشخصي:** ينشأ هذا النموذج من التنظيم غير الرسمي نتيجة للعلاقات والصلات الاجتماعية بين أفراد المنظمة، بغض النظر عن المراكز الوظيفية التي يحتلها أي منهم، وغالبا ما تلعب الشخصية الإنسانية من خلال سماتها النفسية والاجتماعية والفيزيولوجية وطبيعة التفاعلات مع الآخرين من خلالها إلى تعزيز دورها في القيادة، وخلق التجاذب الفعال بين الافراد وتحقيق المودة والثقة والتعاون بينهم، وبالتالي التأثير من خلال ذلك على الأنشطة في المنظمة.

2.2 **النموذج الوظيفي:** ينشأ هذا النموذج من التنظيم غير الرسمي نتيجة للعلاقات الوظيفية بين الأفراد في المنظمة مع المتعاملين معها خصوصا عندما تستدعي المصالح الوظيفية الحصول على بعض المعلومات أو توفير بعض المستلزمات المشتركة بين الأفراد، ثم تتطور هذه العلاقات وتنمو بالشكل الذي يؤدي إلى خلق علاقات غير رسمية بين الأفراد جراء ذلك. (الشماع، حمود، ص 175)

3.2 **نموذج القوة:** أو يسمى أيضا بنموذج التأثير، حيث ينشأ أحيانا بين الجماعات غير الرسمية نتيجة لتمتع فرد أو أفراد معينين بقدرة تأثير من خلال قوة الشخصية أو الانتماء لنقابة وهكذا، وغالبا ما يدعو هذا الاعتبار إلى التفاف الأفراد حول هذا الفرد (أو الأفراد)، وبالتالي ومن خلال المنافع التي يبتغي الأفراد تحقيقها نتيجة لانتمائهم تحت لواء ذلك الفرد (أو الأفراد) غالبا ما تعزز أواصر التفاعل القائم بينهم وبصورة مستمرة.

3- إشكالية العلاقة بين التنظيم الرسمي وغير الرسمي في المنظمات:

بداية يمكننا القول أن التنظيم الرسمي يقوم على مبادئ عقلانيّة ورشيدة، يتكوّن من مجموعة من المستويات التنظيميّة، يخضع لتعليمات ولوائح وقواعد تحدّد علاقات الأفراد داخل التنظيم. لكنّه رغم ذلك لم ينجح في محاربة التنظيم غير الرسمي؛ الذي ينشأ بين أعضاء التنظيم، نظرا لحاجتهم للتعاون والتفاعل مع الآخرين وأهميّة ذلك في رفع الإنتاجيّة أو خفضها، كما بينته مدرسة العلاقات الإنسانيّة، حيث يرى **إلتون مايو** أنّ تعاون عدد من الأفراد في مكان معيّن يمكن أن يخلُقَ بينهم علاقات اجتماعيّة قويّة غير مقصودة أو متعمّدة. وأنّ هذه العلاقات يمكن أن تكون من القوّة بحيث تُمثّلُ لهم حافزا اجتماعيّا لبذل الجهد. (الجوهري، ص 142) إضافة إلى أنّه يصعُبُ التخلّص نهائيّا من الجانب الشخصي للفرد عند تطبيق القواعد الرسميّة.

فالتنظيم الرسمي إذن بالغ في التركيز على العلاقات الوظيفيّة اللاّشخصيّة التي تربط العمّال ببعضهم البعض وبالتنظيم نفسه. إلاّ أنّ معظم الدراسات التي أجريت في المؤسّسات الاقتصادية؛ تشير إلى أنّ التنظيمات التي تقوم في تلك المؤسّسات لا تتماشى مع الخرائط التنظيميّة الرسميّة.

إنّ الصلابة التي تتّصف بها التنظيمات الرسمية لا تسمح باستعمال المرونة في تطبيق القواعد الرسميّة رغم ما لها من أهميّة في سير العمل، وهذا الأمر ينجرّ عنه خلل وظيفي. ومنه تبرز أهميّة التنظيم غير الرسمي الذي يُفيد في تحقيق التكامل داخل المنظمة، وفي تدعيم الإحساس بالتضامن، في حالة عدم اعتراف رسمي بالطابع المرن للتنظيم، فبدون هذه التنظيمات لا يستطيع التنظيم الرسمي أن ينجح في تحقيق أهدافه. كما يمكن القول أنّ سلوك الجماعات غير الرسميّة يعتبر **ترمومترا** (مقياسا)، يوضّح البيئة السائدة في التنظيم، فبيئة التنظيم شأنها شأن الطقس تستعصي إلى حدّ كبير في إمكانيّة التدخُّل العمدي من طرف أي احد سواء كان مسيرا او مديرا أو عاملا. (محمود الجوهري، ص 147)

ثالثا) المجتمع المحلي والمجتمع:

1- **المجتمع المحلي:** المجتمع المحلي هو مجموعة من الأفراد يعيشون معا في منطقة أو بيئة محددة النطاق والمعالم ويرتبطون معا بعلاقات اجتماعية (التابعي، المكاوي، ص47)؛ حيث تمثل في تكوينها نسقا اجتماعيا، إلا أن مصطلح النسق الاجتماعي يستخدم شأنه شأن كثير من مصطلحات علم الاجتماع لوصف مستويات من التركيب والتعقيد متباينة تمام التباين، وليس من المستغرب إذا أن نتكلم عن النسق الاجتماعي لوحدة اجتماعية صغيرة كالقرية مثلا أو لوحدة اجتماعية كبيرة كالأمة، وبالرغم مما يسببه ذلك من غموض واضطراب إلا أن هذا المصطلح

يمثل في المرحلة الراهنة من علم الاجتماع أداة لا نستطيع أن نعمل بدونها؛ هناك ثلاثة عناصر لا بد من مراعاتها عند تعريف المجتمع المحلي:

- عندما تتجاور مجموعة من الأسر داخل منطقة جغرافية محدودة.
- عندما يوجد بين أفراد ذلك المجتمع قدر ملحوظ من التفاعل الاجتماعي المتكامل.
- عندما يتحقق لديهم إحساس بالعضوية المشتركة، أو بالانتماء المشترك الذي لا يقوم على مجرد روابط القرابة الدموية فحسب.

وتعد القرية الزراعية أكثر الأمثلة شيوعا، وأكثرها قربا إلى طبيعة الموضوع، ففي القرية يعيش الفلاحون وأسرهم عادة في علاقة جوار وثيق كما أن منطقة سكناهم المشتركة تكون محددة بوضوح ومعروفة لهم، وتتحدد هويتهم ويعاملون من طرف أبناء المجتمعات المحلية الأخرى تبعا لمكانة القرية التي ينتمون إليها. (انكلز، ص134)

أما جماعة الجوار فهي شكل أكثر تحديدا من أشكال المجتمع المحلي، ولكنها فيما عدا ذلك فإنها تتميز بنفس السمات، فهي متواجدة في منطقة محددة مكانيا وأعضاؤها يتفاعلون مع بعضهم البعض بشكل مكثف نسبيا كما يشعرون بالانتماء المشترك؛ وتعد جماعة الجوار في العادة أصغر وحدة سكنية يتناولها علم الاجتماع بعد الأسرة بطبيعة الحال، والمألوف ألا يوصف مجتمع الأسرة بأنه مجتمع محلي لأنه قائم في المحل الأول على أساس القرابة. (انكلز، ص134)

وجوهر المجتمع المحلي بالأساس هو الرابطة المشتركة والاشتراك في هوية واحدة، والعضوية في جماعة معينة التي تضفي قدرا من الاحترام على بعض الأشياء المادية أو الروحية، إلى جانب التمتع بالحقوق والواجبات إزاء أعضاء الجماعات المحلية الأخرى.

ويمكن أن نحدد فيما يلي بعض أنماط المجتمعات المحلية، فهناك مثلا مجتمع الإقامة والرابطة التي تجمعهم هي الإقامة المشتركة في منطقة مكانية محددة اجتماعيا، وهناك المجتمع المحلي الروحي وهو ينطبق على الأفراد الذين يرتكز الإحساس بالعضوية عندهم على رابطة روحية تضم مجموعة من القيم أو المعتقدات، والملاحظ كثيرا أن المجتمع المحلي الصغير الطبيعي المكون من أعضاء دائمين كالقرية أو البلدة أو جماعة الجوار يجمع بين الخصائص كلها فهو مجتمع إقامة ومجتمع روحي في آن معا كما يتمتع بالإحساس بالتضامن في العضوية المشتركة. (انكلز، ص136)

- **المجتمع:** هناك نوع من الأنساق الاجتماعية مختلف عن المجتمع المحلي، ومع ذلك فهو لا يوجد تلقائيا بمجرد توفر مجموعة من النظم الاجتماعية، كما أنه لا يتكون تلقائيا من مجموعة من المجتمعات المحلية، ويمثل هذا النوع من الأنساق الاجتماعية أكبر وحدة يتناولها علم الاجتماع عادة، وهو يعرف باسم "المجتمع".

اقترح **ماريون ليفي** في كتابه "بناء المجتمع" أربعة معايير ينبغي توفرها في الجماعة قبل أن يصح لنا اعتبارها مجتمعا، وهذه المعايير الأربعة: يجب أن تكون الجماعة قادرة على البقاء لمدة طويلة من دورة حياة الفرد، كما يتعين عليها أن تضم أعضاء جددا –على الاقل جزئيا– عن طريق التكاثر الجنسي، وكذا القدرة على تنظيم عملية الدفاع عن نفسها، كما يجب أن يكون نسق الفعل العام مكتفيا بذاته من خلال تهيئة القوانين والعادات الاجتماعية والسلطة الشرعية التي تنشأ عادة خلال الحياة الاجتماعية.

كما أن البناء الاجتماعي الكلي لأي مجتمع يتطلب نسقا من الأبنية المنفصلة المتمايزة والتي تقوم بينها رغم تمايزها وانفصالها علاقات متبادلة مثل البناء السياسي والبناء الاقتصادي ويضم كل من هذه الأبنية الجزئية عددا من النظم الاجتماعية التي تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متكاملة؛ ولن يتيسر فهم البناء الكلي للمجتمع إلا بدراسة الأبنية الجزئية التي تتداخل وتتفاعل فيما بينها داخل المجتمع. (التابعي، المكاوي، ص48)

ويرى بعض علماء الاجتماع مثل تونيز أن هناك اختلاف كبير بين مفهوم الجماعة والمجتمع، ويعتبر أن أهم ما يميز المجتمع هو وجود بنية اجتماعية تتضمن عدة نواحي أهمها : الحكم ووجود السيطرة والتراتب الاجتماعي. (زبيدي، ص28)

الفصل الخامس:

الثقافة والشخصية والتنشئة الاجتماعية

تمهيد:

الثقافة التنظيمية بمفهومها الواسع هي ذلك الكل المركب، كونها تشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات أو أي قدرات أخرى يكتسبها الإنسان بصفته عضوا في المجتمع، كما أنها تتداخل مع الشخصية في كون الشخصية تعبر عن الذات الفردية في تفاعل مع مختلف المكتسبات الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية، الأمر الذي يجعل منهما مفهومان في تفاعل وتداخل مستمر.

أولا) الثقافة:

1- مفهوم الثقافة:

مفهوم الثقافة من أكثر المفاهيم استخداما في علم الاجتماع، وعندما نتطرق في حديثنا اليومي إلى كلمة الثقافة فإن تفكيرنا غالبا ما يتجه إلى المستويات الإبداعية في الفكر الإنساني مثل الفنون والأدب والرسم وغيرها، غير أن علماء الاجتماع يستخدمن هذا المصطلح يقصدون به هذه الجوانب بالإضافة إلى أبعاد أخرى أوسع بكثير منها؛ فالثقافة بمعناها العام تعني أسلوب الحياة الذي ينتهجه أعضاء مجتمع ما أو جماعات ما داخل المجتمع. وهي تشمل على هذا الأساس أسلوب ارتداء الملابس، وتقاليد الزواج، وأنماط الحياة العائلية، وأشكال العمل، والاحتفالات الدينية، بالإضافة إلى أساليب الترفيه واللهو. (غدنز، ص79)

إذا الثقافة هي ذلك الكل المركب المتغير الذي يتم تناقله اجتماعيا، ويشتمل على العناصر المادية والمعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات، وكل القدرات الأخرى التي يكتسبها المرء بصفته عضوا في المجتمع، وبعبارة أخرى فإن الثقافة هي أسلوب ونمط الحياة في زمان ومكان معينين ويتجسد هذا النمط في عناصر اجتماعية ومادية ومعنوية. (التابعي، المكاوي، ص48)

كما أن الثقافة تمثل مكتسبات الإنسان بالتعلم لا بالوراثة، ويشترك أعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك التي تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل؛ وتمثل هذه العناصر السياق الذي يعيش فيه أفراد المجتمع وتتألف الثقافة من جوانب مضمرة مثل المعتقدات والآراء والقيم، ومن جوانب ملموسة مثل الأشياء والرموز والتقنية.

ونجد من العناصر الضرورية في جميع الثقافات منظومة الأفكار لدى أفراد المجتمع والتي تحدد ما هو محبذ ومهم ومرغوب وما هو غير ذلك، وهذه الأفكار أو ما تسمى أيضا بالقيم هي التي تعطي مؤشرات إرشادية لتوجيه تفاعل الأفراد مع العالم الاجتماعي، بينما نجد أن المقصود بالمعايير هي قواعد السلوك التي تجسد أو تعكس القيم في ثقافة ما.

وتعمل القيم أو منظومة الأفكار والمعايير سويا على تشكيل الأسلوب الذي يتصرف به أفراد ثقافة ما إزاء ما يحيط بهم؛ ففي الثقافات التي ترفع من قيمة التعلم، فأن المعايير في ذلك المجتمع تشجع الطلبة على تكريس جانب كبير من طاقاتهم للدراسة، كما أنها تحفز الوالدين على التضحية بجانب كبير من الجهد والمال لتعليم أبناءهم. وفي الثقافات التي ترفع من شأن الكرم وحسن الضيافة فإن المعايير الثقافية تؤكد على تقديم الهدايا مثلا، وتتفاوت القيم وقد تتناقض أحيانا من مجتمع لأخر، فقد تميل بعض المجتمعات إلى التركيز على المعتقدات الدينية بينما تميل مجتمعات أخرى إلى إعطاء القيمة الأعلى للتكنولوجيا. (غدنز، ص83)

2- خصائص الثقافة:

يمكن حصر خصائص الثقافة فيما يلي:

- نشاط اجتماعي فهي تمتاز أنها أول نشاط اجتماعي لأي مجتمع إنساني.
- الاستمرارية فهي تنتقل من جيل إلى جيل على الرغم من التغير الذي يحصل في المجتمع، إلا أنها مستمرة وتحتفظ بملامحها التي تمثل العادات والأفكار والعقائد.
- مكتسبة وهذا يعني أن الإنسان يكتسب ثقافته ممن يعيشون حوله، كما أن للتعليم دور في تسهيل التفاهم بين الأفراد، فالتعليم يحافظ على تكامل الجماعة الثقافية في بعدها الزماني والمكاني.
- اشتمالها على التعقيد والتركيب، فهي تمثل كلا معقدا مكونة من ملامح وسمات يعود تعقيدها إلى تراكمها خلال أجيال طويلة.
- التغيير فالثقافة تمتاز بالتغيير وانتقال الخبرات من جيل لجيل.
- التكامل حيث تظهر الثقافات ميلا نحو التكامل بمعنى أنها تتحد وتتلاحم لتكون كلا متكاملا.
- الخاصية الاجتماعية على اعتبار أنها في جوهرها ظاهرة اجتماعية ونفسية فهي تتألف من شخصيات وأفراد يسهمون في الثقافة.
- التوافق والتكيف فكل مجتمع يتبنى أنماطا ثقافية معينة ومن ثم تصبح هذه الأنماط كمعيار للتنشئة الاجتماعية التي يربي أعضاءه وفقا لها. (الزيود، ص 114)

3- وظائف الثقافة:

نجد للثقافة وظيفتين أساسيتين:

1.3 **الوظيفة الاجتماعية:** والتي تتمثل بتوحيد الناس في مجتمع واحد من خلال تراكيب اللغة والرموز والمعتقدات، حيث تبدو الثقافة كعالم ذهني وأخلاقي يشترك فيه أعضاء المجتمع وبفضله يتسنى لهم

التواصل وتحقيق الانتماء إلى كيان واحد فمن خلال هذه التراكيب تنسخ العلاقات الاجتماعية وتتحقق المصالح.

2.3 **الوظيفة النفسية:** وهي وظيفة القولبة لأفراد المجتمع وهي ما أصبح يدل عليه بمصطلح التنشئة الاجتماعية وغاية هذه الوظيفة مساعدة الأفراد على التكيف مع الثقافة واكتسابهم لهويتهم الاجتماعية، من خلال اكتسابهم لأساليب التفكير وقنوات التعبير عن الأحاسيس والعواطف وإشباع الحاجات. (الزيود، ص115)

ثانيا) الشخصية:

على الرغم من أهمية موضوع الشخصية في العلوم الاجتماعية بشكل عام وفي علم النفس بشكل خاص فإن مفهوم الشخصية من أكثر المفاهيم الشائعة في الاستعمال اليومي بين الناس، وعلى الرغم من ذلك كله فانه ليس من السهل تعريف هذه المفهوم لعدة أسباب منها:

- الشخصية مفهوم مجرد ليس له مقابل حسي والتي يفترضها العلماء لتشير إلى عمليات غير مرئية وغير محسوسة لان افتراضها ضروري لتفسير ولفهم ظواهر ملموسة لها علاقة بها.
- الشخصية مفهوم يشير إلى جوانب متعددة ومتنوعة ومتشابكة في علاقاتها، فهناك الجوانب الشخصية والجوانب العقلية والجوانب الانفعالية الوجدانية والجوانب المتعلقة بالدافعية، وكل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به. غير أن هناك من العلماء من لا يعتبر الجوانب الجسمية من ضمن ظواهر الشخصية بينما يعدها بعضهم من جوانبها الأساسية. (عايدة شكري حسن، ص 54)

ومنه يمكن تقديم بعض التعريفات لمفهوم الشخصية:

يعرفها كمال الدسوقي "أنها التنظيم الدينامي المتكامل لخواص الفرد الجسمية والعقلية والخلقية والاجتماعية حسبما ينكشف للآخرين من الناس"

كما يعرفها لويس مليكه " أنها ذلك المفهوم الذي يصف الفرد من حيث هو كل موحد من الأسباب السلوكية والإدراكية المعقدة التنظيم الذي تميزه عن غيره من الناس وبخاصة في المواقف الاجتماعية" (عايدة شكري حسن، ص 55)

وشخصية الفرد توصف كإشارة لطبيعة الفرد المزاجية وسلوكه ونوع التنظيم الاجتماعي الذي يعيش فيه؛ كما أن شخصية الفرد تتحدد نتيجة للتفاعل الاجتماعي مع الآخرين، كونها من أهم عناصر السلوك الاجتماعي، كما أن العلاقات مع الآخرين تلقي بضلالها على الشخصية الإنسانية بشكل عام. (زبيدي، 49)

إلا أنه غالبا ما طرح تساؤل: إلى أي مدى تؤثر العوامل البيولوجية والثقافية في شخصية الفرد؟

ستكون الإجابة إلى حد ما، بأن إدراكنا ومشاعرنا وسلوكنا يتأثر تأثرا واضحا بالتعليم والظروف المعيشية، بخلاف الجانب الوراثي إلى حد أن بعض الكتاب تشككوا أن هناك أي أثر للوراثة على نمو شخصية الفرد بل ذهب بعضهم إلى حد نفي وجود هذا التأثير على الإطلاق.

إن شخصية الفرد هي نتاج ثقافي نجم عن تفاعل العوامل البيولوجية لذلك الفرد مع بيئته الاجتماعية ومكوناتها الثقافية، فالثقافة المتكاملة تنتج شخصية متكاملة، وشخصية الفرد السوي هي الشخصية التي تستطيع التكيف مع الثقافة مع الثقافة التي تعيش فيها، وعلى هذا فالشخصية السوية إذا هي درجة من درجات الاتساق مع أنماط الجماعة ومعاييرها.

ورغم اختلاف وجهات النظر في كون الشخصية هي وليدة البيئة أم الوراثة يبقى الاحتمال الأقوى أن لكل من البيئة والوراثة إسهاماتهما الواضحة في بناء الشخصية وعليه يمكن أن نستدل على أن شخصية الفرد ماهي إلا نتاج الوراثة والبيئة معا.

فالشخصية السوية تختلف من ثقافة إلى ثقافة أخرى نظرا لاختلاف الأنماط السلوكية والمراكز والأدوار التي تقدمها كل ثقافة إلى الأفراد الذين يعيشون فيها، وبذلك يتحدد المستوى السوي والمستوى المنحرف للسلوك بين ثقافة وأخرى أو حتى داخل الثقافة الواحدة فإنه يختلف من وقت لأخر، والفرد الاجتماعي هو الذي يحتفظ بعلاقة وثيقة دائمة مع الآخرين مستخدما وسائل الاتصال بالتعبيرات اللفظية وغير اللفظية ومما يسهل هذا الاتصال ويعمقه استعمال الرموز ذوات المعنى أي لغة الثقافة التي يعيش فيها والتي لا يكون لها معنى إلا بالنسبة للجماعة التي تستخدمها. (زبيدي، 50)

ثالثا) التنشئة الاجتماعية:

1- مفهوم التنشئة الاجتماعية:

تتجسد الثقافة كما رأينا سابقا في الجوانب الاجتماعية المتعلمة غير الموروثة، ويطلق مصطلح التنشئة الاجتماعية على العملية التي يتعلم بها الأطفال أو الأعضاء المستجدون في المجتمع أساليب الحياة في مجتمعهم، وتعد التنشئة الاجتماعية هي الوسيط الأول والقناة الأساسية التي يجرى فيها نقل الثقافة وانتقالها على مدى الأجيال.

والتنشئة الاجتماعية هي التي تصل الأجيال ببعضها البعض، ودخول مولود إلى حياة الأشخاص المسؤولين عن تربيته يحدث تعديلا في حياتهم من جهة وهم بدورهم يجعلون من ذلك الكائن الوليد وبصورة تدريجية أنسانا واعيا لذاته وشخصا ملما ببعض المعارف والمهارات المتعلقة بمسالك الثقافة التي

ولد فيها، وبهذا المعنى تصبح التنشئة الاجتماعية ليست نوعا من البرمجة الثقافية التي يتشرب فيها الطفل المولود ما يقع عليه من مؤثرات بصورة سلبية، فالطفل كائن نشط منذ ولادته: إذن إن له احتياجات ومتطلبات تؤثر في سلوك من يتولون رعايته والعناية به. (غدنز، ص88)

ومنه نصل إلى تقديم مجموعة تعريفات لمفهوم التنشئة الاجتماعية كالتالي:

- أنها العملية التي يوجه بواسطتها الأفراد إلى سلوكهم الفعلي.
- وتعرف بأنها عملية التفاعل الاجتماعي التي يكتسب فيها الفرد شخصيته التي تعكس ثقافة مجتمعه.
- كما تعرف بكونها العملية التي يتعلم فيها الأفراد الانضمام إلى اطر المجتمع كالأسرة والمدرسة والجمعيات، وهي تبدأ مبكرة في المراحل الأولى لحياة الفرد.
- وتعرف بأنها علية التشكيل والتغيير والاكتساب التي يتعرض لها الطفل في تفاعله مع الأفراد والجماعات وصولا به إلى مكانه بين الناضجين في المجتمع بقيمه واتجاهاته ومعاييره وعاداته وتقاليده.
- كما يمكن القول أن التنشئة الاجتماعية هي التي تمكن الفرد من التكيف مع البيئة الطبيعية والاجتماعية والتفاعل مع الآخرين وبناء علاقاتهم معهم. (الزيود، ص120)

ويمكن أن نعتبر أن عملية التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة نظرا لان الأدوار الخاصة بوضع اجتماعي معين لا تكتسب دفعة واحدة بمجرد اكتساب الفرد لهذا الوضع، ولكنها تتعلم مرات ومرات على امتداد شغل الإنسان لهذا الوضع، فالأب لا يحيط بكل جوانب دوره الجديد بمجرد أن يولد له طفل، ولكنه يعرف جانبا منه وابنه رضيع، ثم كذلك وابنه في مرحلة ما قبل المدرسة والمدرسة، ثم يدخل هذا الدور في مرحلة جديدة باستقلال الابن بعد العمل أو الزواج وهكذا فاكتساب الدور وتعلمه يتم بشكل متصل ومتواصل. (الجوهري، ص40)

وتعتبر الأسرة هي المؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية وهي المؤسسة التي تربي الناشئين ومستمرة معهم مدى الحياة، ولكن النظم الأسرية المتبعة في عملية التنشئة الاجتماعية هي التي تنعكس على الابن فهناك عدة أنماط للتنشئة الأسرية منها:

- نمط القسوة والتسلط ويعني المنع والرفض لرغبات الطفل والصرامة والقوة في معاملة الأطفال وتحميلهم مهام فوق طاقاتهم.

- نمط الحماية الزائد وهذا النمط قد يسلب الطفل رغبته في التحرر والاستقلالية حيث يتدخل الوالدين بما يحيط به باستمرار.
- نمط الإهمال وهو عدم المبالاة في إشباع حاجات الطفل الفسيولوجية والنفسية وهذا يبث في الطفل روح العدوانية التي تكبر معه.
- نمط التذبذب وهو من أشدها خطورة على الطفل ويتضمن التقلب في معاملته بين الشدة واللين.
- نمط التفرقة حيث يفرق الآباء بين أبناءهم في المعاملة وعدم المساواة بسبب الجنس أو ترتيب الطفل مما يولد الغيرة بنفس الطفل.
- نمط السواء وهو أكثر الأنماط ملائمة والذي تتحقق فيه صحة الطفل النفسية.

كما نجد من وظائف التنشئة الاجتماعية:

- اكتساب المعايير والقيم السائدة في المجتمع.
- اكتساب الفرد كافة الأنماط.
- ضبط السلوك وإشباع الحاجات وفقا لما يفرضه ويحدده المجتمع.
- تعليم الأدوار الاجتماعية المتوقعة بحسب جنس الفرد ومهنته ومركزه الاجتماعي.

فهي إذن عملية تحويل الكائن البيولوجي الى كائن اجتماعي عن طريق الاندماج في الحياة الاجتماعية. (الوافي، 2012، ص38)

2- العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية:

1.2 العوامل الداخلية ونجدها ممثلة في:

- الأسرة وهي الوحدة الاجتماعية التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني فهي أول ما يقابل الإنسان، وهي التي تساهم بشكل أساسي في تكوين شخصيته من خلال التفاعل والعلاقات بين الأفراد.
- الوراثة وهي انتقال السمات والجينات من الوالدين إلى الأبناء.
- الأساليب النفسية والأسرية التي تتبعها الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية.
- الدين حيث يؤثر الدين بصورة كبيرة في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بسبب الأديان والطباع التي تنبع من كل دين، لذا يحرص كل دين على تنشئة أفراده حسب المبادئ والمعتقدات التي يؤمن بها.

2.2 العوامل الخارجية ونجدها ممثلة في:

- المؤسسات التعليمية ممثلة في دور الحضانة والمدارس والجامعات ومراكز التكوين المختلفة
- جماعة الرفاق حيث الأصدقاء من المدرسة والحي والنادي وغيرها. (الزيود، ص123-124)
- البيئة الخارجية بكل مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

الفصل السادس:

النظم الاجتماعية الاساسية

تمهيد:

إن النظام الاجتماعي هو طريقة مقننة للسلوك الاجتماعي، وهو بذلك وسيلة لتوجيه الطاقة الاجتماعية وإستخدامها صحيحاً.

وقد تم استخدام مفهوم النظام الاجتماعي، بهدف تبيان العلاقة الموجودة بين الأفراد من خلال عملية الإعتماد المتبادل للأفراد في الكل الإجتماعي، مع ضرورة وجود فئة معينة من القيم يدور حولها هذا النظام.

إن النظم الإجتماعية تعتبر دعامة أساسية في بناء المجتمع، فبواسطتها يتم إشباع الإحتياجات الضرورية للأفراد والجماعات، إضافة إلى أنها (النظم الإجتماعية):

- تنظم السلوك.
- توجيه العلاقات.
- تضمن استقرار المجتمع واستمراره في الوجود.

ونظرا لأهمية "النظم الاجتماعية" في الدراسات السوسيولوجية فإننا سنتطرق في هذا المقطع إلى:

- تعريف النظام الاجتماعي.
- عناصر النظام الاجتماعي، خصائصه ووظائفه.
- أنواع النظم.

أولا) تعريف النظام الاجتماعي

النظام الاجتماعي هو شكل منظم للسلوك الاجتماعي ضمن نشاط معين، يتضمن مجموعة من القواعد والطرق لأساليب العمل والسلوك، وعناصر النظام الاجتماعي هي الأشخاص أو الجماعة البشرية والمعدات والأجهزة والتنظيم والطرق ومجريات العمل والشعائر، وله خصائص تشكل نماذج للتفكير والتصرف وتتصف بالاستقرار النسبي وتتصف بالشمول والعمومية والتكامل ولكلّ نظام اجتماعي هدف. (زبيدي، 2010، 2011، ص 58).

كما أن هناك اختلاف في تحديد مفهوم النظام الاجتماعي، فنجد "هوبيوس" « Hoppeos» يشير إلى هذا الاختلاف بقوله "من المشكوك فيه أن يحدث اتفاق حول تحديد هذا المفهوم، فكل عالم يحاول تعريف النظام حسب الوظائف التي يؤديها بالعناصر التي يتكون منها ". (الزيود، 2010، ص 97)

ومن بين تعريفات النظام الاجتماعي نجد: (الزيود، 2010، ص ص 97، 98).

تعريف رادكليف: "النظام الاجتماعي هو عبارة عن الحالات المقررة للسلوك".

تعريف إلوود: النظم الاجتماعية عبارة عن العادات الاجتماعية التي تترتب في شكل أنساق".

تعريف مكييفر وبيج: "النظم الاجتماعية هي تلك الأشكال المقررة لأساليب العمل والسلوك فلي الحياة الاجتماعية.

تعريف ليسترورد: النظام الاجتماعي هو وسيلة لتوجيه الطاقة الاجتماعية واستخدامها استخداماً صحيحاً".

تعريف هايس: "النظم الاجتماعية هي عبارة عن فئات من المناشط التي يتمسك بها المجتمع على اعتبار أنها وسائل هادفة يستعين بها في تحقيق أهداف مقصودة ومقبولة".

من خلال هذه التعريفات يتضح أن النظم الاجتماعية هي عبارة عن أساليب مقننة للسلوك الاجتماعي، تدور حول مجموعة من القيم وتعمل على إشباع مختلف الحاجات لإنسانية.

فالمجتمع ينظر إليه بوصفه نظاماً اجتماعيا، حيث يولد الأفراد ويعيشون ويموتون، ويبقى المجتمع بوصفه نظاماً، هذا النظام ليس بنظام بيولوجي أو ثقافي أو ديني ...إلخ، وإنما هو نظام اجتماعي اقتصادي يحدد كل محتوى الأشكال الأخرى (ثقافية، دينية، فكرية...) (زبيدي، 2010، 2011، ص 59).

وتجدر الإشارة إلى أنّه لا بدّ من التفرقة بين النظام الاجتماعي والنسق الاجتماعي، فهذا الأخير (النسق الاجتماعي) يتألف من مجموعة من النظم. التي يعتبر الواحد منها بمثابة نسق فرعي أو جزئي، فنسق القرابة شمن عدداً من النظم الاجتماعية التي يشترك كلّها في معالجة فئات معينة من الظواهر تدور حول: الزواج، العائلة، العلاقات القرابية (كالمصاهرة). والنسق الاقتصادي يضم عدداً من النظم

الاجتماعية التي تدور حول النشاط الاقتصادي في المجتمع مثل نظام الملكية، الإنتاج، العمل والاستهلاك.

ثانيا) عناصر النظام الاجتماعي

النظام الاجتماعي هو شكل منظم للسلوك الاجتماعي ضمن نشاط معين، يتضمن مجموعة من القواعد والطرق لأساليب العمل والسلوك، كما توجد هناك نظم اقتصادية وأسرية وسياسية ودينية وتاريخية (زبيدي، 2010-2011، ص 59). وعليه فإن النظرة التحليلية للنظام الاجتماعي تقتضي تحديد العناصر التي يتألف منها النظام، ذلك لأن أي نظام اجتماعي يتألف من عدد من النظم الجزئية البسيطة، والتي هي بدورها تتألف من عدد كبير من العناصر المتشابكة، وفي هذا الصدد قام بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بمحاولات جادة في هذا المجال عن طريق محاولتهم تحديد مكونات النظام الإجتماعي وعناصر ونذكر منهم: وليام جراهام سمنر ومالينوفسكي، (الزيود، 2010، ص 98)

حسب"جراهام سمنر" فإن النظام الاجتماعي يتكون من أربعة عناصر هي: (محمد حسن، 1982، ص ص 381، 384)

1- الأشخاص (الجماعة البشرية).
2- المعدات أو الأدوات.
3- التنظيم والطرق (مجريات العمل).
4- الشعائر والرسميات.

هذه العناصر الأربع لها وظيفتها في النظام الاجتماعي وهي على هذا الشكل:

أولا: بالنسبة الأشخاص أو الجماعات البشرية:

وظيفتهم في النظام الإجتماعي يتمثل في كونهم هم الذين يسهرون على تنفيذ قواعد النظام.

ثانيا: بالنسبة للمعدات: يستخدمها النظام الإجتماعي لأداء وظائفه وتحقيق أهدافه كأدوات الإنتاج وأثاث الأسرة.

ثالثا: بالنسبة للتنظيم والطرق (مجريات العمل): فهو الشكل الذي يتخذه النظام لتحقيق أهدافه، والذي من خلاله يمكن تنسيق الجهود وتحديد الأدوار وتوزيع المسؤوليات والاختصاصات فعلى سبيل المثال: التنظيم في الأسرة الأبوية يجعل السلطة العليا في يد الأب (أي في يد أكبر أفراد الأسرة سنا من الذكور)، والأمر نفسه بالنسبة للأسرة الأموية.

رابعا: بالنسبة للشعائر والرسميات: فهي عبارة عن العادات والتقاليد والجوانب الرمزية المرتبطة بالنظام ومن أمثلة ذلك:

- شعائر دفع المهر وعقد القران.
- رفع علم الدولة.
- عزف السلام الملكي أو الجمهوري.

ثالثا) خصائص النظام الاجتماعية:

يمكن أن نجمل أهم خصائص النظام الاجتماعي في النقاط التالية: (زبيدي، 2010-2011، ص 59).

1. يُشكل نموذج للتفكير والتصرف.
2. يتصف بالاستقرار النسبي.
3. يتصف بالشمول والعمومية.
4. يتصف بالتكامل.
5. لكل نظام إجتماعي هدف.

رابعا) وظائف النظام الإجتماعي

يتمثل الوظيفة الأساسية للنظم الإجتماعية في: (الزيود، 2010، ص 99).

1. إشباع الحاجات الأساسية للفرد والجماعة.
2. تحديد حقوق وواجبات الأفراد.
3. تحديد الدور الذي يقوم به الفرد.
4. تساعد الفرد على التكيف والإنسجام مع الإطار الثقافي العام للمجتمع.
5. تسهيل عمل الأفراد.

إن الملاحظ على المجتمعات الإنسانية أنّها تخضع للتغير، وعليه فإنّ وظائف النظم الإجتماعية تتغير تبعاً لذلك، فقد تنقص أو تزيد أو تأخذ شكلاً آخر.

خامسا) أنواع النظم:

إختلف علماء الإجتماع على تصنيف النظام، فقد صنّفه "هربرت سبنسر" إلى ست (6) أنواع: (الزيود، 2010، ص 100).

1. النظام العائلي (الأسرة).
2. النظام السياسي.

3. النظام الديني.
4. النظام المهني.
5. النظام الصناعي.

في حين نجد أن "إنكليس أليكس" صنفه إلى أربع مجموعات: (محمد حسن، 1982، ص 380).

- **المجموعة الأولى (النظم السياسية):** وهي التي تتعلق بممارسة القوة، كما تتميز بالإحتكار المشروع للقوة.
- **المجموعة الثانية (النظم الإقتصادية):** وهي التي تختص بالإنتاج وتوزيع السلع.
- **المجموعة الثالثة (النظم التكاملية التعبيرية):** وهي التي ترتبط بالدراما والإبداع والأفكار والقيم.
- **المجموعة الرابعة (النظم القرابية):** وهي التي تتركز حول تنظيم العلاقات الجنسية وتهيئة الظروف لرعاية الصغار.

وعليه يمكننا أن نحدد أنواع النظم كما يلي:

1- نظام الأسرة والزواج:

1.1. مفهوم الأسرة: يعتبر مفهوم الأسرة من المفاهيم التي حظيت بإهتمام كبير من طرف الباحثين والمهتمين بميدان الأسرة والعائلة، إلاّ أنهم إختلفوا في تعريفهم للأسرة حسب بناء ما أو وظيفتها ونمط معيشتها، غير أنّ معظمهم لتفق على أربعة معايير أساسية للأسرة وهي: (بومخلوف وآخرون، 2008، ص 19).

* **معيار الرابطة القانونية (الشرعية الإجتماعية):** وهي التي تربط بين الرجل والمرأة وهما الزوجين.

* **معيار الرابطة البيولوجية:** وهي العلاقة التي تربط بين الآباء والأبناء

* **معيار الرابطة المجالية:** وهو الإشراك في مجال معيشي واحد وهو البيت.

* **معيار الرابطة الوظيفية والعضوية:** وهو ذلك التعاون بين العائلة والإحساس والشعور المشترك بالأفراح والأحزان.

هذه المعايير المذكورة تبقى نسبية وهي أقرب إلى مجتمعنا، حيث توجد أُسر بدون علاقة دموية بيولوجية (حالة التبني في بعض المجتمعات)، وكذلك العلاقة القانونية الشرعية بين الزوجين قد تختلف من مجتمع لآخر...إلخ.

فالأسرة من المنظور السوسيولوجي حسب "برجس ولوك" هي: "جماعة من الأشخاص اتحدوا برباط الزواج أو الدم أو التبني، حيث يشكلون بيتاً واحداً، فيتفاعلون ويتصل بعضهم ببعض في قيامهم بأدوارهم الإجتماعية الخاصة بكل منهم كزوج وزوجة، أم وأب، ابن وابنة وأخ وأخت، تجمعهم ثقافة مشتركة يحافظون عليها". (خوج، عبد السلام، 1989، ص 17).

ومنه فإن الأسرة إذن هي: مجموعة من الأشخاص تربط بينهم روابط الدم أو الزواج، يعيشون تحت سقف واحد، يتفاعلون مع بعضهم البعض وفقا للأدوار الاجتماعية المحددة لكل فردٍ.

وتعتبر الأسرة هي المؤسسة الأولى للتنشئة والضبط الاجتماعي، باعتبارها هي المؤسسة التي تربي الناشئين وتستمر معهم استمرار الحياة.

2.1. مراحل تطور الأسرة: هناك مرحلتين أساسيتين لتطور الأسرة وهما: (الزيود، 2010، ص 102).

* **المرحلة الأولى (المرحلة الأمية):** وتميزت بزعامة الأم للأسرة، حيث أشار "ماكلينان" أن الأم كانت لها السلطة على أبناءها، بعدما ترك زوجها السبب أو لآخر ، فقد كان الأولاد ينتسبون للأم أحياناً.

* **المرحلة الثانية (المرحلة الإنفرادية أو الإستقلالية):** وهي المرحلة التي يستقل فيها كل من الزوجين بنفسه. فلا يكون للآخر سلطة على الثاني، جاءت هذه المرحلة نتيجة لتطور المجتمعات الأوروبية وتطور النظام الإقتصادي فيها.

3.1. وظائف الأسرة: تقوم الأسرة بعدد من الوظائف نذكر من أهمها:

* لها وظيفة إقتصادية فهي التي تقوم بتوفير حاجاتها ومستلزماتها من مأكل ومأوى.

* لها أهمية كبيرة في التنشئة الإجتماعية، فهي التي تقوم بصقل شخصية الطفل وتكوينه في مراحله الأولى في الحياة.

* لها دور كبير في توفير الراحة النفسية للأبناء من خلال توفير الحب والحنان والأمن والسلام في الوسط الأسري.

وتبقى وظائف الأسرة تخضع للإختلاف والتغير والتطور نتيجة لتطور العصور والمراحل التي مرت بها الأسرة، والتي كان لها الأثر على طبيعة وظائفها.

4.1. أشكال الأسرة: وهي في الغالب نوعين: (زبيدي، 2010-2011، ص 60).

* **الأسرة النووية:** وهي التي تتكون من الزوج، الزوجة والأولاد أو بدونهم.

* **الأسرة المركبة (الممتدة):** وهي التي تتكون من الأجداد وأبناءهم وزوجاتهم وأزواجهم والأحفاد.

وعليه في وقتنا الحالي يلاحظ تحول الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وصار الميل نحو الأسرة النووية كنمط للأسرة الحالية (الحاضرة) وتقل أهم ما تساعد على هذا التحول نحو هذا النمط ما يلي:

- التغير الاقتصادي حيث تم ترك النمط الزراعي والاتجاه نحو الرأسمالية.
- تغير طريقة حياة الأسرة حيث أصبح كل أعضاءها خارج المنزل.
- الهجرة الريفية باتجاه المدينة وخروج المرأة إلى العمل ممّا أدى إلى تقليص حجم الأسرة.
- تقلص ظاهرة تعدد الزوجات وإتجاه الشباب إلى ميدان العمل كلها عوامل أدت إلى تغير شكل الأسرة.

ومنه يتضح أن الأسرة لم تعد تلك المؤسسة الشمولية ذات الوظائف المتعددة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وصار دورها محدداً أو عرضة لعدة تغيرات اجتماعية عميقة في بنيانها.

2/ النظام الاقتصادي:

2.1. مفهوم النظام الاقتصادي: المقصود بالنظام الاقتصادي حاجات الفرد من المأكل والملبس والمأوى، وهي وسائل يتميز بها النظام الاقتصادي في مجتمع معين، وتتمثل هذه الوسائل في مجموعة الخبرات والمهارات والفنون السائدة في المجتمع.

وما لها من أثر على التنظيم الإجتماعي من نواحي عدّة (الزيود، 2010، ص 103).

إن تفاصيل النظام الإقتصادي تختلف من حضارة إلى أخرى.

2.2. موضوعات النشاط الإقتصادي: يدور النشاط الإقتصادي حول عدة موضوعات رئيسية منها: (الزيود، 2010، ص 104).

* **إنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع:** يهتم الاقتصاديون بالوسائل التي يمكن أن تتحول بها المواد الخام إلى أغذية أو أدوات، والتي بدورها ستؤثر على النشاط الإنساني، وبذلك فهم يبحثون في كيفية توزيع عملية الإنتاج بين الأفراد في المجتمع، وعما إذا كان هناك أفراد متخصصون في أنواع البحارة والصناعة.

* **توزيع السلع والخدمات بين أفراد المجتمع:** ويكون التركيز هنا على أنماط التفاعل التي تحكم عمليات التوزيع وعلى الوسائل المستخدمة في التوزيع داخل الأسرة كما هو الحال في المجتمعات البدائية.

* **استخدام واستهلاك السلع والخدمات:** وهي أنماط التصرف التي تحكم العمليات في المجتمعات البسيطة لا تنتج في العادة أكثر مما تستهلكه، لذلك لا تعرف مشكلة الفائض من الإنتاج، في حين نجد أن المجتمعات المتحضرة فتنتج عادة فائضاً كبيراً تواجه معه مشكلة ملكية هذا الفائض وكيفية التحكم فيه، وهذه المشكلة تتعدى نطاق النظام الاقتصادي إلى نطاق النظام السياسي.

3.2. تطور نطاق النظام الاقتصادي: لقد تطور النظام الاقتصادي وأصبح:

* الفرد يستخدم المعادن كالذهب والفضة بإعادة تشكيلها وتبادلها (المقايضة).

* فتح أسواق لتبادل السلع المختلفة، بين القبائل المختلفة.

* تطور الأسواق واستقرارها، أدى إلى تنوع الإنتاج والسلع وبالتالي تطورت المبادلات التجارية وأصبح هناك تنافس بين التجار.

* ظهور الإقتصاد الدولي الذي فتح المجال للدول لإقامة وتطوير علاقاتها، حيث بدأ الإتصال بينهم، فتشابكت العلاقات الإقتصادية، وتطورت الصناعة ووسائل الإنتاج وأرتفع مستوى المعيشة، مما أدى إلى ضرورة إشباع حاجيات الفرد، فظهرت بذلك نظم إقتصادية متعددة كنظام الملكية، النظام الرأسمالي والإشتراكي.

2- النظام التربوي:

1.3. مفهوم التربية: لمفهوم التربية تعريفات كثيرة ومتنوعة نذكر منها:

- **تعريف دوركايم:** في كتابه "**التربية وعلم الاجتماع**": التربية هي: "شيء أو بكلمة أخرى هي واقعة، وفي الواقع فإن جميع المجتمعات تمارس عملية التربية وفقا للتقاليد والمعايير الظاهرة أو الكامنة في إطار محدد من المؤسسات، وبأدوات خاصة تحت تأثير الأفكار والعواطف.

وعليه فإن التربية حسية هي عملية هادفة تسعى إلى تحقيق وصنع الشخص الذي ينسجم مع المجتمع اجتماعيا وثقافياً، وذلك عن طريق تغليب استعداداته الاجتماعية وفطرته التي فطر عليها، بعد تخليصه من النوازع الطبيعية، بل وتهذيبها بما تتماشى ومقتضيات المجتمع والثقافة، باكتسابه المهارات المطلوبة اجتماعيا عن طريق التعليم والتدريب وتنمية الشخصية. (بومخلوف وآخرون، 2008، ص 21).

- **تعريف "هربرت سبنسر"**: يعرف التربية على أنها: "عملية إعداد المرء للعيش حياة كاملة، ولهذا فهو يؤكد على ضرورة قيام التربية بما هو نافع مفيد للفرد والمجتمع، (بومخلوف وآخرون، 2008، ص 22).
- **تعريف "كيفن هاربس"**: ينظر إلى التربية بإعتبارها "ضرورة اجتماعية اقتضتها حاجة المجتمعات لنقل المعرفة وتراكمها بين أجيالها المتعاقبة. (بومخلوف وآخرون، 2008، ص 22).
- **تعريف "جون ديوي"**: التربية هي "الحياة، وهي عملية تكيف من الفرد وبيئته، وصياغة لفعالية الأفراد وتحويلها إلى عمل اجتماعي تجيزه الجماعة الاجتماعية ونظمها". (الجولاني، 1997، ص 24).

وعليه فالتربية إذن: هي عبارة عن عملية تحمل في طياتها الأفعال والتأثيرات التي تستهدف نمو الفرد من كل جهاته، حيث يجعله كامل الوظائف من حيث:

- التكيف مع ما يحيط به.
- التكيف من حيث ما تحتاجه هذه الوظائف من أنماط السلوك وقدراته.

2.3. وظائف التربية: تحددت وظائف التربية في عدة نقاط أهمها: (بومخلوف وآخرون، 2008، ص 25).

- نقل التراث الثقافي بين الأجيال والقيام بعملية التطبع الاجتماعي.

- إكساب الفرد والشخص الصفات الإنسانية وتحويله إلى إنسان اجتماعي.

- تحقيق النمو الشامل بتعهده جسمياً وعقلياً واجتماعيا من طرف البالغين.

- إكساب الفرد أو الشخص الخبرات الاجتماعية الضرورية لمواجهة شؤون الحياة، إلى جانب التوجيه والسيطرة والتي تشير إلى الضبط الاجتماعي الضروري لتستقيم حياة الجماعات الاجتماعية.

- اكتساب اللغة التي هي أداة أساسية للاتصال والتواصل بين الأفراد.

- اكتساب القيم الخلقية والجمالية والذوق السليم السائدة في المجتمع.

3.3. أهداف وظيفة التربية: للتربية أهداف يحدّدها التربويون بصورة خاصة والمجتمع بصورة عامة في الآتي: (بومخلوف وآخرون، 2008، ص 22).

- حفظ ونقل التراث باعتباره عنصراً أساسياً للهوية.

- تكوين وتدعيم الروابط العائلية.

- نقل الخبرات والمهارات والتقنيات للأجيال المتعاقبة لاستخدامها في الحصول على ضرورات الحياة (أي دعم البناء الإقتصادي بالقوى العاملة المطلوبة كمياً وكيفياً).

- لإعداد المبدعين الذين يقومون بما هو ضروري للتغيير الاجتماعي، وتمكين المجتمع من التكيف الدائم مع المعطيات المعاصرة بهدف الاستمرار في العطاء وبالتالي البقاء.

- تنظيم العلاقات الاجتماعية السياسية بما يتماشى وتنظيم المجتمع وأهدافه.

- حسن استغلال أوقات الفراغ.

وعليه فإن التربية إذن هي: **دور الأسرة في رعاية وتأديب وحماية الأبناء.**

4.3. أصناف العملية التربوية: يصنف المهتمون بالتربية العملية التربوية حسب الوسط أو المجال الذي تتم فيه وبحسب الطريقة التي تؤدي بها إلى ثلاث أصناف هي: (بومخلوف وآخرون، 2008، ص 84).

- **التربية النظامية:** وتتصف بأنها مدرسية ومقصودة، وتتم في المؤسسات التعليمية بدءاً بدور الحضانة وروضات الأطفال، وانتهاء بالكليات والمدارس الجامعية العليا المتخصصة، ويتميز هذا الصنف بالانضباط الشديد والضبط والتوجيه المستمرين.
- **التربية اللانظامية:** وتتصف بكونها غير رسمية ولا مقصودة وتتم في مؤسسات اجتماعية مثل: البيت والنادي ومكان العمل ومع الأصدقاء، ويتميز هذا الصنف من التربية بكون عملية التوجيه والضبط فيه تتوقف على مقدار ما يبذله القائمين عليه (أي مدى تدخل الأولياء في ذلك، أو المكلفون بمهام التنشيط في النوادي ومسيري الأعمال والمؤثرين في جماعات الأصدقاء...إلخ.
- **التربية التلقائية:** هي ذلك النوع من التربية الذي يتم من خلال التفاعل العفوي بين الفرد وبيئته الطبيعية والاجتماعية بمكوناتها وعاداتها وتقاليدها وقيمها، ويتميز هذا الصنف عادة بعدم الانضباط والتوجيه وعليه فهي **تربية عفوية تلقائية من غير أهداف محددة.**

3- النظام السياسي:

1.4- مفاهيم في النظام السياسي:

- **النظام السياسي:** عرّف النظام السياسي بعدّة تعريفات نذكر منها **تعريف "بول يوزيل"** عرّف النظام السياسي على أنه: "مجموعة من العناصر التي يتم بينها نوع من الترابط والتضامن المتبادل، على نحو تسهم فيه كلّها مجتمعة في تحقيق نتيجة شاملة، ويقوم الروابط بينها على أساس ثبات العلاقات فيما بينها". (الزيود، 2010، ص 108).

- **بينما تعني الحكومة:** جهاز يعمل على تطبيق نظام سياسي معين للسياسات والقرارات والقضايا المتصلة بسيادة الدولة.
- **أما السياسة:** فهي الوسائل التي تستخدم بها السلطة لتفعيل الأنشطة الحكومية في نطاق معين ووفق مضمون محدد.
- **وتعني السلطة:** القدرة على إنفاذ الأوامر، وأحيانا استخدام القوة بصورة مشروعة وفي هذه الحالة فإن الشرعية تعني أن من يخضعون لسلطة الدولة يظهرون اقتناعهم ورضاهم عن سلطة الحكومة. (غدنز، 467)
- **الحزب السياسي:** هو منظمة تسعى إلى تحقيق السيطرة والوصول إلى الحكم بطريقة قانونية مشروعة عن طريق العملية الانتخابية.

2.4- أنواع الحكم السياسي:

اعتمدت البشرية طيلة تاريخها على أنواع مختلفة من انساق الحكم السياسي، وحتى اليوم مازالت دول العالم تنظم نفسها وفقا لأنماط وأشكال مختلفة، نذكر من الأنواع الموجودة اليوم:

- **الملكية:** تمثل الملكية نسقا سياسيا يرأسه شخص واحد، يجري توارث سلطته في داخل العائلة المالكة عبر الأجيال، وتتولى السلالات الملكية حكم الناس باعتبارهم رعايا، سواء أكانت هذه السلالات تتوارث الحكم بحكم التقاليد أو بالرجوع إلى ما يسمى بالحق الإلهي. وقد ترسخن سلطة الأنظمة الملكية واكتسبت شرعيتها بحكم العادات والتقاليد أكثر مما بحكم القانون.
- **النظام الجمهوري:** هو نظام لا يسمح بالحكم ألسلالي المتوارث، بل يكون له رئيس منتخب وفق ما ينص عليه قانون الانتخاب بتلك الدولة، يتولى رئيس الجمهورية زمام الأمور في البلاد ويتقاسمها مع الحكومة التنفيذية ومع السلطتين الأخريين وهما السلطة التشريعية والسلطة القضائية. (غدنز، 471)

الفصل السابع:

المشكلات الاجتماعية

تمهيد:

حقيقة إن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه مثلما يقول "شانلا" بأنه لا يمكن للإنسان أن يكون إنسان إلا إذا كان هناك على الأقل اثنان، فالإنسان يولد ويتربى ويكبر ويعيش في وسط اجتماعي، ويعرف في مراحل حياته كلها أنواع مختلفة من السلوكات كما يعيش حالات يعتبرها مشاكل بالنسبة له، لكنها قد لا تكون كذلك بالنسبة لغيره، إلا أن وصف سلوك أو ممارسات اجتماعية بأنها مشاكل اجتماعية نجدها تتجاوز أراء الأفراد وتحليلاتهم، ليكون الفيصل فيها علم تكون وظيفته الأساسية البحث في العلل الاجتماعية وتشخيصها، مما دفع إلى ظهور مجال معرفي يتناول بالدراسة المشكلات أو العلل الاجتماعية والذي يضم علم الإجرام وعلم النفس الاجتماعي وعلم السكان بتحليل علمي للمشكلات التي تظهر في حقول دراساتهم من خلال تناول مواضيع مثل الجنوح والانحراف والعنف ضد المرأة والإساءة للأطفال والمخدرات.

أولا) المشكلات الاجتماعية: مدخل مفاهيمي

في بداية تناولنا للمشكلات الاجتماعية، ينبغي علينا أن نطرح سؤالا بديهيا وواضحا مفاده، لماذا ندرس وندرِس المشكلات الاجتماعية؟

ستكون الإجابة الأولى البسيطة لأنها تؤثر علينا جميعا أو على بعضنا وتعيق تقدم حياتنا ونمو مجتمعنا، من هنا وجب علينا دراستها ومعرفة أسباب حدوثها وتطورها وتاريخها، وأنواعها وأهم ما كتب حولها.

بداية يتضح لنا أن المشاكل الاجتماعية واسعة الانتشار وأنها تستمر في الحدوث، كما أنها تمس حياة غالبية أفراد المجتمع بشكل أو بآخر، وحيث أنه ليس في وسع أحد أن يتجنب النتائج المترتبة على هذه المشاكل، كان لابد من البحث عن أسباب المشاكل الاجتماعية ونشأتها ومدى تأثيرها والنتائج المترتبة عنها، والحلول الممكنة لها؛ كما أن تكرار ظهور المشكلات الاجتماعية ليس أمرا سلبيا في المجتمع، ذلك لأن سلامة المجتمع ليست في خلوه تماما من الأمراض الاجتماعية، بل في مقاومتها والانتصار عليها، وليس عجيبا ظهور مشكلات اجتماعية كثيرة اليوم في عالم تتغير قيمه بسرعة مما يستدعي إعادة التنظيم والبناء عند ظهور أية مواقف جديدة بقصد مواجهتها وتقديم الحلول لها. (ملحس، عمر، 18)

إلا أن مسألة المشكلات الاجتماعية لم تكن بهذا التواجد والاهتمام، بالرغم من أنها كانت موضوع عدة بحوث ومناقشات خاصة منذ سنوات العشرينات من القرن الماضي، وقد صارت تحتل حيزا أكبر في المجال العام يوما بعد يوم، حيث نجد من أهم الظواهر المدروسة في وقتنا الحالي : المخدرات، الانحراف الاجتماعي، التسرب، ...الخ

وقد كان يعتقد في السابق أن البطالة والجريمة هما السبب الرئيس في هته الآفات؛ غير أن الدراسات المنجزة طيلة السنوات السابقة غيرت هذا الاعتقاد (Dorvil, Mayer.02)؛ خاصة في مدرسة شيكاغو التي اهتمت بشدة بالآفات الاجتماعية في المجتمع الأمريكي باعتمادها على الدراسات الامبريقية عكس ما كان موجودا في فرنسا التي اعتمدت ولمدة طويلة على الفكر الدوركايمي النظري، وقد فرضت مواضيع المشكلات الاجتماعية نفسها في البحوث الاجتماعية، على اعتبارها ظاهرة واسعة الانتشار والتأثير في غالبية أفراد المجتمعات، وحتى الذين لم تتأثر حياتهم بها لا يمكنهم الإفلات من تبعاتها، مما دفع بتطوير مراكز بحث تعنى بدراسة المشكلات الاجتماعية وكذا تكوين مختصين في مجال الخدمة الاجتماعية.

ويعتبر مفهوم المشكلات الاجتماعية من بين المفاهيم الإجرائية التي يصعب تحديدها بدقة في علم الاجتماع، فلا يمكن الاتفاق على تقديم تعريف موحد يفسر كافة المشكلات الاجتماعية، كما أن التعريف في حد ذاته يخضع لعدة اعتبارات، زمنية ومكانية وقيمية (ميلاط، 2017)، فالذي يعتبر مشكل اجتماعي في مجتمع قد لا يعتبره مجتمع آخر كذلك، والمشكل الاجتماعي المسجل في فترة معينة قد لا يعتبر مشكلا في فترة زمنية أخرى. كما أن منظومة القيم السائدة والأعراف المتبعة تختلف من مجتمع لآخر.

بالرغم من كل هذا سنحاول تحديد مفهوم المشكلة الاجتماعية.

1- تعريف المشكلة الاجتماعية:

1.1 المشكل أو المشكلة: في اللغة، عرفه الفيروز آبادي في القاموس المحيط : " أشكل الأمر: التبس" وابن منظور بقوله:" أشكل الأمر: إذا اختلط".

بينما تعرف المشكلة اصطلاحا: بأنها " أحداث أو عوامل تسبب في عرقلة السير الطبيعي في حياة الإنسان، بمعنى آخر هي صعوبات تواجه جوانب من الأنشطة اليومية للإنسان مثل المشاكل المالية، أو موقف يحتاج إلى المعالجة والتجهيز، أو حالة تبعث على الحيرة أو الإرباك يواجهها الفرد وتتطلب منه اتخاذ قرار أو بناء خطة عمل."

2.1 المجتمع: لا يوجد حقيقة سوى اتفاق محدود حول ماهية المجتمع خاصة في الفترة المعاصرة (سكوت، 2009، 334)، غير أن المجتمع في ابسط معانيه هو مجموعة من الأفراد والجماعات التي تربطهم وحدة المكان والثقافة.

ويمكننا القول بأن المجتمع هو عبارة تنظيم من العلاقات الاجتماعية لجماعة من الناس، يسهمون في ثقافة عامة ويتقاسمون الإحساس بالمشابهة، كما يحمل المجتمع حقائق اجتماعية تنفصل عن حقائق الأفراد، من خلال نسيج من العلاقات الاجتماعية التي تتغير باستمرار.

3.1 التغير الاجتماعي: هو كل تحول يحدث في البناء الاجتماعي والمراكز والأدوار الاجتماعية، وفي النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن، ولما كانت ظواهر المجتمع مترابطة، فإن أي تغير يحدث في جانب من المجتمع تقابله تغيرات في جوانب أخرى وبدرجات متفاوتة.(سرحان، استيتيه.2012، 211)

كما أن تغير مواقف الحياة الاجتماعية، وتبدل ظروف المجتمع وتنظيماته، تمثل إطارا مرجعيا لمعظم المشكلات التي تحدث داخل المجتمع، وتؤدي إلى حالة من عدم التوافق أو عدم التنظيم، وهذه الحالة ترتبط أساسيا بطبيعة تكون المجتمع، وآلياته الوظيفية، وعلاقاته التفاعلية، وهذه الحالة تسمى مشكلة اجتماعية. (محسن حسن دشتي، ص10)

4.1 المشكلة الاجتماعية: نجد أن "المشكلة الاجتماعية" تحتوي على كلمتين " مشكلة" وهي تعني سلوك أو موقف أو وضع غير مرغوب فيه ومتكرر الحدوث، بينما كلمة " اجتماعية" فهي تشير إلى أن هذا السلوك أو الموقف يدركه عدد كبير من أفراد المجتمع، فهي تعبر عن التفاعل المباشر والعلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع (جبارة، السيد، 14)

فالمشكلة ما هي إلا انحراف عن معايير وقيم المجتمع، كما أن المجتمع وحده من يحدد المشكلة، وتوجد المشكلة حينما يكون هناك تناقض بين قيم المجتمع من جهة والواقع الفعلي لهذا المجتمع من جهة أخرى، وبالتالي فالفجوة الموجودة بين القيم والواقع هي المسؤولة عن حدوث مشكلات اجتماعية، والتي تعتبر في حقيقتها أنماط سلوكية أو حالات تعد مرفوضة أو غير مرغوب بها من قبل عدد كبير من أعضاء

المجتمع، وأن هؤلاء الأعضاء يعترفون بضرورة وضع الخطط والبرامج وتقديم الخدمات الإصلاحية في مجابهة هذه المشكلات والحد منها (محسن حسن دشتي، 2016، ص06)

كما تعرف المشكلة الاجتماعية بأنها " كل صعوبة تواجه أنماط السلوك السوية، أو أنها انحرافات تظهر في سلوك الأفراد والجماعات، وإنها انحراف عن المعايير المتفق عليها في ثقافة من الثقافات أو مجتمع من المجتمعات، كما أنها خروج فرد عن المتعارف عليه من العادات والتقاليد والأعراف والسلوك جماعيا واجتماعيا.

ثانيا) بدايات الاهتمام بدراسة المشكلات الاجتماعية:

في الواقع أنه حتى حلول القرن الثامن عشر لم تكن المشكلات الاجتماعية تدرك باعتبارها مشكلات، فلقد كانت هناك نوع من القناعة كما أن مرحلة الوعي بالمشكلة لم تتبلور بعد، أي أن الناس لم يشعروا بعد بأن تلك المشكلات تهدد رغباتهم، كما كانوا يعتبرون تلك المشكلات خارجة عن سيطرتهم؛ وقد عرفت أوربا في القرن التاسع عشر مشاكل جديدة متمثلة في تبعات التحضر والتصنيع؛ كما جلب الكساد الاقتصادي وعمالة الأطفال والبطالة تدهورا في الحياة الاقتصادية وتفكك الحياة الاسرية، كما كان للنمو السكاني المتزايد والتلوث دور كبير في ظهور المشكلات الاجتماعية التي تفاقمت قبل نهاية القرن التاسع عشر.

وقد ظهرت بعض الدراسات في تلك الفترة حاولت تناول مواضيع متعلقة بالحياة الحضرية ومشكلة الفقر، وحالات المرض التييعاني منها أبناء الطبقات الفقيرة ومن اهم هذه الدراسات نجد دراسات نشارلز بوث و سيبهوم روانتري.

وفي حوالي عام 1865 تشكل [علم اجتماع أمريكي] أخذ على عاتقه مهمة أساسية وهي تطبيق تاريخ العلم في دراسة المشكلات الاجتماعية، وادى ذلك الى أن مقررات المشكلات الاجتماعية أصبحت تدرس في الجامعات الامريكية لكن في شكل اساليب متباينة وبشكل عرضي، إلى أن ظهر علم الاجتماع وأخذ على عاتقه دراسة هذه المقررات على نحو منظم ودقيق، فقد سلم علماء الاجتماع الامريكيين بأن السلوك الإنساني محكوم بقوانين، وأن على علم الاجتماع الكشف عن هذه القوانين التي تحكم السلوك الإنساني،

حتى يمكن تطبيق نظرياتهم المتصلة بالحد من الأوضاع السيئة التي يتعرض لها المجتمع في ظل ظروف التغير والتحضر والجريمة (جبارة، علي، 2003. 41)

ثالثا) المشكلات الاجتماعية والمفاهيم الأخرى:

1- المشكلة الاجتماعية والمشكلة الفردية:

المشاكل الفردية هي تلك المشاكل الناجمة عن الذهنية الفردية الخاصة وتعرف من خلال سلوك فرد واحد، أما المشاكل الاجتماعية فهي عبارة عن تلاقي عدة سلوكات لأفراد وخروجها إلى حيز الوجود كسلوك موحد وصراعها مع سلوك اجتماعي مغاير لها، بحيث يوثر في عدد كبير من الأفراد، على اعتبار أن المشكل الاجتماعي فعل جماعي منظم، مما يسبب تفككا في البناء الاجتماعي (طعمة، 1980).

كما أنه للتفريق بين المشكل الفردي والمشكل الاجتماعي يمكن القول: إذا كان الحل المطلوب القيام به يحتاج إلى التعميم يصبح مشكل اجتماعي، بينما إذا كان الحل يتم بشكل فردي يصبح المشكل نفسي

2- المشكلة الاجتماعية والمشكلة البحثية:

1.2 مشكلة اجتماعية تمثل حاجة أو مشكلة أو ظاهرة معروفة الأسباب والحلول للباحث وغير معروفة الحلول بالنسبة لصاحبها، وبالتالي يقدم الباحث الحلول المقترحة دونما حاجة إلى إجراء بحث علمي عليها.

2.2 مشكلة اجتماعية إما مجهولة الأسباب كليا أو جزئيا أو مجهولة الحلول بالنسبة للباحث وصاحب المشكلة وفي تلك الحالة لابد من بحث علمي تحول بمقتضاه المشكلة الاجتماعية إلى مشكلة بحثية من اجل التوصل للأسباب الحقيقية وكذا الحلول المناسبة لها بشكل علمي سليم (عبد الخالق عفيفي، 2010، ص153)

رابعا) الدراسة الاجتماعية للسلوك الانحرافي:

1. معنى الانحراف:

عندما دخل البحث في السلوك ألانحرافي ميدان علم الاجتماع كان الاعتماد في التعريف على التصورات الطبية والقضائية والاقتصادية والتحليلية النفسية، دون التحقق من مسبباتها في التحليل السوسيولوجي،

ومثال على ذلك أن الجريمة قد استعيرت من القانون وعند تطبيق التعريف القانوني نلاحظ أنه يشتمل على انواع متعددة وغير متجانسة من السلوك والتي لا يربط بينها إلا انها اعتداء او عدوان على القانون (سنأتي على ذكر تعريف القانون لجريمة المخدرات في نموذج الجزائر آخر المقطع) لكن النظر الى هذه الانواع غير المتجانسة من السلوك باعتبارها أنها مخالفة لقواعد قانونية لا يفسر على الاطلاق الطرق الممتدة التي تحدث بسببها الجريمة وكذا المواقف التي تتم فيها. (غيث، 92)

ولكن ذلك لا يمنع وجود تعريفات لعلماء الاجتماع تناولت مفهوم الانحراف رغم الاختلاف بينها في التحديد الواضح لهذا المفهوم.

يرى جان جاك يشير روسو أن الانحراف هو كل فعل يسهم في تفكيك روابط العقد الاجتماعي.

ويرى كلير عدم وجود تعريف ثابت للانحراف والجريمة لأنها تتغير بتغير المجتمع، إلا أنه اعتبره انه كل عمل خاطئ لا أخلاقي. (الزيود، 2010. 171)

بينما يميز روبرت ميرتون بين نوعين من الانحراف السلوكي:

- الاول: السلوك غير المتماثل
- الثاني: المنشق أو المعارض

فالفرد إذا لم يلتزم بالأدوار المنوطة به اجتماعيا ويؤديها حسب ضوابطها الاجتماعية عد منحرفا عن دوره المناط له من قبل مكانته الاجتماعية، لذا فإن وسائل الضبط الاجتماعي تعمل على اعادة المنحرف (سلوكيا عن دوره) الى مستلزمات دوره والالتزام بها وأدائها والقيام بمتطلبات دوره المنسوب له أو الذي ورثه اجتماعيا.

هذا الانحراف الأدائي للدور الاجتماعي للفرد -بغض النظر عن المتابعة القانونية- تجعل من نظرة المجتمع لانحرافه غير مستساغة، فالطبيب الذي لا يحترم قسمه الطبي في عمله يعد منحرفا في سلوكه الطبي بالرغم من انه قد لا ينال عقوبة جزائية جراء ذلك.

كما أن هناك من الأفراد من لا يلتزم بقواعد المجتمع علانية ويتصرف خارج حدوده، وهذا النوع من الأفراد يعد منحرفا أيضا.

ونجد أن ميرتون قد قارن بين هذين النوعين من السلوك الانحرافي، حيث اعتبر النوع الاول هو الذي لا يعلن انحرافه امام الناس صراحة ويخفي خروجه عن المعايير الاجتماعية ويتهرب من مواجهة الاسوياء في مجتمعه، بينما النوع الثاني يعلن انشقاقه وانحرافه عن المعايير الاجتماعية السائدة علانية أمام الناس ولا يتهرب من مواجهة الجانب الآخر من الواقع الذي يعارضه.

إذن يمكن القول أن اختلاف معنى الانحراف يرجع لتفاوت معايير المجتمعات والثقافات، غير أن هذا المصطلح بصورة عامة يدل على أن أفرادا وجماعات معينة ترفض وتحيد عن القواعد التي يلتزم بها غالبية الأفراد والمؤسسات في سياق اجتماعي محدد. (غيدنز، 279)

فبشكل عام يشير الانحراف إلى السلوكات والتصرفات والتوجهات والمعتقدات والأنماط التي تخالف النظام المعياري من خلال كسر قواعد وأعراف وأخلاقيات وتوقعات أي مجتمع، ومن ذلك نجد المجرمين الذين يلجئون للعنف ومدمني المخدرات؛ حيث نجد حدوث ارتباط وثيق بين مصطلح الجريمة والسلوك ألانحرافي.

وبما اننا تكلمنا عن الانحراف باعتباره كسر للقواعد والتوقعات أي بمعنى آخر مخالفة النظام المعياري، لابد علينا ان نشرح معنى النظام المعياري الذي هو :

- منبثق من المجتمع أثناء ممارسته لوظائفه او محاولته تحقيق أهدافه.
- تنتقل المعايير من جيل لآخر عن طريق التعلم وخاصة أثناء عملية التنشئة الاجتماعية.
- السلوك الممتثل للمعايير يتخذ طابع ثابتا من خلال عمليات الثواب والعقاب.
- تصبح المعايير جزءا من الشخصية بمرور الزمن.
- تختلف المعايير بعضها عن بعض وتقاس أهمية المعايير بشدة العقاب المقابل للانحراف عنه. (غيث، 98)

2. تفسير الانحراف والجريمة:

يفسر الإنسان العادي الانحراف من وجهة نظر وحيدة بمعنى انه يرى أن أسبابها يمكن أن تحصر في سبب واحد، كما انه يغلب على إحساسه بالمشكلة الاجتماعية والانحراف وعيه بتلك الظواهر، او مدى مشاهدته ومعايشته لها، غير أن علم الاجتماع وبالمقارنة مع المجالات الأخرى التي تحددت فيها نظريات

بارزة في علم الاجتماع نجده تعامل مع ميدان الانحراف بدراسته له من خلال عدة مقاربات من بينها المدارس الوظيفية والتفاعلية والصراعية وغيرها.

لكن بداية لابد من الإشارة إلى التناول لمفهوم السلوك المنحرف من منظورات أخرى.

بداية نجد المنظور البيولوجي يركز على التكوين الفيزيقي للفرد فالسلوك المنحرف ما هو إلا قصور في هذا التكوين، يرى سميث وشلاب أن السلوك المنحرف ناتج عن اختلال في وظائف الغدد الصماء حيث أن هذا الاختلال يؤثر في زيادة او نقص نشاط افرازات الغدد (جبارة، السيد. 161) على أي حال ثبت مدى عقم المنظور البيولوجي لخلطه بين الوراثة والسلوك المنحرف، هذا بالاضافة الى أن هذا المنظور أغفل المجال الاجتماعي الذي يعيش فيه الشخص المنحرف والذي أدى إلى فشله في رسم صورة للتفاعل القائم بين الشخص المنحرف والمجال الاجتماعي، فالموقف الذي يتفاعل معه الفرد هو المحدد النهائي للشكل الذي يظهر عليه سلوكه. (جبارة، السيد. 162).

اما المنظور النفسي فيرى أن هناك علاقة بين السلوك المنحرف والتكوين النفسي والعقلي للفرد، حيث يرى البعض أن هناك علاقة بين السلوك المنحرف والضعف العقلي، فالذهان هو السبب في ظهور كثير من الانحرافات خاصة تلك التي ترتكب ضد الاشخاص، ويعد الفصام أخطر الامراض العقلية وأشدها دفعا الى السلوك المنحرف .

كما يرى انصار المنظور النفسي أن الشخص الذي يرتكب سلوكا منحرفا ماهو إلا شخص قلق نفسيا، إلا أن هذا لايوضح شيئا سوى أن معاناة شخص ما بالاضطراب جعله يرتكب سلوكا منحرفا، يقول "جـ. فولد" أنه ليس من الضروري أن يؤدي الاضطراب النفسي بالشخص الى ارتكاب السلوك المنحرف فالاشخاص الذين لا يكونون في حالة اضطارب نفسي يرتكبون السلوك المنحرف.

فالمنظور النفسي يقلل من أهمية البيئة الاجتماعية في تشكيل سلوك الانسان وشخصيته.

ومن هذا المنطلق جاء اهتمام المنظور الاجتماعي من خلال التحليل السوسيولوجي للسلوك المنحرف أكثر من اهتمامه بالشخصية المنحرفة ويعد ألبرت كوهن واحدا من الرواد الذين تبنوا هذا المنظور حيث يقول " أنه لبناء علم الاجتماع للسلوك المنحرف يجب أن تكون نقطة الرجوع هي السلوك المنحرف وليس

أنواع الناس والمهمة الرئيسية التي نواجهها هي التخلص من الفكرة المسيطرة على التفكير السوسيولوجي بأن المنحرف هو شخص شاذ أو باثولوجي"

كما أكد روبرت ميرتون أن مصدر الانحراف هو البناء الاجتماعي، حيث أن البناء الاجتماعي يولد الانحراف عندما يحدث انفصال بين الاهداف المحددة ثقافيا وأساليب السلوك لانجاز هذه الاهداف. (جبارة، السيد. 163)

خامسا) نموذج من المعالجة للجريمة بالجزائر:

إن جريمة تعاطي المخدرات كغيرها من الجرائم تتصل بها عدة أفعال أو تصرفات تدخل في تكوينها وهي جزء لا يتجزأ عنها، ومن بين هذه الأفعال نذكر الحيازة، والتقديم للتعاطي، والاستهلاك كون الإدمان الذي يرتبط بجريمة المخدرات يعتبر الحالة التي ينتهي إليها الشخص عند التعاطي، ولأن تعاطي المخدرات جريمة قائمة بذاتها سنحاول تناولها هنا مع الأخذ بالحلول التي قدمتها الجزائر لذلك.

- بداية ماذا نقصد بتعاطي المخدرات؟

يقصد بتعاطي الشخص المخدر أو المؤثر العقلي إدخال هذه المواد في جسم الإنسان بأي طريقة كانت سواء بصفة معتادة أو بصفة عرضية. ويكون إثبات الإدمان أو التعاطي عبر كشف أو فحص طبي يبين آثار المخدر أو المؤثر العقلي في دم المعني، حيث يعتبر ذلك دليلا كافيا ولا يشترط في هذه الحالة ضبط المخدر أو المؤثر العقلي بحوزة المتهم، ولكن يجب التنبيه على أن الاستهلاك للمخدر أو المؤثر العقلي الذي تجرمه المادة 12 من القانون 18/04 هو ذلك الذي تم بصفة غير مشروعة، خلاف الاستهلاك القانوني في حالة العلاج، ويعرف أيضا بالاستهلاك العلاجي، ففي هذه الحالة إذا مرض شخص ووصف له الطبيب أو أي شخص يؤهله القانون مخدرات أو مؤثرات عقلية جاز له استهلاكهما دون أن يعاقبه القانون.

كما أن الحيازة تعني:

امتلاك المخدر ولا يشترط فيها الحيازة المادية له، بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبا عنه، بمعنى أنه لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة، بل يكفي لاعتباره كذلك أن تكون مسؤولا عنها ولو لم تكن في حوزته.

وقد نص القانون على عدة تدابير عقابية ولسنا في موضع ذكرها هنا، بل سنركز على الحلول الاجتماعية النفسية التي لجأت لها الدولة باستخدام عدة مكونات من المجتمع الجزائري كفاعلين مهمين في معالجة والقضاء على هذه المشكلة الاجتماعية.

- **الديوان الوطني لمكافحة المخدرات بالجزائر وإدمانها**

أنشئ هذا الديوان لأجل التكفل بالتعاون مع القطاعات المعنية بإعداد السياسة الوطنية ، واقتراحها لمكافحة المخدرات وإدمانه في مجال الوقاية والعلاج وإعداده لإدماج والسهر على تطبيقها ، ومن الأعمال التي يكلف بأدائها :

- يعد مخططا توجيهيا ويصادق عليه في مجال مكافحة المخدرات وإدمانها.
- يسهر على ضمان المخطط التوجيهي .
- يسهر على تنفيذ التدابير التي من شأنها ترقية عمليات الوقاية .
- تحسين الرعاية الطبية و الاجتماعية .
- تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات لمكافحة هذه الجريمة .
- تطوير وترقية ودعم التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات وإدمانها .

للديوان الوطني لمكافحة المخدرات بالجزائر وإدمانها عدة مشاريع يسعى إلى تحقيقها تتمثل في :

- عملية تقييم المخطط التوجيهي يقوم بها الديوان مع قطاع الصحة .
- الانطلاق في إجراء تحقيق وطني شامل حول مختلف جوانب ظاهرة المخدرات في الجزائر.

إعداد الموظفين الذين يقع على عاتقهم مسؤولية مكافحة المخدرات إعدادا نوعيا لاستلام مهامهم

- **دور المؤسسات الاجتماعية والنفسية**

إن الاهتمام بالمدمن من الناحيتين الاجتماعية والنفسية يعد من أحدث الطرق المتبعة في العلاج ، تمارس هذه المهمة عدة مؤسسات كل منها دور معين ، فتشكل بذلك كتلة متكاملة ببذل الجهود المتضافرة وتتمثل في:

- الأسرة ، التي تقع على عاتقها مسؤولية أكبر من المؤسسات الأخرى في الوقاية من التعاطي، وذلك لعدة اعتبارات أبرزها أنها الجماعة الأولى التي تحتضن الطفل وتشكل سلوكه .

- المدرسة والجامعة التي لها مكانتها وأهميتها من حيث زرع التوعية في وسط المتمدرسين لتفادي الوقوع في هذه الآفة، فعليهم أن يشددوا الرقابة لكشف حالات تعاطي المخدرات داخل المدرسة أو الحرم الجامعي، واتخاذ التدابير الملائمة في حق متعاطي هذه المادة السامة وإعادة إدماجه بعد العلاج .
- الهيئات الدينية لها دور كبير في محاربة جريمة المخدرات في شتى أشكالها، وذلك بالنصح والتحذير من هذه المادة السامة وأضرارها الخلقية والصحية والاجتماعية، فالشريعة الإسلامية حرمت كل مذهب للعقل ومفسد للجسم كالخمر.
- الجمعيات الاجتماعية والثقافية التي يزيد عددها عن 80 ألف تنظيم عبر التراب الوطني، يمكن لهذه المنظمات أن تمد يد المساعدة في مجال مكافحة آفة تعاطي المخدرات، وذلك بتنظيم حملات إعلامية وبرمجة محاضرات، الغرض منها التعريف بمخاطر تعاطي المخدرات.
- المراكز النفسية لمتابعة حالة المدمنين ومن ذلك المركز الوطني للعلاج النفسي من إدمان المخدرات والذي افتتح منتصف سنة 2019 ببوشاوي، يقوم على العلاج النفسي الطبيعي لمدمني المخدرات دون اللجوء للعلاج العقاري بأي شكل كان. حيث يقدم أكثر من 200 استشارة نفسية يوميا مع ما يحتويه من تجهيزات.

المراجع:

- عبد الهادي محمد والي (2003). *المدخل إلى علم الاجتماع*، مصر.
- محمود عودة. *أسس علم الاجتماع*، بيروت: دار النهضة العربية.
- محمد الجوهري (2007). *المدخل إلى علم الاجتماع*، القاهرة.
- حسان الجيلاني (2008). *الجماعات دراسة نفسية اجتماعية*، الجزائر: دار هومه.
- غاستون باشلار (1982). *تكوين العقل العلمي*، تر: خليل أحمد خليل، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- زبيدي عائشة (2011). *علم الاجتماع العام: النظريات والتحديث الفكري*، جامعة الجزائر -02-
- جون سكوت (2009). *علم الاجتماع المفاهيم الأساسية*، تر: محمد عثمان، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- محمد عاطف غيث. المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- نوري طعمة (1980). المشكلة الاجتماعية المعاصرة، لبنان: الدار الاسلامية.
- دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان (2012). المشكلات الاجتماعية، عمان: دار وائل.
- محمد سعيد فرح (2012). *ما علم الاجتماع*، الإسكندرية: منشأة المعارف.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي المجلس العلمي جامعة التكوين المتواصل

- مالك بن نبي (1986)، *مشكلات الحضارة ميلاد مجتمع الجزء الأول شبكة العلاقات الاجتماعية*، تر: عبد الصبور شهين، ط03، سورية: دار الفكر.
- كمال التابعي، علي المكاوي. *علم الاجتماع العام*، القاهرة.
- اليكس انكلز (1983). *مقدمة في علم الاجتماع*، تر: محمد الجوهري وآخرون، القاهرة: دار المعارف.
- خواجه عبد العزيز (2012). *أساسيات في علم الاجتماع*، الجزائر: دار نزهة الألباب.
- محمد الجوهري (2007). *المدخل إلى علم الاجتماع*، القاهرة.
- جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي (2003). *المشكلات الاجتماعية*، الإسكندرية: دار دنيا الوفاء.
- جان ميشال برتيلو(1999). *بناء علم الاجتماع*، تر: جورجيت الحداد، لبنان: منشورات عويدات.
- اوسيبوف (1990). *أصول علم الاجتماع*، تر: سليم توما، موسكو: دار التقدم.
- جيل فيريول (2011). معجم *مصطلحات علم الاجتماع*، تر: انسام محمد الأسعد، بيروت: دار الهلال
- انتوني غيدنز (2005). *علم الاجتماع*، تر: فايز الصياغ، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

- فيليب كابان، جان دورتيه (2010). *علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الحياة اليومية*، تر: إياس حسن، دمشق: دار الفرقد.
- كريمة اوتاشوافت (2019). *ملخص محاضرات في علم الاجتماع*، جامعة الجزائر 02.
- اسماعيل محمد الزيود (2011). *علم الاجتماع*، الأردن: دار الكنوز.
- خواجه عبد العزيز (2012). *أساسيات في علم الاجتماع*، الجزائر: دار نزهة الألباب.
- محمد جوهري (2005). الصحة والمرض وجهة نظر علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، مصر.
- فادية عمر الجولاني (1997). *علم الاجتماع التربوي*، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.
- قاسيمي ناصر (2013). الصراع داخل المنظمة وفعالية التسيير الإداري، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- الشماع خليل محمد حسن ، خضير كاظم محمود (2007). نظرية المنظمة، (ط3)، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع .
- عبد الله خوج وفاروق عبد السلام(1989). الأسرة العربية ودورها في الوقاية من الجريمة والانحراف، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

- عبد الرحمان الوافي (2012). *الوجيز في علم النفس الاجتماعي*، الجزائر: دار هومه.
- محمد بومخلوف وآخرون (2008). *واقع الاسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري*، الجزائر: دار الملكية.
- خالد أحمد فرحان، رائد عبد الخالق العبيدي (2017). *مناهج البحث العلمي*، الأردن: دار الأيام.
- شاقا فرانكفورت ناشمياز، دافيد ناشمياز (2004). *طرائق البحث في العلوم الاجتماعية*، تر: ليلى الطويل، دمشق: بترا للنشر والتوزيع
- وليد عبد الحي (2016). *تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية*، مجلة أوراق: الكتاب الأول.
- مادلين غرافيتز (1993). *مناهج العلوم الاجتماعية*، تر: سام عمار، دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة.
- موريس أنجرس (2004)، *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية*، تر: بوزيد صحراوي وآخرون الجزائر: دار القصبة للنشر.
- عبد القادر عرابي (2007)، *المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية*، دار الفكر.
- كامل محمد محمد عويضة (1996). *علم نفس الشخصية*، بيروت: دار الكتب العلمية.

- عايدة شكري حسن (2001). ضغوط الحياة والتوافق النفسي والشخصية، رسالة ماجستير، مصر: جامعة عين شمس.
- صبرينة ميلاط (2018/2017). محاضرات في مقياس المشكلات الاجتماعية، جامعة جيجل.
- محمد حسن دشتي (2016). درجة مراعاة كتب الاجتماعيات في المرحلة المتوسطة في دولة الكويت للمشكلات الاجتماعية، رسالة ماجستير، الاردن: جامعة آل البيت.
- Émile Durkheim (1894).*Les règles de la méthode sociologiques.* Paris: Les Presses universitaires de France, 16e édition, 1967, Collection: Bibliothèque de philosophie contemporaine.
- Omar Aktouf (1987). *Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations. Une introduction à la démarche classique et une critique.* Montréal : Les Presses de l'Université du Québec.
- Kamel Boucherf (2016). *Méthode quantitative vs méthode qualitative?: contribution a un débat.* Alger: les cahiers du cread. N116.
- Henri Dorvil, Robert Mayer. *Problèmes sociaux : définitions et démentions.* Tome1, revue théories et méthodologies.